

مبادرة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بشأن ارتفاع أسعار المواد الغذائية

دليل السياسة والإجراءات المبرمجة
على المستوى القطري
لمواجهة ارتفاع أسعار المواد الغذائية



التسميات المستخدمة في هذه المواد الإعلامية وطريقة عرضها لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو فيما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها، والإشارة إلى شركات محددة أو منتجين أو مصنعين (سواء كانت أو لم تكن لها براءات اختراع) لا يعني تأييدها أو التوصية بها من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في مفاضلة مع الجهات المماثلة التي لم يتم الإشارة إليها.

إن الاستنتاجات الواردة في هذه الوثيقة تعتبر مناسبة عند وقت إعدادها، وقد يتم تعديلها في ضوء المعرفة المكتسبة في مراحل لاحقة من المشروع.

كل الحقوق محفوظة. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة تشجع إنتاج ونشر محتوى هذه المادة الإعلامية. الاستخدامات غير التجارية سوف تقدم مجاناً حسب الطلب. وإعادة الإنتاج بهدف البيع أو أية أغراض تجارية أخرى شاملاً الأغراض التعليمية يتطلب دفع رسوم وللاستفسار عن طلبات الحصول على إذن لإعادة الإنتاج أو النشر للمواد الإعلامية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وكافة التراخيص الخاصة بحقوق النشر يجب الاتصال بالبريد الإلكتروني copyright@fao.org أو الاتصال بـ the Chief, Publishing Policy and Support Branch, Office of Knowledge Exchange, Research and Extension, FAO, Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy

©FAO 2011

المحتويات

2	موجز تنفيذي
4	1 المقدمة
7	2 العملية المصاحبة والأساس التحليلي لدعم القرار
7	1.2 العملية
8	2.2 الأساس التحليلي لدعم القرار
9	3 السياسة الفورية والإجراءات المبرمجة
9	1.3 سياسات الاقتصاد الكلي
9	1.1.3 تعبئة موارد الميزانية
10	2.1.3 سعر الصرف
10	2.3 الإجراءات المتعلقة بالتجارة
12	3.3 إجراءات لصالح المستهلكين
13	1.3.3 السياسات الضريبية
15	2.3.3 سياسات إدارة الأسواق
18	3.3.3 شبكات الأمان
22	4.3.3 الإجراءات الأخرى المؤثرة في الدخل المتاح
23	4.3 الإجراءات لصالح المنتجين
23	1.4.3 إجراءات إدارة السوق
26	2.4.3 إجراءات دعم الإنتاج
	الملحق
38	جدول تلخيصي بشأن السياسة الفورية والإجراءات المبرمجة - (مبادرة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بشأن ارتفاع أسعار المواد الغذائية)
44	قراءات إضافية

شكر وتقدير

هذا الدليل، والذي تم إعداده في إطار مبادرة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بشأن ارتفاع أسعار المواد الغذائية، قد بدأ من قبل خوزيه ماريه سمبسي، مساعد المدير العام لبرنامج التعاون التقني لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وقد بدأ بجلسة تبادل أفكار مع موظفين من قسم مساعدة السياسة وتعبئة الموارد. وقد ساهم في هذا الدليل العديد من موظفي منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنهم توم اسبورني، جان بولسي، وميشيل روبسون، وإد سيدلر، واندرو شيبيرد، وبرايان ثمبسون وروبرت فإن أوتردك من قسم الزراعة؛ ولبليانا بالبي، وبينيدكت دي لا بريير، ومولات ديميك، وعزيز البحري، وماركو نولس، وفرانك ميشلر، وجواندلينا باجرازيو ومارجريت فيدار من قسم التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ وجاك دي جراف، والبيرتو سوبا، وجين كرونير وتاكاشي تاكاهاتك من مبادرة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة حول ارتفاع أسعار المواد الغذائية. وقد تم جمع المصادر من طرف أنا ريكوي من قسم خدمات دعم السياسة الزراعية. وقد قام ماترن مائيتز من قسم خدمات دعم السياسة الزراعية بتنسيق إعداد هذا الدليل.

تم دعم هذا الدليل للسياسة بتمويل من حكومة مملكة إسبانيا.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة هو متوفر أكثر من أي نوع آخر من أنواع الحبوب، قد يتأثر إذا استمرت أسعار السلع الأخرى في الارتفاع.

وفي حين أن الأسعار المرتفعة للغذاء يمكن أن تؤثر سلبا على الأمن الغذائي للأسر الضعيفة، فإنه يمكن أيضا أن تخلق فرصا لتطوير الإنتاج الزراعي والتنمية الريفية. إن الوضع الحالي يتطلب استجابات مستمرة من الحكومات والمجتمع الدولي؛ وحاجة إلى تعديل السياسات ووضع البرامج موضع التنفيذ لمعالجة الآثار السلبية والاستفادة من الفرص المتاحة.

وهذا الوضع يخلق العديد من التحديات لتحقيق أهداف التنمية الألفية، ولا سيما تخفيض الفقر والجوع. ومع ذلك، فإن الأسعار المرتفعة للمواد الغذائية تؤثر بشكل مختلف على الدول وذلك اعتمادا على ما إذا كانت مصدرة أو مستوردة صافية للغذاء. إن الدول التي تعتبر مصدرة صافية للغذاء سوف تستفيد وتواجه ارتفاع معدلات التبادل التجارية وزيادة في الدخل. أما

الدول التي تعتبر مستوردة صافية للغذاء فسوف تواجه انخفاض معدلات التبادل التجاري وسوف تكون مضطرة لدفع فاتورة مرتفعة لاستيراد المواد الغذائية. وبالتالي سوف يؤثر هذا سلبا على الميزان التجاري وعلى قوة عملتها. ويشكل هذا أمرا مقلقا خاصة بالنسبة للدول النامية، والتي تعتبر في معظمها (55 في المائة) مستوردة صافية للغذاء. وغالبا، معظم الدول في أفريقيا هي دول مستوردة صافية للحبوب.

إن الدول ذات العجز الغذائي والدخل المنخفض قد تأثرت بشكل أكبر من ارتفاع أسعار المواد الغذائية في السنوات الأخيرة. إن الأشخاص المتأثرين بشكل أكبر من ارتفاع أسعار المواد الغذائية هم من المشتريين الصافيين للغذاء، اعتمادا على مدى انتقال حركة الأسعار العالمية بين الأسواق المحلية. إن المشتريين الصافيين للغذاء هم السكان الحضريين، والمزارعون الصغار، وجماعات الصيادين، وحراس الغابات، ورعاة الماشية والعمال الزراعيين الذين لا ينتجون بشكل كافي لتغطية احتياجاتهم. إن المنتجين الذين هم أيضا مشترون صافيون فيما

في مايو/ أذار 2008، عندما واجه العالم أزمة غذائية حادة سببها ارتفاع أسعار المواد الغذائية، أعدت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "دليل للإجراءات الفورية على المستوى القطري" وذلك من خلال مبادراتها حول ارتفاع أسعار المواد الغذائية (ISFP)، وفي أغسطس/ آب 2008، وصلت أسعار المواد الغذائية إلى أعلى مستوى لها خلال سنوات. وعلى الرغم من شدة الأزمة، إلا أنه كان يؤمل بأن الأسعار ستنخفض في النهاية إلى مستويات أقل حدة. التخمينات اقترحت أن:

"... بحلول 2017، وبالمقارنة مع متوسط الأسعار الملاحظة خلال الفترة 2005-2007، فإن السعر الحقيقي للقمح (المخفض من قبل (MUV)) من المتوقع أن يزيد بنسبة 2 في المائة؛ والأرز 1 في المائة؛ والذرة 15 في المائة؛ والحبوب الزيتية 33 في المائة؛ والزيتون النباتية 51 في المائة؛ والسكر 11 في المائة."¹

في تقريرها حول توقعات الغذاء (2010)، أصدرت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة تحذيرا للمجتمع الدولي للاستعداد لأوقات عصيبة ما لم يزد إنتاج محاصيل المواد الغذائية الرئيسية بشكل ملحوظ في 2011². وقد تم التوقع بأن فواتير استيراد المواد الغذائية سوف ترتفع بنسبة 11 في المائة للدول الأكثر فقرا في العالم وبنسبة 20 في المائة للدول ذات العجز الغذائي والدخل المنخفض في عام 2010. وبتجاوزها لمبلغ مليار دولار، فإن فاتورة استيراد المواد الغذائية العالمي من المحتمل أن ترتفع إلى مستوى لم يشهد من قبل منذ وصول أسعار المواد الغذائية إلى قممها في عام 2008. في حين أن أسعار معظم السلع قد ارتفعت بشكل حاد منذ عام 2009، وعلى النقيض من التوقعات الأولية، فإن الإنتاج العالمي من الحبوب قد تم التنبؤ بانخفاضه بنسبة 2 في المائة عوضا عن توسعه بنسبة 1.2 في المائة كما كان متوقعا في يونيو/حزيران 2010.

وقد ارتفعت أسعار معظم السلع الزراعية خلال النصف الثاني من عام 2010، وذلك بسبب عدد من العوامل بما في ذلك الانخفاض غير المتوقع في العرض الناجم عن الأحداث المناخية غير الملائمة، والاستجابات السياسية لبعض الدول المصدرة والتذبذب في أسواق العملات. وقد ترتفع الأسعار العالمية أكثر إذا لم يزد الإنتاج في 2011 بشكل هام، وخصوصا للذرة، وقول الصويا والقمح. إن سعر الأرز، والذي طبقا لإحصائيات

1 منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ارتفاع أسعار الغذاء: حقائق، توقعات، الآثار والإجراءات المطلوبة، مؤتمر عالمي المستوى حول الأمن الغذائي العالمي: خدبات التغيير المناخي والطاقة الحيوية، روما 2008

ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/meeting/013/k2414e.pdf

2 منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، توقعات الغذاء - تحليل السوق العالمي، روما 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2010.

http://www.fao.org/docrep/013/al969e/al969e00.pdf



© منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة/ دانفينج دينيس

المشكلة في الدول المستوردة، الأمر الذي يجعل من المهم أن ينظر بعناية في النتائج المترتبة على المستويات المحلية والدولية عند اتخاذ أي قرار على مستوى البلد.

ونظرا إلى هذه الظروف، فقد شعرت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بأنه من المهم نشر وتحديث دليل يقوم بمراجعة إيجابيات وسلبيات العديد من السياسات والإجراءات البرمجة والتي يمكن أن تستخدمها الدول لمعالجة الأسعار المرتفعة للمواد الغذائية والتأثير المحتمل على المستوى القطري وعلى مستوى الأسرة.

ويشير هذا الدليل إلى الظروف التي تطبق فيها السياسات والبرامج بشكل أفضل. كما يحذر أيضا من الإجراءات التي قد يظهر أنها مفيدة على المدى القصير، لكنها قد تخلف عواقب سلبية على المدى الطويل أو يصبح من الصعب إزالتها، وبالتالي تتحول إلى عائق في حالة ما يصبح الوضع "عادي" بدرجة أكبر.

تم تصميم هذا الدليل للمعنيين بتطوير الخطط الإجرائية لمعالجة الوضع الحالي للأسعار المرتفعة للغذاء.

وينقسم الدليل إلى ثلاثة أجزاء. يوفر الجزء الأول معلومات حول الإطار، والهدف، والجمهور وتركيب الوثيقة.

يخص القيمة قد تأثروا أيضا لأنهم يبيعون وقت الحصاد وذلك لتمويل احتياجاتهم الأساسية ويشتررون بسعر عالي لاحقا خلال السنة. إن المستفيدين الرئيسيين من الأسعار المرتفعة للمواد الغذائية هم أولئك الذين يحتفظون بمخازين الأغذية وهم الآن قادرين على بيعها بأسعار مرتفعة. والمستفيدون المحتملون هم المزارعون التجاريون والمشغلون الآخرون داخل سلاسل القيمة الغذائية. على افتراض أن الأسعار العالمية المرتفعة تنتقل إليهم من خلال سلسلة أسعار المواد الغذائية. وفي حين أن المزارعين التجاريين سوف يتأثرون بارتفاع أسعار الأسمدة، إلا أنهم سوف يستفيدون من التوازن بسبب أن أسعار الأسمدة غالبا ما تشكل نسبة صغيرة (على الرغم من تزايدها) من الربح الكلي من الإنتاج. عند التخطيط على المستوى القطري، فإنه من المهم توجيه الاستجابة نحو الظروف الخاصة للبلد والوضع المختلف لأصحاب الشأن المعنيين. وبما أن الوضع يختلف من بلد إلى آخر، فإن استراتيجيات "الحجم الواحد يناسب الكل" ليست فعالة، وفي حالات عديدة أعطت نتائج عكسية للتنمية. وقد قامت بعض الدول ببعض الخطوات نحو معالجة المسألة، لا سيما الإجراءات الرامية إلى تخفيض الآثار على المستهلكين. وبعض هذه الإجراءات (على سبيل المثال، حظر التصدير) كانت لديها عواقب وخيمة على الأسعار العالمية وضاعفت من

ويوفر الجزء الثاني ملاحظات أساسية حول العمليات التي تؤدي إلى اتخاذ أي قرارات حول الإجراءات الواجب اتخاذها. بالإضافة إلى الأساس التحليلي المطلوب لضمان أن الأدوات المستخدمة مطابقة للظروف الخاصة بالبلد. ويناقد الجزء الثالث الأدوات التي يمكن أن تستخدم فوراً لمعالجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وهي مقسمة على أساس مجال التدخل (الاقتصاد الكلي، والتجارة، والتدابير لصالح المستهلك والإنتاج). وتمت مراجعة الأدوات بمعزل عن بعضها البعض. لذلك يوجد قصور يتمثل في عدم التركيز على التأثيرات المتناسقة أو المضادة والتي قد تكون لدى بعض الأدوات إذا ما تم استخدامها في نفس الوقت داخل القطر. كما أنها لا توضح تأثير القرارات القطرية على المستوى الإقليمي أو العالمي.

ملاحظة هامة: إن العديد من التعليقات وكلمات التحذير فيما يخص بعض التدابير المحددة هي مرتبطة بتأثيرها في الأسواق وأنشطة القطاع الخاص. في الدول التي تعمل فيها الأسواق بشكل جيد نسبياً (سواء أكتن على مستوى التجميع، والبيع بالجملة أو مستوى

التوزيع النهائي). يجب تجنب تطبيق إجراءات من شأنها أن تضعف من مكانة الأسواق الموجودة. وينبغي القيام بمحاولات للحصول على التعاون الكامل لمشغلي الأسواق لمعالجة هذا الوضع. ويجب على الإجراءات أن تستخدم البنية الأساسية والمشغلين الحاليين للأسواق (من خلال العقود والاتفاقيات). وذلك عندما يعملون بشكل جيد نسبياً للتدخل بطريقة أكثر فعالية وذلك لتحسين الوضع الحالي وفي نفس الوقت الاحتفاظ بالظروف للمستقبل. وفي حالة أن الأسواق تعمل بشكل رديء وغير موجودة، فإنه من الضروري اتخاذ إجراءات صارمة تقصر من آليات التسويق. وفي هذه الحالة، فإن التدخلات يمكن أن تستخدم أيضاً لمساعدة مشغلي القطاع الخاص الذين يظهرون (ومرة أخرى من خلال عقود لتقديم خدمات ذات طابع المصلحة العامة). وعلى هذا النحو، فمن المهم أولاً توضيح إلى أي مدى (وبالتحديد للمدخلات والمخرجات) تعمل الأسواق المختلفة أو لا تعمل في أنحاء متعددة من البلد. وهذه المعلومات أساسية لتحديد الإجراءات الأكثر ملاءمة لمعالجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

2. العملية المصاحبة والأساس التحليلي لدعم القرار

1.2 سير العملية

في الدول التي تواجه مشكلة ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وما ينتج عنها من مشقة ومشاكل سياسية، فإنه من الضروري أن يولى اهتمام أكبر لهذه العملية وذلك لأن أي قرار سوف يحتاج إلى دعم أصحاب الشأن المعنيين. إن معارضة أصحاب الشأن للقرارات يمكن أن تزيد من حدة الوضع. وعادة، وفي حالة ارتفاع أسعار المواد الغذائية، فإن الثقة بين أصحاب الشأن يمكن أن تتعثر. ويتزايد خطر عدم الثقة بين تجار القطاع الخاص والحكومة، والمزارعين وتجار القطاع الخاص، والمستهلكين والحكومة. وفي الحالة التي يكون فيها نوع من الاستعجال وخاصة عندما يكون هناك ضغط سياسي مكثف، فإن التجربة أظهرت أن الإصلاحات السياسية السريعة لا تؤدي بالضرورة إلى النتائج المرغوبة وذلك لأنها أجريت من دون التشاور المناسب أو التحليل الكافي لعواقب اتخاذ القرارات على الاقتصاد.

ومن الضروري البدء في العملية لمناقشة واختيار التدابير لمعالجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية بطريقة شفافة وتشاورية. إن الخطوة الأولى للبدء هي تنظيم مشاورات وطنية واسعة باستخدام آلية التشاور الموجودة، وذلك إن كان ممكناً. ويجب دعوة أصحاب المصلحة الرئيسيين بما في ذلك:

- الوزارات الحكومية (المالية والزراعة والتجارة وغيرها) ومثلي المنظمات الحكومية التي تتكفل بالمواد الغذائية والتغذية والزراعة؛
- الحكومات المحلية؛
- شركاء التنمية؛
- ممثلين من القطاع الخاص (التجار، والمستوردين، والمصنعين، إلخ) ومنظماتهم؛
- منظمات المجتمع المدني وتتضمن منظمات المزارعين والمستهلكين والذين يمثلون الفئات الفقيرة والضعيفة والمنظمات غير الحكومية؛
- ممثلين عن الأحزاب السياسية والحركات المختلفة؛
- خبراء أكاديميين.

ويجب تنظيم هذه المشاورة بدقة وتنسيق من طرف الخبراء الميسرين. كما يجب أن تكون فرصة لمراجعة الاختيارات المتاحة وتقييم أثارها المحتملة. إنه من المهم تجميع ملاحظات أصحاب المصلحة واتخاذ القرارات بناء عليها وذلك بطريقة توافقيه قدر الإمكان. وفي نفس الوقت يتم تحديد أية تحاليل

إضافية أو أعمال تصميم قد تكون مطلوبة. وفي بعض الأوقات، فإن هذا يتطلب مراجعة البرامج والمشاريع الجارية والاتفاق مع الشركاء من أجل إعادة برمجتها في تفعيل قضية ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

- وفي نهاية هذه المشاورة العامة، فإن النتائج الرئيسية التالية سوف تكون بحاجة إلى تحقيق:
- اتفاق أصحاب الشأن الرئيسيين على الهدف العام للخطة الإجرائية المتفق عليها؛
- اتفاق أصحاب الشأن الرئيسيين على تعهدهم بتطبيق الإجراء الفوري الذي تم اختياره؛
- الاتفاق على الاجتماع مرة أخرى في غضون ثلاثة أشهر لمراجعة الإجراءات المتخذة حسب التعهدات والقيام بتعهدات أخرى بناء على النتائج المحققة أو المشاكل؛
- تعيين اللجنة المصغرة أو فرقة العمل التي من شأنها تسيير التدابير من أجل معالجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية.
- تحديد القضايا العالقة (على سبيل المثال، سياسة الأسمدة، وتحسين أداء سلاسل المواد الغذائية الرئيسية، وشبكات الأمان، وغيرها) والتي تحتاج إلى مزيد من المشاورات في إطار مجموعات عمل متخصصة وعمل تحليلي إضافي.

وبشكل مثالي، فإنه يجب إبلاغ المجتمع بالقرارات المتخذة خلال هذه العملية وذلك عبر وسائل الإعلام. كما يجب استخدام وسائل الإعلام لتوصيل الرسائل الرئيسية للمجتمع والتي من شأنها تسهيل تنفيذ القرارات المتخذة، ويجب بذل الجهود اللازمة لضمان أن المعلومات حول الإجراءات المتخذة والعملية المتبناة متوفرة ومفهومة لأي شخص.

2.2 الأساس التحليلي لدعم القرار

ولدعم عملية اتخاذ القرار الموضحة أعلاه، فإنه من الضروري القيام بالعديد من التحاليل السريعة لتوفير الأدلة اللازمة لاتخاذ الإجراءات المناسبة. فيما يلي بعض الأمثلة لأنواع التحاليل التي من المحتمل أن تكون مطلوبة (اعتماداً على الوضع والمعلومات المتوفرة):

- عمل تحليل لتوافر واستخدام المواد الغذائية (ورقة التوازن الغذائي للسلع الغذائية الرئيسية)؛
- تحليل المعلومات حول أسعار السلع الغذائية الرئيسية في الأسواق الرئيسية والثانوية.

- الطرق لتطبيق شبكات أمان اجتماعية ومثمرة:
• تحليل محددات أسعار المواد الغذائية وتوزيع القيمة المضافة والربح عبر السلاسل الغذائية (عمل تحليل لسلاسل القيمة للسلع الغذائية الرئيسية وذلك بهدف تحديد الإجراءات التصحيحي):
 - التأكد مما إذا كانت الأسعار تنقل إلى المنتجين (تحليل سلسلة الأسعار أو أنظمة معلومات السوق);
 - مراجعة نقاط القوة والضعف في تدفق المعلومات الحالية على الأسواق;
 - تنفيذ التحليل القائم على الأدلة لتقييم ما إذا كانت هناك ضرورة لدعم المدخلات الزراعية.
- وهذه التحليلات التي طلبت من طرف فرقة العمل أو مجموعات عمل مختصة (انظر 2.1) قد توفر بيانات وحقائق لأزمة لاتخاذ الإجراءات المناسبة وتوقع أي نوع من الآثار يمكن أن يكون لأصحاب المصلحة الرئيسيين.

- وتدفق الواردات، وفواتير استيراد الحبوب ونقل الأسعار;
- تحديث أو إنشاء خريطة تفشي الفقر وانعدام الأمن الغذائي (مثل الذين سيكونون الأكثر تضررا من ارتفاع أسعار المواد الغذائية).
- تقييم التغطية والوصول إلى شبكات الأمان الحالية، والاستحقاقات القانونية، وتدفقات المساعدات الغذائية وما إلى ذلك;
- تحديد أفضل مواقع للمزارعين لتقديم استجابة سريعة لارتفاع الأسعار;
- تقييم السياسات الحالية (المالية والنقدية والزراعية والتجارية والصناعية، إلخ) وتأثيرها على ارتفاع أسعار المواد الغذائية وذلك لتحديد التغييرات المحتملة;
- تقييم القدرة على نقل وتوزيع المواد الغذائية و/أو المدخلات (القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والحكومات) من أجل تحديد أفضل

3. السياسة الفورية والإجراءات المبرمجة

في هذا القسم، تمت مراجعة عدد من الإجراءات السياسية والمبرمجة المتوفرة لمعالجة قضية ارتفاع أسعار المواد الغذائية. وقد تم عرضها على شكل "قائمة". واعتمادا على الظروف داخل الدولة، فإن عددا من الاختيارات القائمة قد يظهر أنها ملائمة أكثر من غيرها. ولا يوجد هناك حل "حجم واحد يناسب الكل" يمكن تطبيقه مع نفس فرص النجاح في كل دولة. ويجب بالتحديد تطبيق مزيج من الإجراءات السياسية والبرامج التي يجب أن تكون مصممة لتلائم الظروف المحلية والتي وافق عليها أصحاب المصلحة الرئيسيين. والا، سوف يكون لديها فرصة ضئيلة للنجاح.

بعض الاختيارات التي تمت مراجعتها هنا - والعديد منها قد تم استخدامه في الماضي والتي بعض الحكومات تأمل في إعادة استخدامها - تعتبر بشكل كبير عائقا وقد تم إثبات عدم نجاحها في العديد من السياقات.

والجدول الواردة في الملحق 1 توفر موجزا للتأثيرات الرئيسية وظروف النجاح والحذر الواجب اتباعه لكل إجراء سياسي أو مبرمج تمت مراجعته في هذا الدليل.

1.3 سياسات الاقتصاد الكلي

في الدول ذات الدخل المنخفض (أقل من 1 000 دولار/شخص/السنة) تعتبر المواد الغذائية إنفاقا رئيسيا لنسبة كبيرة من السكان. وبالتحديد للعائلات الأكثر فقرا. فإن الإنفاق على المواد الغذائية يمكن أن يمثل أكثر من 60 في المائة من مصروفاتهم الاستهلاكية. وهذا يعني أن أي إجراء من شأنه أن يؤثر على المواد الغذائية فإنه من المرجح أن يكون لديه عواقب كبيرة على ميزانية الحكومة. وعلى سبيل المثال، فإن تعديل الضرائب أو الرسوم الجمركية على السلع الغذائية سوف يؤثر على إيرادات الحكومة. إن الدعم الغذائي سوف يرفع من نفقات الميزانية. وبالمثل، إذا اتخذت الحكومة خطوات لدعم الإنتاج الغذائي، فإنها سوف تتحمل التكاليف وتكون مضطرة لرفع نسبة ميزانيتها المخصصة للزراعة.

كل هذه التبعات المترتبة في الميزانية سوف تتطلب من الحكومة القيام بقطع نفقات مصاريف أخرى خوفا من زيادة العجز في الميزانية والذي يؤثر سلبا على الاستقرار الاقتصادي. عند قطع مصاريف الموازنة، فسوف تكون الحاجة إلى تجنب قطع البرامج الضرورية

للتنمية (مثل التعليم، والصحة والبنية الأساسية) والتي لديها نتائج طويلة المدى على الأمن الغذائي والفقير. وفيما يخص التجارة، واعتمادا على ما إذا كانت الدولة مصدرة أو مستوردة للغذاء، فإن ارتفاع أسعار المواد الغذائية سوف يدل على الدخل أو الإنفاق الأعلى في تبادل العملات. الأمر الذي قد يؤثر على معدل الصرف، وهذه هي التأثيرات على الاقتصاد الكلي للأسعار المرتفعة للمواد الغذائية وللإجراءات التي قد تتخذها الحكومة لمعالجة هذه القضية.

1.1.3 تعبئة موارد الميزانية

العديد من أدوات السياسة التي تعالج ارتفاع أسعار المواد الغذائية، سواء أكانت موجهة للتجارة (مثل، قطع في الضرائب على الواردات)، والاستهلاك (مثل تخفيض الضرائب والرسوم على المواد الغذائية، والدعم الغذائي، وبرامج شبكات الأمان) أو الإنتاج (مثل الدعم، برامج الإنتاج) سوف تتطلب موارد مالية أكثر. وهذه التبعات سوف تتطلب إعادة تخصيص هذه الموارد من الاستخدامات الأخرى (مع التأثير على المهام الأخرى للدولة) أو أن العجز في الميزانية سوف يسمح له بالزيادة.

- **عجز الميزانية.** هناك حد مقبول لارتفاع العجز في الميزانية، وكما جلى ذلك واضحا من خلال تجربة العديد من الدول النامية في السنوات التي تلت التعديل الهيكلي. إن نتائج العجز الضخم في الميزانية هو ناتج عن تراكم للديون (طالما كانت هناك مصادر لاقتراض أموال أكثر)، العجز التجاري، عدم الاستقرار الاقتصادي وفقدان قيمة العملة، إن الخطر في الإبقاء على الموازنة في عجز لفترة طويلة سوف يتمثل في ضرورة القيام بإجراءات الاستقرار والتعديل الهيكلي، وهي إجراءات تم الإثبات في الماضي بأنها مكلفة من الناحية الاجتماعية.
- **تنبيه:** يجب تجنب العجز الكبير في الميزانية. ومن المستحسن تحويل الموارد من استخدامات أخرى في الميزانية ذات أولوية أقل، مع تجنب القطع في البرامج التنموية الأخرى ذات التأثيرات طويلة المدى. وهناك العديد من الدول التي قامت بإجراءات في هذا الاتجاه مثل تطبيق إجراءات التقشف (الفلبين) وزيادة الموارد المخصصة للاستثمار الزراعي (الجزائر والفلبين).
- **زيادة دخل الميزانية:** ويمكن الأخذ بهذا الخيار بالنسبة للدول الأقل ثراء (مثل مع النفط والموارد

المعدنية الأخرى أو القطاع الصناعي أو الخدمي القوي) وحيثما تكون التدفقات المالية مهمة. وهناك إجراء حاليا في بعض الدول الناشئة (مثل البرازيل) يتمثل في تطبيق ضريبة خفيفة جدا على الصفقات المالية. **تنبيه:** إذا كانت الضريبة عالية جدا، فإن الخطر يتمثل في أن رؤوس الأموال الكبيرة سوف تنتقل خارج القطر، وأن النظام المالي في القطر قد يعاني من تراجع خطير.

التخفيض أو إعادة التقييم للعملة المحلية (أو ترك العملة عائمة) يمكن أن يعوض عن التبديل الملاحظ وبالتالي تعمل كعامل غير محفز للصادرات (وفي حالة الدول المصدرة، فإن الصادرات سوف تصبح نسبيا اقل جاذبية) أو الواردات (في حالة الدول المستوردة، فإن الواردات سوف تصبح نسبيا أكثر كلفة). ومع ذلك، فإن التأثيرات على الواردات والصادرات للسلع الأخرى يجب أن يوضح قبل اتخاذ أي قرار بهذا الخصوص.

2.1.3 سعر الصرف

إن سياسة سعر الصرف لها تأثيرات كبيرة في طريقة ترجمة الأسعار العالمية للمواد الغذائية في الأسعار المحلية، اعتمادا على ما إذا كانت العملة معومة أو مرتبطة بعملة أو أكثر من العملات الخارجية.

في الدولة التي تكون عملتها مرتبطة بالدولار الأمريكي (مثل الصين، وماليزيا والعديد من الدول في أمريكا اللاتينية والشرق الأدنى)، كلما انخفض الدولار، تصبح الواردات مكلفة أكثر والصادرات أكثر جاذبية. الأسعار المحلية سوف ترى زيادتها مركبة، فهي تمثل تقريبا جمع معدل الزيادة في أسعار المواد الغذائية ومعدل الزيادة بسبب انخفاض الدولار الأمريكي. والتأثيرات إن الحوافز التي يوفرها سعر الصرف من المحتمل أن يخفض التوافر المحلي من المواد الغذائية. **ويصبح الوضع الغذائي صعبا.**

في الدولة التي تكون عملتها مرتبطة باليورو (مثل فرنك أفريقيا الوسطى (CFA) في غرب ووسط أفريقيا) سوف ترى أسعارها المحلية تتزايد بسبب ارتفاع اليورو. إن الأسعار المحلية سوف ترتفع تقريبا بمعدل زيادة أسعار المواد الغذائية ناقص معدل الزيادة بسبب ارتفاع اليورو. والتأثيرات تتلخص في أن الحوافز التي يوفرها سعر الصرف من المحتمل أن تحسن من التوافر المحلي من المواد الغذائية **ويصبح الوضع الغذائي اقل صعوبة.**

في الدولة التي يكون فيها معدل الصرف ثابتا (بغض النظر عن ارتباطه بالدولار أو اليورو، أو بسلة من العملات) فإن العملة سوف تتجه لتصبح نسبيا: **• أقل من قيمتها إذا كانت الدولة مصدرا رئيسيا للمواد الغذائية: وهذا سوف يشكل حافزا للتصدير؛ أو**

• أكبر من قيمتها إذا كانت الدولة مستوردا رئيسيا للمواد الغذائية: وهذا سوف يشكل حافزا لمزيد من الاستيراد.

وعليه، وفي كلا الحالتين: فإن سعر الصرف الثابت من المحتمل أن يكون ضارا بالتوافر المحلي. مقارنة بسعر الصرف العائم.

2.3 الإجراءات المتعلقة بالتجارة

إن تعديل سياسات وإجراءات التجارة قد كان رد الفعل الأكثر شيوعا للدول تجاه ارتفاع أسعار المواد الغذائية، من أجل محاولة حماية السوق المحلي من الأسعار المتزايدة في السوق العالمي. وبالنسبة للدول المصدرة، فقد تم استخدام حظر أو الحد من التصدير في العديد من الحالات. كما تم أيضا استخدام زيادة أو تأسيس التصدير، وللدول المستوردة، فإن الإجراء الرئيسي المرتبط بالتجارة كان قطع ضرائب الاستيراد.

- **تخفيض ضرائب الاستيراد على السلع الغذائية، المدخلات والمعدات الزراعية.** إن ضرائب الاستيراد تساهم في رفع أسعار المستهلك المحلي أكثر من الأسعار العالمية، وتخفيض الحوافز على الواردات. وكان هذا السبب الرئيسي في قيام عدد كبير من الدول باختيار تخفيضها خلال أزمة 2008، وذلك حتى تتمكن من تسهيل الواردات والحد من زيادة الأسعار.

التأثيرات الرئيسية

- إن التأثير المباشر لتخفيض أو إلغاء رسوم الواردات على منتج معين هو خفض سعر المنتج المستورد وبالتالي المساهمة في خفض أسعار المستهلك المحلي؛
- إن الرسوم المحفزة يمكن أيضا أن يكون لديها تأثير غير مباشر عندما تدخل السلعة المعنية كمدخل لإنتاج سلعة أخرى. وعلى سبيل المثال فإن رسوم الاستيراد على المنتجات النفطية تؤثر على جميع المنتجات الغذائية وذلك بما أن النفط يستخدم كمدخل في الإنتاج الغذائي. وهكذا فإن الحصة الكاملة لضريبة الاستيراد هو مجموع التأثيرات المباشرة وغير المباشرة، ونعني بذلك أن الضريبة تزيد السعر على المنتج بنفسه (ونعني بذلك البترول) وفي جميع أسعار المنتجات (وبما فيها السلع الغذائية) التي تستخدم في إنتاجها؛
- إن تخفيض ضرائب الاستيراد خفض الاستيراد عن طريق تخفيض تكاليفه. وهي تجعل الاستيراد

سعر الصرف المرتبط باليورو	سعر الصرف المرتبط بالدولار الأمريكي	سعر الصرف العائم	
<p>إن الاستيراد بالعملة المحلية لا يعكس بشكل كامل الزيادة في الأسعار العالمية وذلك بسبب ارتفاع اليورو. الواردات سوف تكون أقل ربحاً، الوفرة أكثر نسبياً والأسعار المحلية أقل مضاعفة.</p> <p>أكثر ملائمة للمنتجين مقارنة بالمستهلكين، لكن الوضع أقل حدة مقارنة بالخيارين الآخرين للسياسة</p>	<p>الواردات بالعملة المحلية تزداد أسعارها أكثر من الأسعار العالمية بسبب انخفاض الدولار. سوف تخفض الواردات، تقلل الوفرة وتضاعف السعر المحلي أكثر من سعر الصرف العائم.</p> <p>أكثر ملائمة للمنتجين مقارنة بالمستهلكين الذين يعاقبون بشدة في هذه الحالة</p>	<p>من المحتمل إن تفقد العملة قيمتها مما يجعل أسعار الواردات تنمو أسرع من الأسعار العالمية. سوف تنخفض الواردات وبالتالي وفرتها وتضاعف الأسعار المحلية.</p> <p>نسبياً أكثر ملاءمة للمنتجين من المستهلكين</p>	<p>الدول ذات الواردات الغذائية المرتفعة.</p>
<p>أن التصدير بالعملة المحلية لا يعكس بشكل كامل الزيادة في الأسعار العالمية وذلك بسبب ارتفاع اليورو. الصادرات سوف تكون أقل تشجيعاً، الوفرة أكثر نسبياً والأسعار المحلية أقل مضاعفة.</p> <p>الوضع المحلي يجب أن يكون أفضل للمستهلكين ما لو كانت العملة مرتبطة بالدولار ولكن أقل ملاءمة نسبياً للمنتجين</p>	<p>الصادرات بالعملة المحلية تزداد أسعارها أكثر من الأسعار العالمية بسبب انخفاض الدولار. الشيء الذي يشجع الصادرات، يخفض التوافر المحلي ويركز على زيادة السعر المحلي.</p> <p>الوضع المحلي يجب أن يكون أسوأ للمستهلكين ما لو كانت العملة عائمة ولكن أكثر ملائمة نسبياً للمنتجين</p>	<p>من المرجح أن تزداد قيمة العملة، مما يجعل سعر الصادرات ينمو بشكل أقل من الأسعار العالمية. سوف تخفض الصادرات، وتزداد الوفرة المحلية وتقلل من زيادة السعر المحلي.</p> <p>نسبياً أكثر ملاءمة للمستهلكين مقارنة بالمنتجين</p>	<p>الدول ذات الصادرات الغذائية المرتفعة</p>

القيمة المضافة على سلع الاستهلاك النهائية، وأيضاً إزالة ضريبة الرسوم على السلع المستوردة مثل البترول، والسجائر أو التبغ. إن الإعفاءات الضريبية للمستوردين تلعب نفس الدور الذي يلعبه خفض ضرائب الاستيراد. وفي كلتا الحالتين، النتيجة الصافية هي تخفيض تكلفة الواردات الوسيطة أو النهائية. الأثر الصافي هو حفز الواردات، وزيادة العرض المحلي بالإضافة إلى استهلاك المواد الغذائية عن طريق خفض الأسعار.

الدعم المالي أو القروض الممنوحة للقطاع الخاص لتمويل واردات السلع الغذائية. من بين التدابير الأخرى لتحفيز الاستيراد هي أدوات الدعم المالي والتي قد تأخذ شكل ضمان قرض أو القرض المدعوم بالفائدة. وهذه التدابير لها نفس تأثير الدعم على الواردات وبالتالي تساهم في خفض تكلفة الواردات، والتأثير الصافي هو زيادة الواردات والتي فيما عدا ذلك قد لا تحدث. والتأثير الآخر هو زيادة حجم الواردات كنتيجة للدعم المالي (دعم مالي أو ضمان قرض). إن القروض لدعم استيراد السلع الغذائية سوف تكون فعالة في توفير الإمدادات الغذائية إذا كان المستوردون غير قادرين على الشراء من الخارج من دونها. وهذا يجب أن يتحقق من خلال التشاور مع المستوردين الخاصين الرئيسيين والذين يعملون في الدولة. هناك تأثير واحد غير مرغوب فيه، ومن المحتمل

أكثر جذباً وبالتالي تخفيض الحماية التي قد يستمتع بها المنتجون بسبب وجود الرسوم؛

- إن تخفيض رسوم الاستيراد على المدخلات الوسطى (المدخلات الزراعية والآلات) التي يستخدمها المنتجون المحليون تساهم في تخفيض الأسعار المدفوعة من قبل المنتجين وبالتالي يمكن أن تشجعهم على شرائها. وإذا كان هذا هو الحال، سوف يحدث اتجاه نحو زيادة الإنتاجية في الزراعة، ومن ثم الحد من ضريبة الاستيراد على كل من السلع الوسطى والنهائية وتوفير المزيد من التأثير على خفض إنتاج المواد الغذائية المحلي، بالإضافة إلى الاستهلاك المحلي عبر خفض الأسعار؛
- إن تخفيض الضرائب، إذا لم يعوض عن طريق كميات أكبر من السلع المستوردة، سوف يؤثر سلباً على حالة الميزانية، والذي في حالة زيادة العجز في الميزانية بشكل كبير سوف يكون له نتائج سلبية على الاقتصاد الكلي.

- **الإعفاءات الضريبية للمستوردين.** يعتبر تقديم إعفاءات ضريبية للمستوردين وسيلة أخرى لتحفيز الاستيراد على المدى القصير وتحسين توافر المواد الغذائية للمستهلكين المحليين. ومن الأمثلة على ذلك استثناء استيراد السلع النهائية من ضريبة

- أن يحدث إذا قامت عدة دول بنفس الخطوات. ويكمن في ارتفاع الأسعار العالمية وذلك بما أن الطلب سوف يزيد في السوق العالمي.
- **تخفيض الإجراءات الجمركية والشكليات الأخرى لاستيراد المواد الغذائية (محل المحطة الواحدة) مع أو بدون التراخي في القوانين.** إن الإجراءات الجمركية والشكليات الأخرى هي جزء من تكاليف التجارة وقد تزيد بشكل غير ضروري من تكاليف الصفقات. وبالتحديد في الدول النامية إن تبسيط هذه الإجراءات الجمركية من شأنه أن يساعد على تخفيض تكاليف التجارة وتخفيض استيراد سلع الاستهلاك النهائية بالإضافة إلى المدخلات الوسيطة المستخدمة في الإنتاج الزراعي. إن درجة تأثير توحيد الإجراءات الجمركية على الاستيراد سوف تعتمد على مدى انتشار هذه الإجراءات ومدى وقوفها كعائق أمام التجارة. وفي حالة السلع الغذائية الأساسية أو الاستراتيجية، فإن المحطة الواحدة يمكن أن تساعد في تسريع الاستيراد الغذائي. إن التأثيرات الرئيسية المتوقعة من هذا الإجراء هي مشابهة جدا لتلك الناتجة عن الإجراءات السابقة. الاختلاف هو أنه يجب أن يكون لديها تأثيرات محدودة على ميزانية الحكومة.
 - **تنبيه: بقدر ما ترتبط الإجراءات الجمركية بقوانين السلامة الغذائية، فإن تبسيط هذه الإجراءات يجب القيام به بعناية شديدة لتجنب زيادة المخاطر الصحية والسلامة من السلع الغذائية المستوردة.**
 - **المشاركة في العقود المبكرة لاستيراد المواد الغذائية لتأمين توافر الغذاء في المدى المتوسط.** في حين أن العقود المبكرة للسلع الغذائية قد تؤمن توافر كبير للغذاء في المدى المتوسط، إلا أنها لن تحل مشكلة الأسعار المرتفعة للمواد الغذائية، وذلك بما أن الأسعار المستقبلية غالباً ما تنتقل بشكل مشابه للأسعار النقدية.
 - **تنبيه: إذا، وكما ذكر، استثمر مضاربو السلع بشكل كبير في الأسواق المستقبلية للسلع وبالتالي ساهموا في زيادة الأسعار، إن وجود مستوردين خاصين أو وكالات الاستيراد الدولية مشاركة في العقود المبكرة لاستيراد المواد الغذائية، قد يزيد من تفاقم ارتفاع الأسعار نتيجة تزايد الطلب على المعروض من السلع نفسها. ولهذا السبب، فإن هذا لا يمكن اقتراحه كإجراء سياسة على المدى القصير.**
 - **تخفيض، منع أو فرض ضرائب على صادرات السلع الغذائية الاستراتيجية، في ظل**

الأسعار المرتفعة للمواد الغذائية، حاولت العديد من الدول التي لديها فائض في إنتاج المواد الغذائية أما وضع أو بالفعل وضعت قيود على التصدير: أو منعت التصدير بالكامل. ومع ذلك، فإن هذه التدخلات قد فاقمت من وضع السوق العالمي للمواد الغذائية وقد تعقد من فعالية الإجراءات المذكورة اعلاه. وإذا قامت الدول المنتجة للمواد الغذائية الفائضة بوضع قيود على التصدير، فإن السوق العالمي يصبح صغيراً وأكثر تقلباً. وفي هذه الحالة، فإن الإجراءات مثل خفض الضرائب على الواردات، وتقديم إعفاءات ضريبية للمستوردين أو سن غيرها من مبادرات الدعم المالي قد يكون لديها تأثير محدود جداً في توفير واردات أكبر أو توفير غذاء أكثر للسكان المحليين.

التأثيرات الرئيسية (في البلد):

- إن حظر أو تقييد التصدير يساعد على وضع غطاء على الأسعار المحلية وبالتالي مساعدة المستهلكين المحليين من خلال ضمان أن إمدادات من المواد الغذائية تبقى داخل البلد.
- أسعار المنتجين من المحتمل أيضاً أن يتم دفعها للانخفاض مسببة عائقاً أمام توسيع الإنتاج، ومحدثة مشاكل على المدى المتوسط. ومن المحتمل أن المنتجين في المناطق الحدودية قد يكونون الأشد تأثراً.
- الإجراءات حدث أيضاً بعض الحوافز لتهرب المواد الغذائية خارج البلد والقيام برشوة موظفي الجمارك (على سبيل المثال للحصول على تراخيص التصدير).

تنبيه: بسبب التأثيرات السلبية الخطيرة الناجمة عن ذلك فإنه من المرجح أن يحدث على حد سواء داخل البلد أو خارجه، ولهذا فإن هذا الإجراء غير موصى به.

3.3 إجراءات لصالح المستهلكين

وبالإضافة إلى الإجراءات المرتبطة بالتجارة التي تم مراجعتها في القسم السابق، هناك تشكيلة من السياسات والأنشطة المبرمجة التي يمكن تطبيقها لصالح المستهلكين. ولغرض التوضيح، فقد تم تجميعها في (1) سياسات الضريبة؛ (2) سياسات إدارة السوق؛ (3) شبكات الأمان؛ و(4) الإجراءات الأخرى التي تؤثر على الدخل المتاح. والتدابير النموذجية التي يمكن استخدامها تتضمن تسهيلات التمويل، والتخفيضات الضريبية المؤقتة والخفض في التعرفة الجمركية والحوافز التجارية الأخرى وذلك لمساعدة مثلي السوق

الخاصة في زيادة الاستيراد وتوفير المواد الغذائية في جميع أنحاء البلاد وبأسعار تنافسية. إن احتياط المواد الغذائية الموجودة يمكن أن يستخدم أيضا للمحافظة على مستوى مقبول من توافر المواد الغذائية في الأسواق. وبالتحديد عندما يكون هناك دليل على أن مشغلي الأسواق يحتفظون بسلعهم خارج السوق لأغراض المضاربة.

إن ارتفاع أسعار المواد الغذائية يمثل خطرا على معيشة السكان. ولعلاج هذا، وبالأخص على المدى القصير، يمكن تقوية نظم الحماية الاجتماعية وتوسيعها لتشمل أولئك الأشخاص المعرضين للخطر من جراء ارتفاع الأسعار. إن شبكات الأمان قد تتضمن المساعدة على شكل غذاء، وإبصالات أو تحويلات مالية (مشروطة - ومرتبطة بعمل محدد أو زيارة مراكز صحية - أو غير مشروطة). برامج التشغيل (الغذاء أو المال مقابل العمل). وتغذية المدارس، وأنشطة تغذية خاصة تركز على أعضاء العائلات المعرضة لانعدام الأمن الغذائي بالإضافة إلى الأطفال. والنساء الحوامل والمرضعات والأشخاص المصابين بمرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) أو السل وأعضاء عائلاتهم. وقد تتضمن أيضا أنظمة تأمين. وهذه الأنشطة تتطلب تقييما كافيا وأنظمة استهداف وذلك لتكون فاعلة وفعالة ولتجنب التسرب.

وغالبا ما تقوم الحكومات بتطبيق هذه الإجراءات كأولوية في المناطق الحضرية بسبب انها سهلة التطبيق (يمكن حل المشاكل اللوجيستية بسهولة أكثر) ولأنها عادة ما تكون المصدر الرئيسي للمشاكل السياسية. وأيضا، التجمعات الحضرية تعتمد أكثر (أكثر من التجمعات الريفية) على المشتريات الغذائية. ومع ذلك، فإن تقوية شبكات الأمان هو أيضا مهم في المناطق الريفية والتي في معظم الدول تسكنها العائلات الأكثر عرضة للخطر. إن الإجراءات التي تطبقها الحكومة يجب، إلى أقصى حد ممكن، أن تعمل من خلال القنوات التجارية الخاصة الموجودة أو من خلال التعاقد مع المشغلين الخاصين لمنع المنافسة وخطيم السوق الخاصة وقنوات التوزيع والتي سوف تكون الحاجة إليها عندما يصبح الوضع عاديا بدرجة أكبر. فقط في حالة عدم القدرة على استخدام القنوات الخاصة، فإنه يجب دمج الإبصالات، والتحويلات المالية وبرامج التغذية مع مبيعات المواد الغذائية المستهدفة من خلال محلات المواد الغذائية العامة.

1.3.3 السياسات الضريبية

- خفض أو إزالة ضريبة القيمة المضافة و/أو الضرائب الأخرى على منتجات الأغذية.

قامت العديد من الدول بمحاولات لخفض أو إزالة الضرائب عن بعض المنتجات الغذائية المحددة. وفي بعض الدول التي يوجد فيها نظام ضريبة القيمة المضافة، فإن الدولة لديها تصور بتطبيق نظام متنوع لضريبة القيمة المضافة (مختلف عن نظام المعدل الموحد لجميع السلع).

التأثيرات الرئيسية:

- الزيادة في أسعار المستهلك للمواد الغذائية سوف تنخفض عن طريق كمية الضرائب. وهذا سيساهم في تحسين القدرة الشرائية للمستهلكين، ولا سيما فئات السكان الأكثر فقرا والذين تمثل نفقاتهم الغذائية حصة أكبر نسبيا من واردتهم/ ميزانيتهم (60 في المائة أو أكثر). ونتيجة لذلك، ومن المتوقع أن هذا الإجراء سيحد من انخفاض استهلاك المواد الغذائية من قبل المستهلكين الذي يحدث بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية.
- إن خفض الضرائب يعني خفض الدخل لميزانية البلد. وسوف تضطر الحكومة إلى اتخاذ قرار بشأن أي من مصروفات الميزانية يجب أن تقطع لمواجهة هذا الانخفاض في الدخل.

وهناك خطر من أن تجار التجزئة قد يحتفظون بجمع أو جزء من الخفض الضريبي. تاركين أسعار المواد الغذائية غير متأثرة بخفض الضريبة. وهذا قد يحدث عندما تكون المنافسة ضعيفة.

شرط النجاح: وكإجراء مصاحب لتخفيض الخاطر، سوف تكون هناك حاجة إلى عمل مراقبة للأسعار والتحكم في النتائج غير المباشرة لخفض الضريبة. كما يمكن البحث في احتمالية فرض غرامة على تجار التجزئة والذين لا يعكسون الخفض في الضريبة على أسعار الاستهلاك. وهذا الإجراء من المحتمل جدا أن ينجح في حالة الأسواق التي تعرف منافسة. إن الخفض الاختياري أو إلغاء الضرائب على بعض المواد الغذائية التي تلعب دورا هاما في النظام الغذائي للعائلات الفقيرة (مثل حبوب الذرة المكسورة أو الخشنة دون المستوى) سوف تسمح بعنصر الاستهداف الذاتي على الجزء الفقير، وبالتالي الحد من التسرب. كما يمكن اختيار المواد الغذائية لتساهمتها في التغذية المحتملة لمجموعات خاصة مثل النساء الحوامل، والأطفال في سن الفطام أو المرضى والعجزة.

- إزالة حواجز الطرق والضرائب: في العديد من الدول، تفرض ضرائب الطرق على شركات النقل وذلك من قبل الهيئات والحكومات المحلية. وهذا يساهم في زيادة فارق الأسعار بين مناطق

الإنتاج (أو نقاط الاستيراد) والأسواق الرئيسية للمستهلكين. وفي أوقات ارتفاع الأسعار، فإن الحكومات المحلية غالباً ما تقوم بوضع ضوابط أمام حركة الإمدادات الغذائية التي تعبر حدود الولايات، التي تشدد على تقلبات أسعار المواد الغذائية ويشجع على ممارسات الفساد من قبل الموظفين الرسميين. إن إزالة ضوابط نقل المواد الغذائية والضرائب سوف يسهل من عملية تدفق السلع الغذائية إلى أسواق المستهلكين، ويساعد على تخفيف تقلبات الأسعار بين المناطق المحلية ويوفر السعر المنخفض للمستهلكين وللمنتجين والسعر المرتفع للمنتجين ضوابط على عملية نقل المواد الغذائية.

التأثيرات الرئيسية:

- إن اختلافات الأسعار بين مناطق الإنتاج (أو مناطق الاستيراد) وأسواق المستهلك الرئيسية سوف تنخفض. واعتماداً على تركيبة السوق، فإن الفوائد من هذا الخفض سوف يتم تقاسمها بشكل مختلف بين المنتجين (الموردين) والمستهلكين والوسطاء. ومهما كانت الفائدة التي سيحصل عليها المنتجون فإنها سوف تجلب من خلال زيادة الأسعار التي سيدفعونها لإنتاجهم. وهذا سيشجعهم على أن يكون ينتجوا أكثر في الموسم القادم. والمنافع التي سوف تعود على المستهلكين ستكون على شكل خفض في سعر التجزئة. وهذا سوف يساهم في تحسين القدرة الشرائية للمستهلكين. وكننتيجة، فإنه من المتوقع أن يحد هذا الإجراء من انخفاض استهلاك المواد الغذائية من قبل المستهلكين لارتفاع أسعارها.
- إن خفض ضرائب الطريق يعني دخلاً منخفضاً للحكومات والهيئات المحلية. وهذا سوف يؤثر على ميزانيتها ويجعلها أقل قدرة على تمويل تنميتها والقيام بأنشطة أخرى. وسوف تكون الحكومة بحاجة إلى اتخاذ قرار حول ما إذا كان بالإمكان توفير بعض التعويضات لهم من ميزانية الدولة وفي أي ظروف.

وهناك مخاطر من أن الوسطاء سوف يحتفظون بجميع أو بجزء من خفض الضريبة، تاركين أسعار المواد الغذائية دون تخفيضها. وهذا قد يحدث عندما تكون المنافسة ضعيفة.

ونمة صعوبة في تنفيذ هذا الإجراء تتمثل في أنه من غير الملائم تطبيق الإعفاء من ضريبة الطريق بشكل انتقائي على المنتجات الغذائية، وبالتحديد

عندما يختلط نقل المواد الغذائية بين مناطق الإنتاج وأسواق المدن بسلع أخرى، كما هو الحال في العديد من دول أفريقيا.

التدابير المرافقة:

- مراقبة الأسعار في الأسواق في مناطق الإنتاج الزائد وفي أسواق المستهلك الرئيسية وذلك للتحكم في النتائج غير المباشرة لإزالة الضريبة على الأسعار؛ كما يمكن بحث إمكانية فرض غرامة على ناقلي السلع الغذائية الذين لا يعكسون انخفاض الضريبة في أسعار المستهلك. ولكن هذا قد لا يكون سهلاً للتطبيق بسبب الصعوبات التي تم ذكرها.
- ويمكن للحكومة أن تقوم بالنظر إلى الإجراءات التعويضية لصالح السلطات المحلية نتيجة لفقدان جزء من دخلها.

شرط النجاح: احتمال فرض غرامات على تجار التجزئة الذين لا يعكسون انخفاض الضريبة في أسعار المستهلك. وهذا الإجراء من المحتمل جداً أن ينجح في حالة الأسواق حيث هناك منافسة. ولتسهيل التطبيق، فقد يكون مجدياً إعطاء الأولوية للإجراء على الطرق التي تربط مناطق الإنتاج الرئيسية مع أسواق المستهلك الرئيسية. **تنبيه:** في الحالة التي تكون فيها المواد الغذائية غالباً منقولة مع سلع أخرى؛ فإن هذا الإجراء يبقى غير فعال ما لم يتم تطبيقه على جميع السلع المنقولة. وإذا تم العمل بهذا الخيار، فإنه لا بد من التقييم الدقيق لتأثيراته على ميزانيات الهيئات المحلية.

- **خفض الضريبة على وقود النقل.** في معظم الدول، هناك ضريبة مرتفعة على سلعة الوقود/البنزين وهذه الضريبة تشكل مصدر دخل هام لميزانية الحكومة. كما أن الوقود/البنزين يمثل تكلفة مهمة في النقل، بما في ذلك نقل المواد الغذائية والتي تعتبر سلع ثقيلة³. في عام 2008، حدث ارتفاع في سعر المواد الغذائية عندما كان هناك ارتفاع في أسعار النفط. وقد هذا أدى إلى زيادة في أسعار الوقود/البنزين. وكما يتم فرض الضريبة كنسبة من السعر الأساسي للوقود، فإن الضريبة تزداد كلما زاد سعر النفط. ويمكن البحث في احتمالين: (1) نسبة الضريبة على الوقود و/أو النفط تضبط نزولاً وذلك حتى يتم الحفاظ على القيمة الأساسية المدفوعة لوحدة

3 في بعض الدول، وبالتحديد في أفريقيا، هناك كمية كبيرة من المواد الغذائية يتم نقلها في حافلات صغيرة والتي قد تعمل بالبنزين. وفي بلدان أخرى، فإن معظم المواد الغذائية تنقل في شاحنات تعمل بالوقود.

موظفي الخدمة المدنية). وفي حين أن هذا لن يؤثر على الأشخاص الأكثر عرضة للخطر، فإنه قد يساعد على تهدئة المتظاهرين الأكثر صخبا في المناطق الحضرية.

2.3.3 سياسات إدارة الأسواق

في العديد من البلدان، تم ملاحظة أن أسعار المواد الغذائية المرتفعة كانت مصحوبة بتوافر منخفض جدا من المواد الغذائية في الأسواق. واعتمادا على البلد، فإن نقص توفر المواد الغذائية في الأسواق يمكن أن يرجع إلى حصاد ضعيف أو اتجاه المزارعين والتجار للاحتفاظ بالمخزونات بهدف إنزالها في الأسواق عندما ترتفع الأسعار أكثر. إن الحكومات لديها طرق مختلفة لمعالجة هذا الوضع: حيث يمكن أن تستورد أو تسهل الواردات (بعض الإجراءات قد تمت مناقشتها في القسم السابق). وضع الاحتياطات في مخازن الأسواق العامة والخاصة، أو طلب مساعدة غذائية أكثر. وكل من هذه الخيارات له مميزات وسلبياته. إن اختيار الطريقة الصحيحة أو مجموعة من الطرق سوف يعتمد على الوضع المحدد والفرص الموجودة في البلد.

العديد من سياسات إدارة السوق (باستثناء تلك التي تتناول التجارة والضرائب) التي ستستعمل لخفض الأسعار المرتفعة أو تحت السيطرة قد تحمل معها خطر إعادة اشراك المؤسسات العامة في تسويق المواد الغذائية والتسويق الزراعي، وهو تطور أثبتت التجربة العالمية أنه يضر بالأعمال التجارية الخاصة، سواء كان في مجال الإنتاج أو التسويق أو التخزين. وفي حالات الوضع السياسي والتسويقي المتوتر فقد تم ملاحظة، في العديد من البلدان في أوقات الأزمات، إن بناء الثقة بين الحكومة والقطاع الخاص هو غالبا ما يكون المفتاح لتحسين ظروف السوق.

• **رفع الواردات الغذائية الممولة عن طريق التوازن بين المدفوعات، وتمويل الواردات ودعم الميزانية.** إن البلدان النامية ذات العجز الغذائي والدخل المنخفض سوف تكون بحاجة إلى ميزانية ودعم لموازنة المدفوعات وذلك لمواجهة الفواتير المرتفعة لاستيراد المواد الغذائية بالإضافة إلى التكاليف المرتفعة للطاقة، وبجانب الدور الهام لترتيبات التمويل التعويضي مثل تلك التي يمكن أن توفر عن طريق صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund (IMF والتسهيلات المقدمة من البنك الدولي، فإن الحكومات قد تكون راغبة في اكتشاف الفرص المتاحة لهم مع شركاء آخرين لدعم الميزانية وذلك لخفض العوائق

الوقود ثابتة بمعدل يسمح بالحفاظ على دخل الحكومة من الوقود - والقيمة يمكن أيضا أن تكون قيمة ثابتة بدلا من النسبة: (2) والنسبة من الضريبة يمكن تخفيضها أكثر وذلك لتعويض جزء من ارتفاع سعر النفط.

التأثيرات الرئيسية:

• إن فارق الأسعار بين مناطق الإنتاج (أو مناطق الاستيراد) وأسواق الاستهلاك الرئيسية ستنخفض. واعتمادا على تركيبة السوق، فإن الفوائد من هذا التخفيض سوف يتم تقاسمها بشكل مختلف بين المنتجين (المستوردين)، والمستهلكين والوسطاء. ومهما كانت الفائدة التي ستذهب إلى المنتجين فإنها سوف تجلب من خلال زيادة الأسعار التي سيدفعونها لإنتاجهم. وهذا سيثقلهم على الإنتاج أكثر في الموسم القادم. والمنافع التي ستعود على المستهلكين سوف تكون على شكل خفض في سعر التجزئة. وهذا سوف يساهم في تحسين القدرة الشرائية للمستهلكين. وكنتيجة، فإنه من المتوقع أن يحد هذا الإجراء من انخفاض استهلاك المواد الغذائية من قبل المستهلكين والذي يحدث بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

• إن خفض الضرائب على الوقود والبنزين يعني دخلا اقل نسبيا (ثابت أو منخفض) بالنسبة لميزانية البلد (اعتمادا على الاختيار الذي تم قبوله). وهذا قد يؤثر على قدرة البلد على تمويل التنمية والأنشطة الأخرى وتتطلب اتخاذ قرار بشأن أي نفقات من الميزانية يجب أن يلقى لمعادلة الانخفاض النهائي في الدخل.

والصعوبة في تطبيق هذا الإجراء تكمن في أنه من غير الملائم تطبيق خفض بشكل حصري على نقل المنتجات الغذائية أو حتى على نقل السلع. وهذا صحيح لا سيما في البلدان حيث يتم خلط نقل المواد الغذائية بين مناطق الإنتاج وأسواق المدن مع نقل السلع الأخرى.

شروط النجاح: كلما كان النقل متخصصا. كلما كان سهلا استهداف خفض الضرائب والا من المحتمل حدوث تسريبات هائلة.

• **إعفاءات ضريبية أو فوائد أخرى مثل الإعفاء من ضريبة الدخل (المستهدفة)، التي يمكن أن تطبق سوف لن تفيد فعليا الفئات الفقيرة من السكان. وإنما أفراد الطبقات الوسطى الذين يشكلون جزءا من الاقتصاد الرسمي والذين يدفعون ضريبة الدخل (على سبيل المثال**

التي تواجهها أمام تمويل الاستيراد. إن الفشل في تحريك التمويل الإضافي يسرع من مخاطر تعريض البرامج والمشاريع التنموية للخطر وذلك بما أن الموارد الوطنية الضئيلة يتم تحويلها للوفاء بالمتطلبات الحالية.

إن البلدان التي تكون فيها نسبة كبيرة من السكان الفقراء وانعدام الأمن الغذائي (على سبيل المثال أكثر من 30 في المائة قبل ارتفاع أسعار المواد الغذائية)، فإنه من المحتمل أن يكون استيراد الأغذية أقل تكلفة باستخدام مثلًا إجراءات دعم التمويل وجعلها متوفرة للسكان من خلال القنوات العادية للأسواق عوضًا من اللجوء إلى آليات توزيع المساعدات الغذائية المستهدفة الأكثر كلفة. وفي حالة الدعم الأكثر لمثل هذه الواردات المرتفعة عن طريق سندات الصرف الغذائية (انظر الأسفل)، فإن استهداف المواد الغذائية المدعوم يمكن أن يجمع مع التوافر المحسن للمواد الغذائية في القنوات العادية للأسواق. وهذا قد يتطلب المشاركة في بعض الترتيبات التعاقدية الرسمية مع المستوردين وتجار القطاع الخاص، ويمكن أن توجه التوقعات النهائية وتوفر الإشارات الصحيحة التي يمكن أن تحفز إلى الإفراج عن مخزوناتنا الخاصة.

التأثيرات الرئيسية:

- إن توافر المواد الغذائية يزيد في القنوات العادية للأسواق، الأمر الذي يساعد على تجنب ارتفاع الأسعار أكثر من سعر القوة الشرائية بسبب الانخفاض الفعلي أو المصنوع.
- الإعلان واتخاذ الخطوات اللازمة لتطبيق هذه الطريقة قد يساعد فورًا في زيادة الوفرة في الأسواق المحلية في الحالات التي يقوم فيها المشغلون بالاحتفاظ بمخزوناتهم بقصد المضاربة.
- إن المواد الغذائية هي أيضًا متوفرة لتطبيق شبكات الأمان المختلفة المشروطة التي تمت مناقشتها في القسم 3.3.3.
- إذا تم استخدام هذه الطريقة من قبل عدد كبير من الدول، فإنها سوف تساهم في زيادة أكبر في الأسعار العالمية للمواد الغذائية.

تنبيه: من المهم أن يتم تطبيق هذه الطريقة بمشاركة مع المشغلين الخاصين. وينبغي ألا يؤدي إلى إعادة إشراك القطاع العام في أنشطة التسويق الغذائي، الأمر الذي قد يضعف القطاع الخاص ويؤدي إلى مشاكل في حالة أن هذا الوضع سيصبح مرة أخرى أكثر من "عادي". ويمكن أيضًا أن تكون هناك صعوبة في العثور بسرعة على كميات من

المواد الغذائية المطلوبة وكافية وبسعر معقول في الأسواق العالمية.

- **المساعدة الغذائية حسب النوع:** إن المساعدات الغذائية يمكن أن تلعب دورًا هامًا في إنقاذ الحياة على المدى القصير في الدول الفقيرة حيث قد يواجه السكان الأكثر عرضة للخطر صعوبات غذائية ونقص خطير في الوصول إليها. وهناك خبرة كبيرة في المجتمع الدولي، ولا سيما مع برنامج الغذاء العالمي، في توفير المعونة الغذائية بكميات كبيرة وبسرعة كبيرة. ومع ذلك، من المعروف أن تكلفة هذا الطريقة مرتفعة جدًا (ما قيمته دولار أمريكي واحد من الغذاء المنقول يكلف دولارين أمريكيين عند وصوله إلى المستفيدين). ويطبق بشكل أفضل إذا تم التأكد أنه ليس متوفر في الدولة وعندما لا يمكن تطبيق شراء الغذاء من خلال قنوات الاستيراد العادية بسرعة كافية (انظر الطريقة السابقة).

التأثيرات الرئيسية:

- الزيادة السريعة في توافر المواد الغذائية السريع للعديد من شبكات الأمان المحافظة للحياة والتي تمت مناقشتها في 3.3.3.
- من المحتمل أن تحصل بعض التأثيرات الخافضة في أسعار السوق للمواد الغذائية، وهذا يتوقف على كمية المساعدات الغذائية المتوفرة.

تنبيه: من المهم أن تطبق هذه الطريقة عندما يتم التأكد من عدم توفر المواد الغذائية بكمية كافية في البلد. وعندما تستغرق قنوات الاستيراد "العادية" وقتًا طويلًا جدًا لجلب المواد الغذائية المطلوبة وبصورة عاجلة.

- **طلب المخزونات الخاصة (الاقتناء الإجباري).** في حالة الأزمة، قد تقرر بعض البلدان الاستيلاء على المخزونات الخاصة والزام مالكيها بوضع المواد الغذائية الذي يقومون بتخزينها في الأسواق. واعتمادًا على كيفية عمل ذلك، فإن هذا الإجراء لديه تأثيرات مختلفة بشكل كبير. ويمكن تطبيق العديد من الطرق، ومنها تم شرح ثلاث بصفة مختصرة هنا: (1) السلع يتم وضعها في السوق ويحصل المالكون على السعر الحالي للسوق؛ (2) يتم جلب السلع بسعر السوق من قبل الدولة، والتي تقوم بوضعها في السوق أو استخدامها في برامج شبكات الأمان؛ (3) يتم جلب السلع بسعر منخفض من قبل الحكومة، والتي تستخدمها لبرامج الأمن الغذائي.

التأثيرات الرئيسية:

- زيادة توافر المواد الغذائية على الفور;
- الخيار(1): معارضة أصحاب المخزونات والذين يبحثون عن إخفاء بعض مخزوناتهم ورغبة مشغلي القطاع الخاص للاحتفاظ بالمخزونات في المستقبل (خوفا من الاستيلاء عليها، مما يقلل الربح المتوقع من التخزين).
- الخيار(2): شبيه بالخيار (1) مع عواقب إضافية والمتمثلة في أن الحكومة يجب عليها تعبئة الموارد اللازمة لشراء المواد الغذائية، ومن ثم بيعها مرة أخرى، وبالتالي مشاركة فاعلة في التسويق (انظر ادناه).
- الخيار (3) وهذا يقلل من التكاليف على ميزانية البلد ولكنه يزيد من خطر أصحاب المخزونات من إخفاء المواد الغذائية واشتغالهم في السوق السوداء ورفضهم لتخزين المواد الغذائية في المستقبل.

تنبيه: يجب استخدام هذا الإجراء فقط في الأوضاع الحرجة وعلى أساس استثنائي، وذلك لكونه يضخم من أزمات الغذاء في المستقبل (العام القادم).

- الإفراج التبادلي للمواد الغذائية المخزنة في الاحتياطات الغذائية العامة وذلك لتخفيض ارتفاع الأسعار و/أو توفير المساعدة للأشخاص الأكثر عرضة للخطر. وقد تم عمل هذا على سبيل المثال في بوركينا فاسو في عام 2008. وعلى الرغم من أن المخزونات الغذائية العالية توجد في أدنى مستوياتها خلال عقود، إلا أن هناك بعض الاحتياطات الغذائية على مستوى البلد والتي يتم المحافظة عليها من قبل العديد من الدول على أساس توفير الموارد الغذائية في حالات الطوارئ مثل الجفاف، الكوارث الطبيعية أو الحروب الأهلية. وهذه المخزونات يمكن عرضها بشكل تدريجي إما في الأسواق وذلك للمساعدة في الحفاظ على أسعار منخفضة في السوق، أو على شكل توزيع المواد الغذائية على غير القادرين على شرائها من السوق لانخفاض مواردهم المالية. بأثر رجعي، النهج الذي يدافع عنه الكثيرون ضد الدول التي تحتفظ بمخزونات كبيرة من الأغذية (على أساس أن تكلفة الحفاظ عليها مرتفعة وتتكبد خسائر كبيرة مع مرور الزمن) لا يبدو أنه يتأقلم بشكل جيد في الحالة التي تكون أسعار المواد الغذائية آخذة في الارتفاع، ويجعل أكثر صعوبة شراء المواد الغذائية في السوق العالمية، وقد شهدت هذه البلدان التي تحتفظ بالمخزونات المالية (وخاصة إذا كانت الاحتياطات بالدولار الأمريكي)

إن كمية المواد الغذائية التي يمكن شراؤها بالأموال المحفوظة تتناقص بسرعة، بسرعة أكبر بكثير مما لو تم الاحتفاظ بالمواد الغذائية، وهذا قد يمنح نقاشا متجددا لصالح الاحتفاظ بالمخزونات الغذائية في المستقبل.

التأثيرات الرئيسية:

- الاختيار(1): الإنزال في الأسواق (من خلال البيع إلى جَار الجملة بسعر السوق)؛ واعتمادا على الكمية المنزلة، فإنه يمكن تخفيض أسعار المواد الغذائية أو منعه من الارتفاع في هذه الأسواق (وغالبا المناطق الحضرية) التي يتم فيها انزال المواد الغذائية. ومع ذلك، فإن التأثير قد يكون قصير المدى، اعتمادا على حجم الاحتياطي المتوفر. ولكن قد يساعد على تعبئة الفراغ نتيجة انتظار وصول الواردات. وهذا قد يفيد جميع المستهلكين الذين يشترون من هذه الأسواق بالتحديد.
- الخيار (2) استخدام المخزونات الغذائية لتوزيعها على الفئات الضعيفة المعرضة للخطر. واعتمادا على الكمية التي يمكن إنزالها وحجم المؤونة، فإن عدد محدد من العائلات المعرضة للخطر يمكن أن يستفيد من الإعانة المؤقتة. وبعض هذه المواد الغذائية يمكن، على سبيل المثال، أن يستخدم في برامج التغذية في المدارس الواقعة في المناطق الفقيرة من المدن أو في المناطق الريفية الفقيرة. أو يمكن استعمالها كحافز للحضور للمراكز الصحية. ويجب أخذ الحيطة والحذر لتجنب توفير الحبوب بسعر منخفض لمنح الامتيازات لأشخاص قد يبيعونها لاحقا بسعر أعلى في الأسواق بغرض الفائدة المالية.

شرط النجاح: المخزونات الحالية يجب أن تكون بحجم كافي ليكون لها تأثير في الأسواق أو تسريع برنامج توزيع المواد الغذائية الجدير بالاهتمام.

تنبيه: في معظم البلدان هناك شك في ما إذا كانت المخزونات الموجودة هي ذات حجم كافي ليكون لديها تأثير مهم في أسعار الأسواق. ويجب التخطيط لإعادة بناء المخزونات الاحتياطية/الخففة للصدمات (كما تم عمله في نيجيريا خلال أزمة 2008) في نفس الوقت الذي يبرمج فيه الإنزال وذلك لتجنب "انتهاء المخزونات" بشكل كامل. وعندما تكون المخزونات مهمة، فإن انزال المخزونات يكون بحاجة إلى تنسيق وثيق مع القطاع الخاص وذلك بهدف تجنب تعطيل الأسواق إلى مدى تصبح معه التجارة والاستيراد في القطاع الخاص غير مربحة.

- التحكم في أسعار منتجات المواد الغذائية الأساسية من خلال القوانين. إن الحكومة تقوم

وعلاوة على ذلك، فإن الرقابة على الأسعار سوف ترجع إلى قطاع الزراعة. إن التحكم في أسعار التجزئة سوف يؤدي إلى قيام مشتري المحاصيل بعرض أسعار أقل على المزارعين. وبالمقابل، فإن هذا يعمل كعائق للمزارعين أمام زيادة إنتاج المواد الغذائية في الموسم القادم، وبالتالي، فإن نتيجة الرقابة في الأسعار من المرجح أن تخلق نقصاً في العرض، والذي بالطبع سوف تؤدي إلى أسعار أعلى. وجميع هذه الأسباب، فإن هذا الإجراء غير موصى به.

3.3.3 شبكات الأمان

إن برامج شبكات الأمان التي تمت مناقشتها هنا تتضمن المواد الغذائية أو تحويلات الأموال والدعم الغذائي. وتهدف هذه إلى مساعدة الأسر الضعيفة في المحافظة على مستوى كافي من الاستهلاك الغذائي عند مواجهتهم للصدمات السلبية ولتجنب تناقص مدخراتهم. وهذه التحويلات قد تكون مشروطة أو غير مشروطة، وعالية أو تستهدف مجموعات محددة من السكان. ويمكن إيجاد مصادر لشبكات الأمان: بالنسبة للمواد الغذائية - الحزونات العامة أو الخاصة المتوفرة، والاستيراد أو المساعدات الغذائية حسب النوع؛ والمساعدات والإعانات النقدية - الميزانية الوطنية أو المساعدات الدولية. ويتم تحليل هذه المصادر المختلفة في القسم 2.3.3. وفي هذا القسم، يركز النقاش على الأنواع المختلفة من تدخلات شبكات الأمان. ومن القضايا المهمة التي يجب اعتبارها في البداية عند تصميم تدخلات شبكات الأمان وبالتحديد الدعم العالمي للمواد الغذائية، هي المواصفات التي تحدد ما إذا كان يجب تطبيقها (المستفيدين، في حالة شبكة الأمان المستهدفة) واستراتيجيات الخروج. وهذه الإجراءات تم تطبيقها بشكل واسع أو رفعها في أزمة 2008 في الدول ذات الدخل المتوسط مثل البرازيل، وجمهورية الصين الشعبية، ومصر، وإثيوبيا، وأندونيسيا، والمكسيك، وجنوب أفريقيا وتونس، وفي الدول ذات الدخل المنخفض مثل زيمبابوي وسيرلانكا.

• **التحويلات المالية أو الإيصالات الغذائية.** هذه البرامج تستلزم توزيع إما النقود أو الإيصالات التي يمكن للمستفيدين استخدامها لشراء المواد الغذائية في السوق أو في محلات معتمدة. وهذه البرامج تستهدف بشكل عام الأسر الضعيفة أو مناطق محددة. إن الاستهداف يمكن أيضاً أن ينتج عن مشاركة المستفيدين في أنشطة محددة (الاستهداف الذاتي من خلال المال مقابل العمل؛ لصيانة أو تأسيس النقل والتخزين والتسويق أو البنية التحتية للإنتاج؛ والمال مقابل الحضور إلى العيادات الصحية، إلخ).

بتثبيت مستوى الأسعار لمنتجات غذائية مختارة، ومراقبة مدى احترام الأسعار المثبتة ومعاينة أو فرض ضريبة على المخالفين. وهذا يمكن أن يصبح إجراءً شعبياً للحكومات وذلك بما أنها يتطلب فقط تكاليف مراقبة الأسعار. وتعتبر زيمبابوي مثلاً حديثاً لمحاولة الحكومة التحكم في الأسعار، ويتم بشكل متكرر عرض صور في وسائل الإعلام الدولية للرفوف الفارغة في محلات السوبر ماركت في الدولة. الدول الأخرى التي قامت بتطبيق هذه الطريقة تتضمن بنن والكاميرون وجمهورية الصين الشعبية، وإكوادور وهايتي، والمكسيك وروسيا والسنغال.

التأثيرات الرئيسية:

- يستفيد المستهلكون من الأسعار الثابتة بدون حاجة إلى خفض استهلاكهم للمواد الغذائية كما لو أنه سمح للأسعار بالارتفاع، اتباع هذا الإجراء لا يخفض التوافر (انظر الأسفل). جميع المستهلكين يستفيدون بشكل متساو، سواء أكانوا فقراء أو أغنياء. وفي الغالب، فإن التحكم يعمل بشكل أفضل في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية، وبالتالي فإن السكان الحضريين من المرجح أن يستفيدوا أكثر نسبياً من هذا الإجراء.
- إن تجار التجزئة المزمعون بالبيع بالسعر الثابت للمستهلكين سوف يدفعون أقل لتجار الجملة، والذين بدورهم يدفعون أقل للمنتجين؛
- وكنتيجة، فإن سلع أقل سوف تكون متوفرة في السوق. وستنشأ سوق سوداء بأسعار أعلى. وسوف يكون ذلك ضاراً بالمستهلكين الذين سوف يكونون مضطرين لشراء أغذية بأسعار أعلى كثيراً (سعر سوق بدون تدخل مع خطر إضافي مرتبط بالضريبة)؛
- إن المنتجين الذين يدفع لهم أقل سوف يقومون بالتخطيط لإنتاج أقل في الموسم القادم، وبالتالي تضخيم مشكلة المواد الغذائية للسنة القادمة.

تنبيه: لن يقوم القطاع الخاص بأنشطة التسويق إلا إذا كان متأكداً بتحقيق ربح مقبول. إذا قامت الحكومة بنشاط، من خلال ضبط الأسعار، فإن التجار غير الراضين سوف لن يقوموا بتسويق المحاصيل التي تم التحكم في أسعارها. وسوف يؤدي ذلك إلى نقص في المواد الغذائية الثابتة ووجود طوابير طويلة من الأشخاص الذين يحاولون الحصول على معروضات محدودة. وفي حالي التحكم في الأسعار، فإن النقص يكون هو النتيجة الدائمة.



© منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة/ جيليو نابولينانو

التأثيرات الرئيسية:

- إن المستفيدين من هذه التحويلات المالية قد يستخدمون هذه الأموال الإضافية لشراء أغذية أو أية مواد أخرى أو خدمات وبالتالي المساهمة في زيادة الرفاهية.
 - إن تبادل الإيصالات الغذائية قد يكون مقصوراً على أنواع محددة من المواد الغذائية يتم تحديدها عن طريق الاستفادة/التكلفة الغذائية (مثل الحبوب الخشنة) أو السكان المستهدفين (مثل أطعمة الفطام).
 - وكل منها يمكن أن يحافظ على مقدار السعرات الحرارية ونوعية المواد الغذائية، بالتالي يساعد على تجنب الجوع والضرر طويل الأمد على نمو الأطفال.
 - وبالمقارنة إلى الدعم المرتبط بالسلعة أو بنوع التوزيع (انظر الأسفل)، فإن الإيصال أو المال يمكن أن يحافظ على النظام الغذائي.
 - إذا كان الغذاء غير متوفر في السوق، فإن مثل هذه التحويلات يمكن أن يكون لديها تأثيرات تضخمية ينتج عنها زيادات أكثر في أسعار المواد الغذائية محلياً.
 - وفي بعض الحالات، فإن الإيصالات الغذائية قد تصبح عملة مصاحبة يمكن استخدامها لأغراض أخرى غير شراء المواد الغذائية. إن التوزيع النقدي يخلق تسرباً بشكل واضح
 - للاستخدامات الأخرى غير المواد الغذائية وبطريقة أسهل.
 - يمكن لهذا النظام أن يكون عرضة للتسرب والاختلاس وتشجيع الممارسات الفاسدة.
 - الشفافية في الاستحقاق، والحصص والمسؤولية في الميزانية، بالإضافة إلى آليات الموارد في جميع المستويات يمكن أن تساعد على تقليل هذه المخاطر.
 - كما تشكل أيضاً بعض المخاطر الأمنية (السرقه).
 - إذا تم قبول الإيصالات في المحلات المعتمدة فقط (العامة)، فإنه من المحتمل أن تُخد من النظام الخاص بتسويق وتوزيع المواد الغذائية.
 - اعتماداً على حجم البرنامج ومصدر التمويل، فإن هذه الإجراءات قد يكون لديها تأثيرات سلبية على التمويل العام (النقص في الميزانية) مع تأثيرات خطيرة محتملة على الاقتصاد الكلي.
- شرط النجاح:** عند وجود الأسواق وقيامها بوظائفها. وعندما تكون السلع موجودة في الأسواق بكميات كافية لتجنب تأثيرات التضخم، فإن التحويلات المالية تكون الأكثر ملائمة وذلك بما أنه قد يكون لديها تأثيرات متعددة إيجابية على الاقتصاد المحلي.
- **توزيع الغذاء حسب النوع.** هذا النوع من البرامج يتطلب توزيع الغذاء حسب النوع إلى المستفيدين

عن طريق نظام توزيع متخصص. ويمكن توفير المواد الغذائية (حصى فردية أو عائلية) على أساس التوزيع المجاني لكل شخص أو مجموعة مستهدفة تم اختيارها، أو يتم توزيعه بالارتباط مع أنشطة خاصة (الاستهداف الذاتي من خلال العمل كما في حالة النقد أو الإيصال، والتغذية في المدارس والمستشفيات، إلخ). وبالتالي فإن الغذاء الموزع يمكن شراؤه محليا (إذا كان متوفرا) يستجلب من أجزاء أخرى من البلد أو يستورد من خلال شراء الحكومة أو من خلال المساعدات الغذائية. وهذا الإجراء قد تم تطبيقه في 2008 من قبل أفغانستان، وبنجلاديش، وبوركينا فاسو، وكمبوديا، والصين، وهندوراس، والهند، وكينيا، ومدغشقر، وموزمبيق وبيرو.

شرط النجاح: عندما تكون الأسواق غير جيدة أو هناك نقص في المعروض من المواد الغذائية في السوق، فإنه ينصح بشكل عام بتطبيق توزيع المواد الغذائية على المدى القصير، من خلال برامج عديدة مثل الغذاء مقابل العمل، والتغذية في المدارس أو التوزيع العام للمواد الغذائية عندما يكون الوضع خطيرا جدا. وبما أن توزيع المواد الغذائية يمكن أن يؤثر على الإنتاج المحلي، وأسواق العمالة وأنماط الاستهلاك، فإنه من المهم أن يكون الغذاء الموزع قد تم إنتاجه محليا، إذا كان متوفرا. إن التوفير المحلي له ميزة تحفيز الإنتاج والتسويق والنمو الزراعي. وإذا كان التوفير المحلي سوف يسبب ارتفاعا في الأسعار، فإنه من المستحسن جلب المواد الغذائية من مكان آخر.

التأثيرات الرئيسية:

- **الدعم العالمي للغذاء.** هذا النوع من التدخل يتطلب وجود شرط الإعانة على المواد الغذائية (وغالبا ما يقتصر على اختيار المواد الغذائية الأساسية). ومن وجهة نظر التنفيذ، فإنه ليس من السهولة تحديد المرحلة المناسبة للتطبيق في سلسلة التسويق. واحد من الاحتمالات هو تطبيقها على الواردات (الموردون يدفعون التكلفة، والتأمين والشحن منقوصا منها الدعم المقدم من قبل البلد) وبعد ذلك يتم السماح للمواد الغذائية بالتدفق من خلال قنوات التسوق العادية. احتمال آخر هو بيع المواد الغذائية المدعومة من خلال محلات معتمدة في متناول أي شخص (وغالبا ما تكون كميات محددة لتجنب إعادة البيع في السوق). الاحتمالات الأخرى تتضمن دعم المصنعين الزراعيين (المطاحن، والخبازين، ومصانع السكر، إلخ) وذلك لضمان أن سعر التجزئة يبقى تحت قيمة محددة. وهذا النوع من الدعم، الذي تم تطبيقه على عدد من السلع الغذائية الثابتة، قد تم تطبيقه في بنجلاديش، وإكوادور، ومصر، ولبنان، والمغرب، والسنغال واليمن. وبشكل بديل، فإن بعض الدول (على سبيل المثال جيبوتي) قد أزالَت الضرائب على السلع الغذائية الأساسية خلال أزمة 2008 وهي أيضا خطوة للمحافظة على الأسعار المنخفضة.
- **التأثيرات الرئيسية:**
 - يستطيع أي شخص الوصول إلى الغذاء المدعوم، وهذا يساهم في رفع رفاهيتهم. البعض منها يستهدف الفقراء ويمكن تطبيقها عن طريق الحد من الدعم إلى المواد الغذائية الأساسية الأخرى (الأطعمة منخفضة المستوى) والتي يستهلكها فقط الجائعون والأشخاص الفقراء من السكان.
 - يمكن أن يكون الدعم الشامل ارتداديا إذا ما
- إن المستفيدين لديهم وصول مباشر ومجاني لكميات محددة (حصة) من المواد الغذائية. وهذا يساهم في زيادة رفاهيتهم.
- إذا تم شراء المواد الغذائية محليا، فإنه يمكن أن يساعد على زيادة الطلب وبالتالي يحفز الإنتاج. وفي حالة التوافر المحدود للعرض، ومع ذلك، فإن المشتريات المحلية سوف يكون لديها تأثير تضخمي وتساهم في رفع أكثر للأسعار.
- إذا تم جلب المواد الغذائية من منطقة أخرى أو من خارج البلد، فإنه يمكن أن يخفض السعر المحلي. ويجب تحديد الكمية بدقة لتجنب خفض الأسعار إلى مدى تكون عنده غير جذابة للمنتجين. والتأثير سوف يكون محسوسا في الموسم القادم للحصاد.
- واعتمادا على مكونات الحصة، فإنه يمكن أن تشكل عادات غذائية جديدة.
- وفي بعض الحالات، فإن بعض المواد الغذائية الموزعة يمكن أن تباع من قبل المستفيدين (وهذا قد يكون أو لا يكون عادة سيئة وذلك بما أن المواد الغذائية ليست هي الضرورة الوحيدة للحياة وأن الغذاء الموزع قد لا يوفر المدى الكامل من التغذية).
- ويمكن لهذا النظام أن يكون عرضة للتسرب والاختلاس وتشجيع الممارسات الفاسدة. الشفافية في الاستحقاق، الحصى والمسؤولية في الميزانية، بالإضافة إلى آليات الموارد في جميع المستويات يمكن أن تساعد على تقليل هذه المخاطر.
- كما تشكل أيضا بعض المخاطر الأمنية (السرقه).
- إن هذا الإجراء قد يكون لديه تأثيرات سلبية على التمويل العام (تضخم الميزانية) مع تأثيرات خطيرة على الاقتصاد الكلي. اعتمادا على حجم البرنامج والا إذا تم تمويله من خلال المساعدات.

المواد الغذائية مع أصحاب الشأن في وقت تأسيس الدعم:

- إن الدعم الغذائي يحمل أيضا في طياته خطر تشجيع تهريب المواد الغذائية من المناطق الحدودية إلى الدول المجاورة حيث لا يوجد الدعم (الحاجة إلى توحيد السياسات بين مجموعة الدول الموجودة في نفس المنطقة).

ملاحظات إضافية حول شبكات الأمان:

- الاستهداف. هناك نقاش كبير حول ما إذا يجب أو لا يجب استهداف برامج شبكات الأمان والمعايير التي ستستخدم في الاستهداف. وبغض النظر عن السياسة المستهدفة المستخدمة، فإنه من الأساسي ضمان أن سياسة الاستهداف و/أو تصميم برنامج النقل يضمن مشاركة أكثر الفئات ضعفا، أو تدعم بإجراءات أخرى للوصول إلى الأهداف المطلوبة والتي فيما عدا ذلك يتم استبعادها. وعلى سبيل المثال، فإن برنامج النقل وهو الذي يعتبر شرطا في توفير العمالة هو سهل الوصول فقط للأشخاص القادرين وبالتالي يستبعد كبار السن والمعاقين؛ إن برنامج التغذية في المدارس سوف يصل فقط إلى الأطفال في عمر الدراسة، ولكن يغيب عن الأطفال ما قبل سن المدرسة. يجب أن تكون جميع معايير الأهلية شفافة ولا تميز بين الأشخاص على أساس الجنس، والعرق، والدين أو الوضع الاجتماعي.
- العملية. يجب توزيع المعلومات حول شبكات الأمان، والأهلية ومعايير الاستهداف، والسلطات المحلية المسؤولة، ومخصصات الميزانية وآليات الموارد وذلك بشكل نشط، وشرحها للحصول على دعم العامة، وتخفيف التوترات المحتملة، وتعزيز الكفاءة وحماية حقوق الأشخاص. وهذا أيضا سوف يؤدي إلى التسرب وتثبيت الفساد.
- كما أنه من الممكن أيضا دعم التمويل على استهلاك المواد غير الغذائية وذلك للحصول على تأثير مماثل من مبالغ نقدية أو قسائم).
- التعديلات. في الحالات التي تكون فيها أسعار المواد الغذائية آخذة في التزايد، فإن هناك حاجة إلى تعديل تحويلات الأموال وبالتالي المحافظة على القوة الشرائية للمواد الغذائية. وعلى سبيل المثال، في مالawi، فإن تحويلات المواد الغذائية والمالية (FACT) وحويلات دوا النقدية الطارئة (DECT) تم تعديلها طبقا للاختلافات في أسعار المواد الغذائية. ماعدا إذا تم تطبيق هذه التعديلات، فإن قيمة تحويل الأموال وبالتالي

تم استهلاك السلع من قبل جميع الفئات السكانية وليس فقط من قبل الأشخاص الذين لا يجدون المواد الغذائية. وعندها يصبح الإجراء عالي التكلفة بالنسبة للحكومة ويخلق تأثيرات سلبية على المالية العامة (تضخم في الميزانية) مع تأثيرات خطيرة على الاقتصاد الكلي. وفي الماضي، فإن الدعم الغذائي قد جعل الحكومات تواجه صعوبات مالية رئيسية مع نتائج تضخم. وهذا كان أحد العوامل التي أدت إلى فرض برامج تعديل هيكلية غير مرغوب فيها في الثمانينيات وأوائل التسعينات من القرن الماضي.

- يمكن تخفيض التكلفة بشكل كبير عن طريق الحد من الدعم إلى المواد الغذائية الأخرى (الأطعمة منخفضة المستوى) والتي يستهلكها فقط الجائعون والأشخاص الفقراء من السكان.
- في حالة الحوص، فإن السوق السوداء قد تنمو، وتصبح الأسعار أعلى بكثير مما كانت عليه في غياب الدعم.

تنبيه:

- في حالة بيع المواد الغذائية من خلال قنوات التسويق العادية، فإنه لا بد من الوصول إلى اتفاق بين مشغلي السوق الرئيسيين بعدم حصولهم على نسبة من الدعم بل عكسه على أسعار المستهلك. وستكون هناك حاجة إلى مراقبة الأسعار، مع بعض أنواع العوائق المتمثلة في عدم احترام الاتفاقيات. إن التهديد باستخدام القنوات العامة يمكن استعماله لإقناع القطاع الخاص على التعاون. وهذا الخيار سيكون مدمرا لهم:
- في حالة نقل المواد الغذائية من خلال القنوات العامة، فإن هذا سيؤثر سلبا على قنوات القطاع الخاص التي قد تكون موجودة. وهذا الاختيار غير موصى به:
- إن الدعم الشامل عند تأسيسه يصبح من الصعب إزالته. ويصبح مترسحا. وأي إزالة للسياسة سوف تواجه مقاومة مهمة من قبل المستهلكين. حتى في حالة انخفاض الأسعار العالية. وعند التأسيس، فإنه من المهم الاتفاق على مستوى السعر الذي يقوم بتشغيل الإعانات. بعض المؤشرات لهذا المستوى على التكلفة العامة للمعيشة أو عملية التمهيد لامتناس صدمة الأسعار يمكن أن تسمح بخفض تدريجي في الدعم الغذائي. وأخيرا الإزالة النهائية عندما تصبح ظروف السوق أكثر عادية. ويجب مناقشة العملية وسعر

أعلى (الكامبيرون): وخفض تكلفة الكهرباء (بوركينيا فاسو).

التأثيرات الرئيسية:

- سوف يزداد دخل الموظفين المدنيين وتتحسن قدرتهم الشرائية (المواد الغذائية).
- الرواتب في القطاع الخاص قد تنبع، وقد تساهم في تخفيض التنافسية للاقتصاد ومن المحتمل أن تؤدي إلى تأثيرات تضخمية.
- إن زيادة الرواتب والفوائد سوف تساهم في خلل وضع ميزانية البلد، مع التأثيرات على وضع الاقتصاد الكلي في حالة وجود عجز في الميزانية كما هو مشروح في القسم 1.3.
- وجميع هذه الأشياء مجتمعة تسبب خطر إثارة التضخم، وخاصة في المواد الغذائية، والتي سوف تضر بالفئات الأكثر فقرا من السكان العاملين في القطاع غير الرسمي.

تنبيه: في حين أن هذا الإجراء قد يكون جيدا من الناحية السياسية (تظهر الحكومة أنها تفعل شيئا من أجل حل المشكلة وتبحث عن تهدئة بعض الاضطرابات السياسية في المناطق الحضرية). إلا أنه قد يكون لديه تأثيرات سلبية على الاقتصاد الكلي في حين أنه لا يساعد تلك الفئات الأكثر فقرا والتي تعاني أكثر من ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

- **التسهيلات الائتمانية للمستهلكين.** هذا الإجراء يتمثل في منح إعادة الجدولة لتسديدات الائتمان لبعض القروض أو تشجيع البنوك لتوفير قروض استهلاكية (على سبيل المثال، دعم معدل الفائدة للقروض الاستهلاكية القصيرة المدى). وكما هو الحال مع الإجراء السابق، فإن هذه الإجراءات من المحتمل أن تنفع مجموعات من السكان، مساهمة بذلك في عجز الميزانية وتسريع التضخم. غير موصى به.

- **تعزيز القدرة (التدريب والمعدات) في أنشطة توليد الدخل من خلال القيمة المضافة على المنتجات الزراعية والغذائية**

التأثير: إن القيمة المضافة على المنتجات الزراعية- الغذائية سوف يكون لها تأثيرات إيجابية نحو تحفيز نمو الاقتصاد وتوفير فرص العمل وتوليد الدخل صعودا وهبوطا في سلسلة القيمة المضافة وكذلك أفقيا من خلال استعمال المنتجات الثانوية. إن المواد الغذائية المصنعة لديها مدة صلاحية اطول

فعاليتها لحماية المعيشة واستهلاك المواد الغذائية للعائلات سوف تنخفض إذا ازدادت أسعار المواد الغذائية. وهذا قد حدث مؤخرا في إثيوبيا وكينيا. ومع ذلك، فإن التطبيق الدقيق يمكن أن يتجنب خلق المطالب التي لا يمكن تحملها من طرف الميزانيات الحكومية والخوافز الضارة على مستوى الأسرة.

- التفاعلات بين شبكة الأمان والتدخلات التنموية. أنه من الأهمية القصوى اعتبار التفاعلات بين شبكات الأمان والتدخلات "التنموية" وذلك للبناء على التأزر المهم وتفادي تأثير أي نوع من التدخل على الآخر. وعلى سبيل المثال، يمكن تصميم التحويلات النقدية لدعم الإنتاج الزراعي إذا تم تصميم برنامج النقل لتشجيع الاستثمارات في المدخلات الزراعية. ومن ناحية أخرى، فإن نقل المواد الغذائية في إطار الأسواق الفاعلة قد يعرقل الجهود المبذولة لتطوير سوق المواد الغذائية أو الإنتاج الزراعي. عند تحديد أوجه التأزر أو الصراعات المهمة، فإن النقطة الحاسمة هي اختيار مجموعة من التدخلات التي تكمل بعضها البعض لتحقيق الأهداف القصيرة والطويلة الأمد وكذلك لتعديلها مع مرور الوقت وتغير الظروف.

4.3.3 الإجراءات الأخرى المؤثرة في الدخل المتاح

اتخذت عدة بلدان أيضا قرارات تؤثر مباشرة على الدخل المتاح لبعض الأسر (بالإضافة إلى شبكات الأمان التي تمت مراجعتها في القسم السابق 3.3.3). وعلى سبيل المثال، بعض الدول (مثل الكامبيرون) قد قامت بزيادة المرتبات وعلاوات السكن للموظفين الحكوميين. هذا وبعض الإجراءات الأخرى مشروحة بإيجاز في الأسفل.

- **زيادة الرواتب في الخدمة المدنية وغيرها من الفوائد.** في بعض الدول، وفي أعقاب الاضطرابات في المناطق الحضرية، تم اتخاذ القرار بزيادة الرواتب والفوائد الأخرى في القطاع العام. وفي حين أن هذا الإجراء من المحتمل أن يساعد على تخفيض الاضطرابات في المناطق الحضرية (وبالتحديد في المدن "الإدارية" حيث يمثل الموظفون المدنيون نسبة هامة من السكان). فإن هذا الإجراء لا يساعد بشكل مباشر الفئات الأكثر فقرا من السكان الذين يعيشون خارج الأنشطة الرسمية. وفي الواقع، وفي بعض الحالات، يمكن أن يصبح إجراء ضارا لهم. وهذه الأنواع من الإجراءات قد تم تطبيقها من قبل دول قليلة، رواتب أعلى (الكامبيرون): وعلاوات سكن

ويمكنها أن تلبى احتياجات المناطق الحضرية. **المتطلبات:** هناك حاجة لبعض القدرة البشرية البسيطة والبنية التحتية.

• الإجراءات الأخرى. الإجراءات الأخرى المتوفرة للمساهمة في زيادة الدخل المتاح مرتبطة إما بشبكات الأمان، ودعم تنمية الأنشطة المدرة للدخل في المناطق الحضرية (من خلال دعم الأعمال العامة أو فتح خطوط ائتمان للمشاريع الصغيرة) أو دعم إنتاج المحاصيل النقدية والأنشطة الاقتصادية الأخرى في المناطق الريفية.

4.3 الإجراءات لصالح المنتجين

في العديد من الدول النامية، وبسبب القصور في الأسواق الزراعية، فإنه من المحتمل أن الأسعار المرتفعة لا تنتقل بشكل جيد إلى المنتجين والذين بالتالي لا يستفيدون بشكل كامل من الحوافز لاستثمار وإنتاج أكثر. إن الخطر قد يكون عاليا في حالة أن البرامج التي تبحث عن تطوير المعروض الزراعي على المدى القصير (حالا أو في الموسم أو الموسمين الزراعيين القادمين) قد تؤدي إلى الوضع المتناقض من انخفاض أسعار السلع الزراعية في المناطق الريفية، في حين أن الأسعار تبقى مرتفعة في المناطق الحضرية أو في المناطق التي تكون مرتبطة بشكل متين بالأسواق العالمية. وهذا من شأنه أن يولد فقط الإحباط بين المنتجين والذين يرفضون عندها المشاركة في أي نشاط لزيادة الإنتاج على المدى المتوسط أو الطويل. وبالتالي فإنه يقترح بقوة هنا أن أي برنامج إنتاج يتم تطبيقه يجب بالتأكيد أن يتم ربطه بترتيبات التسويق التي تؤمن سعرا معقولا للمنتجين والتي سوف تعكس الزيادة العامة لأسعار المستهلك.

وهذا يشير أيضا إلى أهمية تحليل انتقال الأسعار وتتبع عدم فعالية الأسواق وذلك لتحديد السياسات والترتيبات المؤسسية التي يمكن فرضها بسرعة بهدف رفع العوائق أمام انتقال الأسعار وتوفير الحوافز للمنتجين.

ويمكن البدء في البرامج التي سوف تساعد على زيادة استجابة العرض في المدى القصير. وستشمل أنظمة الإنتاج والتي من شأنها تعزيز الحدائق المنزلية والاستخدام خارج الموسم للأرض المروية والتي يمكن تجهيزها لإنتاج خضروات أو محاصيل أخرى قصيرة المدى. وهذا يمكن أن يؤدي إلى إنتاج غذائي في غضون أسابيع في المناطق التي يسمح فيها المناخ والموارد المائية بهذا الإنتاج (انظر الأسفل).

وعند التحضير للموسم الزراعي القادم، فإنه يمكن أيضا القيام بخطوات لتسهيل شراء

وتوزيع مدخلات الزراعة على المستوى الوطني (أو حتى الإقليمي) من خلال توفير الدعم المالي و/ أو تسهيلات الائتمان للمشغلين الخاصين. بعض هذه المدخلات يمكن أن توزع من خلال شبكات الأمان المنتجة (ونعني بذلك حزم صغيرة من البذور والأسمدة) أو برامج نقل الأموال لتخفيف عوائق الائتمان وتشجيع استثمار صغار التجار. وبشكل بديل فإن بعض "الإعانات الذكية" للمدخلات الزراعية (البذور والمحاصيل المدعومة، أنظمة الإيصالات للمدخلات) يمكن أن تزيد من الإنتاج الغذائي للاستهلاك الشخصي أو للبيع في الأسواق المحلية وبالتالي تخفيض الأسعار المحلية وتخفيف بعض الضغوط من أسعار المواد الغذائية. وكما هو مذكور سابقا في المقدمة، فإنه يجب تصميم القيود بعناية لهذه الأنشطة وذلك لضمان أنها لا تخذ من العمليات القائمة في السوق أو بشكل أفضل أنها تساعد في تطويرها في المناطق التي تكون فيها ضعيفة أو غير موجودة.

كما يمكن أيضا البدء في البرامج الخاصة للحفاظ أو إعادة تأهيل البنية التحتية في المناطق الريفية (الطرق، الجسور، أنظمة الري الصغيرة وتسهيلات التخزين والتسويق). على الرغم من أن تأثيرها قد يكون محسوسا فقط بعد فترة من الوقت، ومع ذلك، ومع الافتراض بأنها تدعم من خلال خطط عمل من أجل الغذاء، والنقد أو المدخلات، فإنها قد تشكل شبكات أمان فعالة (انظر المناقشة في 3.3.3).

1.4.3 إجراءات إدارة الأسواق

بهدف رفع العوائق أمام انتقال الأموال للمنتجين، فإن الإجراءات يمكن النظر إليها من خلال منظورين: كلي وجزئي. على المستوى الكلي، يمكن معالجة المشكلة عن طريق وضع بسرعة، وكإجراء أولوي، نظام معلومات وطني للأسواق (ملاحظة الأسعار) والقيام بتحليل سريع لسلسلة القيمة أو ورش عمل تنمية لتحديد العوائق أمام انتقال الأسعار. وعلى المستوى الدقيق، فإنه يمكن استخدام ترتيبات السوق مثل إنشاء مجموعات المنتجين في إطار برامج الدعم والتعاقد مع المزارعين.

• النظام الوطني لمعلومات السوق (ملاحظة الأسعار). وهذا يتضمن تسجيل وتوزيع وتحليل بيانات الأسعار للسلع الزراعية الرئيسية في الأسواق الرئيسية للبلد. الفوائد من هذا الإجراء تكمن في: (1) الفاعلين الاقتصاديين، بما في ذلك المنتجين، يتم تبليغهم بالأسعار في جميع أنحاء

البلد؛ و(ii) إمكانية تحليل انتقال الأسعار وجزئة السوق. هذا النوع من النظام هو بالفعل موجود في العديد من الدول (مثل مدغشقر). ولكن غالباً ما يحتاج إلى تعزيز.

التأثيرات الرئيسية:

• يتم إبلاغ بشكل أفضل المشغلين الاقتصاديين بالفرص الموجودة في السوق. وهذا قد يساهم بالحد من جزئة السوق. وبالتالي انتقال الأسعار في جميع أنحاء البلاد. وفي حالة ارتفاع أسعار المواد الغذائية، فإنه من المحتمل أن الأسعار في مختلف المناطق سوف تنتقل بشكل أفضل. وهذا سوف يفيد المنتجين وينذرهم بفرص الإنتاج. ولكنه يؤثر سلباً على وضع المستهلكين في الأنحاء التي تعرف فائضاً من البلاد.

• إن المزارعين وصغار التجار سوف يكونون في وضع قوي للتفاوض حول الأسعار مع شركائهم.

• إن تحليل البيانات سيساعد على تحديد مناطق المشاكل (السلع أو المناطق) والتي لا يكون فيها انتقال للأسعار. وعلى هذا الأساس، فإنه من الممكن وضع الأولويات لإجراء دراسات أكثر تفصيلاً لتحديد العوائق وتوضيح النقص في انتقال الأسعار.

شرط النجاح: يتم تحريك موارد كافية للسماح بتغطية جيدة للبلد. إن الترتيب والنشر للبيانات هو فوري (خلال يوم أو يومين) ويكون متوفراً بشكل واسع ومجاني أو بتكلفة ضئيلة (من خلال المذياع أو الهاتف). إن النشاط المفضل للحكومة هو نشر البرامج الإرشادية في المذياع والتلفاز لتحذير المزارعين إلى اتجاهات الأسعار الحالية والمتوقعة والإشارة إلى الإنتاج الإضافي في الموسم القادم الذي قد يكون مربحاً. ومن الأمور المهمة تضمين أنظمة التحذير المبكر للمحاصيل، والتي تقوم بمراقبة محاصيل إنتاج المساحات المزروعة. والنمو. والحصاد والأسعار في مواقع مختلفة. ومع ذلك، لكي يقوم المزارع بزراعة محاصيل غذاء أساسية بطريقة مربحة، فإنه من الضروري أن تستمر الحكومات بالسماح للأسواق الحرة بالعمل وذلك حتى يتمكن المزارع من الاستجابة لمؤشرات الأسعار.

تنبيه: يمكن للحكومة أن تتعاقد مع شركات القطاع الخاص (إذا كانت القدرات الخاصة متوفرة) وذلك للتحكم في السعر. قد تستغرق وقتاً طويلاً لتأسيسها ولعمل تأثير على الأسواق. يجب أن تبدأ على الفور ولكن النتائج تظهر على المدى المتوسط والطويل.

• **تحليل سلسلة القيمة و/أو ورش عمل التنمية⁴.** لأولوية المشاكل والتي تم تحديدها من خلال تحليل المعلومات المتعلقة بالأسعار، فإنه من الممكن إما القيام بدراسة تحليلية خاصة و/أو تنظيم ورشة عمل حول تطوير سلسلة القيمة. وتعتبر هذه الأخيرة عملية يتمكن من خلالها أصحاب الشأن المرتبطين بسلسلة قيمة معينة من التشاور واتخاذ قرارات متفق عليها، وإجراءات والتزامات لتحسين طريقة أداء سلسلة القيمة المعينة. ومثل هذه الورش يمكن تطبيقها في حالة الاستعجال من دون القيام بتحليل تفصيلية أولية عن سلسلة القيمة. ومع ذلك، إذا سمح الوقت بالقيام بهذا التحليل، فإنه يمكن أن يوفر مدخلات لا تقدر بثمن في مداورات ورشة العمل.

التأثيرات الرئيسية:

• القرارات المتفق عليها. الإجراءات والالتزامات يتم عملها من قبل المشغلين الاقتصاديين المختلفين للسلسلة والحكومة وذلك بهدف تحسين الوظيفة والتحكم في سلسلة القيمة ولتطوير ثقة متبادلة:

• يتم عمل الالتزامات علانية وبطريقة شفافة ويمكن مراقبتها علانية في الورش القادمة. وهذا يلغي ورش العمل التي يتم فيها عمل الإعلان ولكن من غير متابعة. وهي تزيد كذلك من مسؤولية الأطراف المعنية.

• وهذا النهج يمكن أن يساعد على إيجاد الثقة حول طريقة عمل السوق. والحد من المخاطر وبالتالي تساهم في زيادة الاستثمار في الإنتاج والتخزين والتصنيع:

• ويمكن لنتائج هذه العملية، على سبيل المثال، أن تؤدي إلى اتخاذ قرارات من طرف بعض أصحاب الشأن لخفض الفروقات بين سعر الشراء والبيع. طالما أن الإجراءات الأخرى المتخذة من قبل الحكومة يمكن أن توفر لهم بعض التعويضات غير المباشرة.

• **مفاوضات الهوامش التجارية مع القطاع الخاص.** يشكل هذا عادة نوعاً من البنود التي تشكل جزءاً من عملية التفاوض الشاملة بين مختلف أصحاب الشأن المرتبطين بسلسلة القيمة، بما في ذلك الحكومة. ويجب أن تتم

4 هذا الإجراء هو أكثر منه إجراء مرتبط بالعملية من كونه إجراء فعلي لمعالجة قضية ارتفاع سعر المواد الغذائية، ومع ذلك، فإن لديه إمكانية ليشكل عنصراً أساسياً في تحقيق النجاح إلى جانب العرض.

حالة عدم احترام العقد. وفي الحالات التي تمنح فيها العقود للمزارعين الذين يستطيعون الوفاء بشروط الجودة، فإن ذلك قد يتسبب في المزيد من التهميش للمزارعين الآخرين الأقل قدرة على الوفاء بمثل هذه الشروط المحددة.

ضمن إطار تحليل سلسلة القيمة و/أو ورش عمل التطوير المشروحة اعلاه. الفهم الجيد للتكاليف التي عرفها القطاع الخاصة هو أمر مهم قبل ورش العمل هذه.

التأثير الرئيسي:

- إعادة ارتباط الحكومة بالتسويق. عندما يقوم أحد بتحليل أسباب ارتفاع الأسعار في 2008، فإن الأسباب التي تفسر هذا الوضع تشمل المناخ. والعوامل الاقتصادية، والاستخدام البديل للأراضي الصالحة للزراعة والطلب المتزايد على السلع الأساسية كعلف للحيوانات أو مخزونات أغذية للوقود الحيوي. ومن هنا يتبين عدم وجود سبب واضح حول قيام الحكومات بالبحث عن الاستجابة بنفسها، وتحمل مسؤوليات تسويق المحاصيل. إن التسويق العام يفترض في بعض الأوقات أن التجار والوسطاء يحصلون على فائدة الأسعار المرتفعة. وفي حين أن هذا قد يكون صحيحا في بعض الحالات، فإن معالجة نتيجة ارتفاع الأسعار سوف لن يعالج الأسباب الرئيسية وسيكون له تأثيرات سلبية كثيرة كما ذكرنا سابقا في هذا القسم وفي القسم 3.3.3. ومثل هذا التحرك لا يوصى به. ويمكن أن يستعمل كخيار خلال المفاوضات للحصول على تعاون أفضل من القطاع الخاص.

- توزيع عادل للقيمة المضافة على طول السلسلة.

- عمل/تسهيل ترتيبات عقد الزراعة. على المستوى المحلي، في المناطق التي تطبق فيها برامج الدعم لزيادة الإنتاج، فإن العاملين في مجال التنمية يسهلون الترتيبات التعاقدية بين المنتجين أو مجموعات من المنتجين مع المشترين أو المصنعين. وذلك لمصلحتهم المشتركة. من خلال الزراعة التعاقدية، يتعهد المزارعون بتوفير تشكيلة متنوعة متفق عليها، الجودة والكمية إلى مشتري واحد محدد في مقابل الدعم التقني وفي بعض الحالات توفير المدخلات عن طريق الاقتراض. وهي توفر ضمانات أكبر للمزارعين عن السوق وبالتالي تزيل بعض الخطر من الزراعة. وبشكل عام فإن العقود تنص عادة على الكميات، وتواريخ التسليم، والجودة والسعر.

التأثيرات الرئيسية:

إن فك ارتباط الحكومة وهيئاتها للتسويق العام من التسويق كان واحد من مكونات إجراءات التعديل الهيكلي بالتحديد، ولكن ليس بشكل حصري. في أفريقيا، إن خفض أنشطة التسويق الحكومية من هيئات التسويق والهيئات الأخرى كان يعتبر أمرا ضروريا بسبب أنه قد تم إثبات أن مثل هذه الهيئات ليست مستدامة من الناحية المالية، وكانت غير قادرة على تسويق الحبوب الغذائية بطريقة مجدية اقتصاديا وكانت عرضة لأوامر سياسية والتي كانت غير مستدامة على المدى القصير كما انها كانت غير مدعومة ماليا. كما كان هناك فقدان في الحزونات، وتكاليف التسويق كانت زائدة والمزارعون في بعض الأحيان لا يدفع لهم عن محاصيلهم. وليس هناك سبب لتصديق أن الهيئات الحكومية سوف تعمل بشكل أفضل في ظل الظروف الراهنة. وكاستثناء لهذه القاعدة العامة قد يكون توفير خدمات بيع المحاصيل للمناطق النائية حيث يكون هناك عرض غير كافي للتجار لتجارة المربحة (ما يسمى "فشل السوق"). ومع ذلك، إذا لم يكن التاجر قادرا على تحقيق الربح فإنه من الواضح عندها أن أي عمليات شراء للحكومة سوف تحتاج إلى عنصر من عناصر الدعم.

- تخفيض المخاطر الرئيسية في السلسلة الغذائية؛ فالمنتجون يعرفون أن لديهم منافذ لبيع منتجاتهم وبسعر متفق عليه والبائعون/المصنعون لديهم بعض اليقين حول مصادر وكميات المواد الخام اللازمة لأعمالهم.
- هذا يمكن أن يساهم في تحسين الاستثمار في الإنتاج، والتسويق، والتخزين والتصنيع.

تنبيه: وحتى الآن، عقد الزراعة لا يستعمل بشكل واسع للمحاصيل الأساسية ولكن أكثر شيوعا لمحاصيل التصدير، ولا سيما تلك التي تحتاج إلى التصنيع بعد الحصاد بقليل. وكإجراء طويل الأمد لمعالجة أوجه الشك في السوق، فإنه قد يكون ممكنا تشجيع هذا النوع من الزراعة للمحاصيل الأساسية. ومع ذلك، ومع تعدد المشترين لمثل هذه المحاصيل فإنه من المغري للمزارعين بيع منتجاتهم خارج العقد، وإذا لم يتم التغلب على مشكلة التعاقد الزائد، فإنه من غير الواضح كيفية معالجة عقد الزراعة للمشاكل الحالية. يجب وضع إطارات تشريعية مناسبة وتطبيقها وذلك حتى تضمن جميع الاطراف أن حقوقها محمية وتعرف أن لديها بعض الحماية في

يتطلب وجود هيئة عامة تقوم بالشراء في السوق وكمية كبيرة من المال (انظر إعادة ارتباط الحكومة في التسويق). وقد ثبت في الماضي أن هذا النهج غير فعال. واليوم، فإن الفكرة هي أن نفس الترتيبات يمكن الحصول عليها من خلال التفاوض بين أصحاب الشأن لسلسلة قيمة معينة حيث يصبح السعر الأدنى هو جزء من اتفاق "فائز-فائز" إذا كان يمكن التوصل إليه.

2.4.3 إجراءات دعم الإنتاج

إن الإجراءات الفورية التي يمكن القيام بها تنقسم إلى تلك التي لديها تأثير فوري (شبكات الأمان المنتجة). وتلك التي تعطي ثمارها بعد سنتين إلى ثلاث سنوات وينتج عنها ازدياد كبير في أنظمة الإنتاج.

شبكات الأمان المنتجة

هناك عدد من الإجراءات التي يمكن بحثها والتي ينتج عنها توفير مدخلات لزيادة الإنتاج في المدى القصير. إن التقييمات الأولية لتحديد المزارعين المعرضين للخطر ولتحديد المحاصيل المناسبة والتشكيلات المناسبة للبذور هو أمر مهم. ويمكن توفير المدخلات بعدة طرق بما في ذلك التوزيع المباشر للمزارعين، وإقامة معارض تجارية للمدخلات، والإيصالات، وأنظمة الائتمان إلخ. كما يمكن توفير المدخلات مع المحصص الغذائية لضمان أن المدخلات سيتم استخدامها للإنتاج الزراعي. وسوف يتم توفير بذور ذات جودة عالية ومحاصيل وتشكيلات مناسبة من مصادر محلية وذلك لضمان تأقلمها مع الظروف المحلية وتفضيلها من قبل المزارعين والمستهلكين. كما ستتم مراقبة اقتناء وتوزيع المدخلات وذلك للتأكد من أن المزارعين الذين يفتنون هذه المدخلات يقومون بالوفاء بمعايير الجودة الموجودة، إن استخدام الآليات الموجودة للتوفير الفعال للمدخلات المنتجة للمزارعين وتسويق الإنتاج الزائد هي أجزاء تكاملية لأي شبكة أمان منتجة وذلك لدعم استدامتها. ويجب توخي الحذر لتجنب تشتت الأسواق التجارية. وعندما تكون هناك حاجة، فسيتم الانتباه إلى أنظمة الإمداد البديلة والتي تنجح أكثر إلى القطاع الخاص.

• **الدعم الفوري للإنتاج في الحدائق ومناطق الري العائلية.** هذا الإجراء المبرمج يتمثل في توفير بذور وأسمدة بكميات قليلة وبسعر مدعوم أو مجانا. بالإضافة إلى الخدمات الاستشارية للمزارعين الصغار والذين يعتبرون مشتريين صافيين للأغذية ويستخدمون المدخلات مثل البذور والأسمدة بكميات غير مثالية وذلك بسبب فشل السوق أو الفقر. وأيضاً للمزارعين في المناطق الحضرية. ويركز هذا الإجراء على الحدائق المنزلية ومناطق الري حيث

• **الاقتناء الإجباري.** على مر السنين تمت تجربة الاقتناء الإجباري في العديد من الدول. وهي فكرة جذابة بشكل سطحي وتسبب العديد من المشاكل عوضاً من إيجاد الحل لها. وسوف يستاء منها المزارعون الذي يحصلون على أسعار أقل من تلك التي يستطيعون الحصول عليها من السوق المفتوحة. وتبعاً لذلك فمن المحتمل أن يستجيبوا عن طريق تقليل الإنتاج للمحاصيل الخاضعة لهذا الاقتناء. وبالتالي تخفيض مستويات الإنتاج المستقبلية والحفاظ على أسعار أعلى. ومن المرجح أن يشهد الاقتناء الإجباري ظهور سوق موازي (أو السوق السوداء). إن التجار في السوق الموازية، وبسبب قيامهم بأنشطة غير قانونية، فإنهم مضطرون لعقد صفقات بكميات أقل وبرشوة المسؤولين. وبالتالي ارتفاع تكاليف التسويق، ونفس الأمر بالنسبة للمستهلك. وهذا الإجراء قد تم استخدامه في ميانمار في 2008.

وقد طبقت بعض الدول (مثل ميانمار حتى وقت قريب) الاقتناء الإجباري لجزء من محصول المزارعين. وبالسماح لهم ببيع الباقي في السوق المفتوحة. ومثل هذا الإجراء يعتبر بيروقراطياً معقداً ويؤدي بشكل ثابت إلى احتفاظ المزارعين بالمحاصيل رديئة الجودة للحكومة. في السبعينات من القرن الماضي أجبر الاقتناء الإجباري المزارعين في الصين على الحد من إنتاجهم ولكن عندما تم حظر البيع إلى الأسواق المفتوحة لاحقاً، ارتفع الإنتاج بشكل عام، وجميع هذه الأسباب، فإن هذا الإجراء لا يمكن التوصية به.

• **أقل سعر إنتاج للسلع الغذائية الأساسية الرئيسية.** أقل سعر إنتاج للسلع الأساسية الرئيسية سوف يخفض مخاطر السوق للمنتجين ويشجعهم على الاستثمار وزراعة المحاصيل المعنية. وهذا الإجراء قد تم استخدامه في الصين للأرز والقمح.

التأثيرات الرئيسية:

- الاستقرار وزيادة المعروض من السلع الغذائية؛
- تقليص المخاطر على المزارعين، الأمر الذي يشجعهم على النمو والاستثمار في السلع الأساسية.

شروط النجاح: إن السعر الأدنى يجب أن يكون نتيجة تشاروير بين أصحاب الشأن في ورش عمل سلسلة القيمة التي تم شرحها سابقاً في هذا القسم. **تنبيه:** أظهرت التجارب السابقة أن تطبيق الحكومات للسعر الأدنى هو أمر صعب جداً. وسوف



© منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة/ سابليندرا كاريل

- ومع ذلك، فإن الاستهداف يساهم في إيجاد الفرص للإيجار من طرف أولئك المعنيين باتخاذ القرار بشأن المستفيدين أو المسؤولين عن التوزيع. إن إجراءات المسؤولية والشفافية مشروحة في 3.3.3 وبالتالي فإنه يجب وضعها موضع التنفيذ في هذا البرنامج؛
- واعتمادا على حجم البرنامج، فإن هذا قد يؤثر على ميزانية الدولة ويمكن أن يسبب عجزا في الميزانية مع النتائج الكلية على الاقتصاد الكلي (تم شرح التفاصيل سابقا).

شروط النجاح:

- في المناطق التي تعمل فيها الأسواق بشكل جيد نسبيا وتكون فيها المدخلات متوفرة، فإن نظام الإيصالات هو الطريقة المناسبة للبدء، وذلك لامتلاكها ميزات مضاعفة تتمثل في استهداف الفقراء وفي نفس الوقت تحترم آليات السوق الموجودة. وفي هذه الظروف، فإن التوزيع المجاني للأسمدة وأكياس البذور سوف يؤثر على أسواق المدخلات. وبعض الأسمدة المجانية سوف تجد طريقها إلى الأسواق وتتنافس مع السلع المتوفرة على أساس السعر، وبالتالي ينخفض السعر وريحية التجار، كما يهدد بذلك وجودهم؛
- في المناطق التي لا تعمل فيها أسواق المدخلات، فإن الخيارات التي يمكن أخذها في

يمكن تحقيق نتائج سريعة فيما يخص الإنتاج وتوفير المواد الغذائية.

التأثيرات الرئيسية:

- يمكن زيادة إنتاج المحاصيل ذات الدورة القصيرة وبالتالي المساهمة في توفير المواد الغذائية ضمن الأسر المستهدفة، وإلى حد ما في الأسواق المحلية في المناطق الحضرية وقريبا من مناطق الري.
- إن اختيار أغذية محددة نظرا لخصائصها المغذية وخاصة عند جمعها بالتوعية حول التغذية، قد يؤدي إلى زيادة الاستهلاك وتحسين الغذاء.
- الكميات المتوفرة من بعض المواد الغذائية المحددة سوف تحسن في بعض المناطق وأسواقها.
- أسعار بعض المواد الغذائية من المحتمل أن تنخفض في المناطق التي ليست على اتصال جيد بالأسواق الوطنية الرئيسية (ونعني بذلك، تلك المرتبطة بالأسواق العالمية). وهذا ينطبق بشكل خاص على الأراضي المروية والبعيدة عن المدن. وقد تكون هناك حاجة إلى التسويق خارج هذه المناطق وذلك لتجنب انهيار الأسعار عند بدء موسم الحصاد؛
- إذا كان الاستهداف فعالا، فإن هذا الإجراء يمكن أن يساهم في تحسين رفاهية المزارعين الصغار الفقراء.

مدخل (أو إيصال مدخل) لبرنامج عمل تجريبي قد يكون هو المدخل، والذي يكون لديه احتمالية أعلى للاستهداف الذاتي. وكلما كان الاستثمار أكثر في تصميم البرامج بأفضل طريقة، كان الوقت المحتمل للاستجابة أطول. وفي العديد من الدول فإن اتخاذ القرار هو أمر مستعجل. إن الحل الأكثر واقعية هو قبول العمل مع بعض الاستهداف المحدود، ولكن ومع مرور الوقت، تظهر الحاجة إلى تحسين قيود البرنامج وذلك حتى يصبح أكثر انتقائية واستهدافا، وأقل عرقلة لأنظمة توصيل المدخلات التجارية. كما يمكن أيضا أن يكون صعبا إيجاد بذور كافية لعكس تنوع المحاصيل التي يمكن أن تساهم في غذاء جيد، وبالتحديد في حدائق المنازل. وقد تكون هناك حاجة لوضع برنامج تنمية البذور وذلك لضمان توافر البذور الكافية للموسم القادم (انظر الأسفل).

- **إيصالات المدخلات للمزارعين المعرضين للخطر:** يتم توفير الإيصالات للمزارعين المعرضين للخطر والتي يمكن أن يستخدموها في شراء المدخلات (بشكل أساسي البذور، الأسمدة والأدوات) من جَار المدخلات المختارين والذين يوافقون على المشاركة في البرنامج. وهذه الطريقة قد تم استخدامها، وعلى سبيل المثال في إثيوبيا ومالawi، عن طريق الحكومة، والمتبرعين والمنظمات غير الحكومية. والسبب الرئيسي في تطبيقها كان فعاليتها الاقتصادية بالمقارنة مع تغطية دعم الأسمدة والواردات الغذائية التجارية المدعومة، وبالمقارنة مع الإعانات الغذائية، فإن هذه الطريقة تدعم الفلاحة الأولية والجيدة، وتشجع التنمية بدلا من الاعتماد على الغير.

التأثيرات الرئيسية:

- إن المزارعين المعرضين للخطر يمكنهم الوصول إلى مدخلات الإنتاج.
- مع الإيصالات، فإنهم يمكنهم اختيار المدخلات التي يرغبون في الحصول عليها (وليس التي تفرض عليهم كما هو الحال عند توزيع مجموعة المدخلات على المزارعين).
- كما هو الحال مع الإيصالات الأخرى، فإنها يمكن أن تصبح عملة موازية يمكن للمزارعين المعرضين للخطر استخدامها لأغراض غير تلك المخصصة للحصول على المدخلات.
- وإذا افترضنا أن المناخ مناسب، فإنه من الأرجح أن يتم توزيع إيصالات المدخلات عوضا عن توزيع الغذاء للمزارعين المعرضين للخطر.

- الاعتبار لتطبيق البرنامج يمكن أن تكون (1) إما عمل عقود مع التجار الخاصين لتوزيع أكياس المدخلات: (2) أو عمل ترتيبات مع المنظمات غير الحكومية، وخدمات المشاريع والحكومة لتوزيع أكياس المدخلات، إذا لم يكن التجار الخاصون موجودين. إن تطبيق نظام الإيصالات في هذه الحالة من الممكن أن يؤدي إلى ارتفاع في أسعار المدخلات، الأمر الذي ينعكس سلبا على أولئك المنتجين والذين لا يملكون الوصول إليها. وهذا بدوره سوف يخفض قدرة هؤلاء المزارعين على شراء المدخلات كالعادة وبالتالي سوف ينعكس هذا على الإنتاج في الموسم القادم:
- وفي كلا الحالتين، فإن توافر المدخلات هو ذو أهمية عالية؛ وإذا لم يحصل، فإن المخطط حتما سيفشل؛
 - إن الخطر الذي يصاحب هذه الطريقة هو أن برنامج الدعم هذا سوف يصبح نشاطا عاديا من الصعب إيقافه في المستقبل عندما يصبح الوضع أكثر "عاديا". وبالتالي فإنه من المهم الاتفاق مع أصحاب الشأن الرئيسيين منذ البداية على استراتيجية للخروج بما في ذلك المعايير التي تصف الظروف التي تبرر استمرارية أو إيقاف البرنامج في الموسم القادم (على سبيل المثال مستوى أسعار المواد الغذائية، ومستوى المخازن المقدرة، ومستوى إنتاج آخر الموسم أو النسبة من الأسمدة ومدخلات الأغذية الرئيسية، والاعتماد على تحليل الأهداف، والمعايير التي يجب أن تحدد بناء على الظروف المحلية ووجهات نظر أصحاب الشأن)؛
 - ويجب التخطيط لترتيبات التسويق وذلك قبل توفير الدعم للإنتاج، وذلك لضمان أن أي إنتاج زائد سوف يجد طريقه إلى السوق وبأسعار مربحة، والا فإن المنتجين الآخرين سوف يصيبهم الإحباط نحو زيادة الإنتاج لبعض الوقت في المستقبل.

تنبيه: إن المشتريين الصافيين للغذاء يمكن أن يتم استهدافهم بشكل عملي وذلك بما أنه من الصعب تحديدهم في وقت قصير، وهذا أمر مثير للشك، وكمسألة عملية، فإن هناك حاجة إلى أن يكون التطبيق مركزا على المزارعين الصغار، والذي يعتبر بعضهم مشتريين صافيين للغذاء ولكن البعض الآخر قد يكونون أيضا بائعين صافيين. إن استهداف المزارعين الصغار يمكن أن يكون صعبا بسبب معارضة المجتمع. إن تصميم

- وفي حالة عدم توفر المدخلات، فإن نظام الإيصالات يمكن أن يجعل المدخلات أكثر كلفة (تأثير تضخمي).
- بالإضافة إلى إمكانية زيادة الإنتاجية، فإن مثل هذه التدخلات، إذا تم استهدافها بشكل فعال فإنه يمكن أيضا أن تحسن من رفاهية الأشخاص.

للمزارعين ولكنه يشجعهم على استخدام تقنيات الزراعة من خلال الخدمات الاستشارية. إن النظام بكامله يعتمد على استخدام الدعم الدوار ويمكن أن يكون لديه تأثير مستمر بعد موسم واحد. وفي هذا النوع من المخططات، لا يتم دعم المدخلات.

وهذا النوع من الأنظمة تم استخدامه في العديد من الدول منذ 2008، وتتضمن الجزائر، وبوتسوانا، والبرازيل، وبوروندي، والكاميرون، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإكوادور، وإثيوبيا، وإندونيسيا، وكينيا، وليسوتو، والمغرب، ونيجيريا، والفلبين، وبيرو، وسوريا، وتونس وتركيا.

التأثيرات الرئيسية:

- منافع كبيرة لصغار المزارعين، إن كيسا واحدا من الأسمدة مع بذور محسنة، وبشرط وجود أمطار كافية، سوف ينتج بشكل مثالي خمسة عشر كيسا من الحبوب، انظر قاعدة بيانات استجابة التغذية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة على الموقع <http://www.fao.org/ag/agl/agll/nrdb/index.jsp?lang=en>
- سوف يتم تحسين توافر بعض المواد الغذائية المحددة للأسر في المناطق التجريبية وفي الأسواق القريبة؛
- إن أسعار بعض المواد الغذائية المحددة من المحتمل أن تنخفض في المناطق التي ليس لها اتصال جيد بالأسواق الوطنية الرئيسية (ونعني بذلك تلك المرتبطة بالأسواق العالمية). وهذا ينطبق بشكل خاص على الأراضي المروية البعيدة عن المدن. وقد تكون هناك حاجة للتسويق خارج هذه المناطق لتجنب انهيار الأسعار عند بدء الحصاد؛
- إذا كان الاستهداف فعالا، فإن هذا الإجراء يمكن أن يساهم في تحسين رفاهية صغار المزارعين.

شروط النجاح:

- إن نظام توزيع المدخلات على الائتمان ستكون ناجحة ومجدية فقط في حالة رضا المزارعين، والتجار وموفري الائتمان. وهذا يضمن نسبة مناسبة بين تكلفة المدخلات (وخاصة الأسمدة) وتكلفة المنتجات، والوضع المثالي هو عندما يكون الائتمان المراقب، والخدمات التقنية والتسويق الزراعي متكاملة بشكل جيد وأن الدعم الدائر يحتفظ بنسبة 100 في المائة من قوته الشرائية الأولية، وهذا يعني المحافظة على المراقبة الدقيقة لضمان الوفاء بالدين، وتثبيت معدل فائدة حقيقي وإيجابي (والذي يأخذ التضخم في الاعتبار) ويغطي تكاليف المراقبة.

شروط النجاح: إن نظام الإيصالات يتطلب وجود شبكة موثوق بها من تجار المدخلات وتعمل بشكل جيد، والتي يمكن للحكومة (أو المنظمات غير الحكومية أو المشاريع) أن تعمل معها ترتيبات تعاقدية، كما يتطلب أن تكون المدخلات متوفرة وبكميات كافية وذات جودة مناسبة. وهناك حاجة إلى وجود نظام مناسب للتحقق من جودة البذور، ونعني بذلك تجنب بيع الحبوب كبذور والتنوع لضمان أن البذور المتوفرة تناسب الظروف والتفضيلات المحلية. كما أنه من المهم التشاور مع القطاع الخاص بخصوص تصميم وتطبيق أي برنامج تجربي للتدريب، لكل من الفعالية على المدى القصير والعامل المحفز على المدى المتوسط؛ ويوفر القطاع الخاص الأمل الواقعي الوحيد القادر على رفع الطرق الناجحة بسرعة.

ويجب أيضا، التخطيط لترتيبات التسويق وذلك قبل توفير الدعم للإنتاج، وذلك لضمان أن أي إنتاج زائد سوف يجد طريقه إلى السوق وبأسعار مريحة (إن أسعار السوق المحلية يمكن أن تنهار إذا زاد الإنتاج ولم يتم عمل أي تدبير لنقل الإنتاج الزائد إلى الأسواق الحضرية)، والا فإن المنتجين الآخرين سيصيبهم الإحباط نحو زيادة الإنتاج لبعض الوقت في المستقبل.

تنبيه: بما أن المزارعين يشترون من شبكة من التجار، فإنه من الصعوبة مراقبة والإشراف على جودة المدخلات التي تباع (وبخلاف ذلك، وعلى سبيل المثال، حالة معارض البذور أو المدخلات). وهذا الإجراء قد لا يوصى به في المناطق التي تعاني من الجفاف أو الفيضانات وذلك بسبب أن الأخطار عالية جدا. وهذا يخفف مميزات هذه الطريقة مقارنة بتوزيع الغذاء.

- **المخططات التجريبية لائتمان مدخلات الأسمدة والبذور للمزارعين الصغار لموسم المحاصيل القادم.** إن المخططات التجريبية لمدخلات الأسمدة والبذور توفر بعض الطرق لمجموعة من المزارعين، على أساس طوعي ولو أن هناك محفز عام، للحصول على ائتمان موصى به للأسمدة وغيرها من المدخلات المحرمة لمجاصيل مختارة في منطقة محددة. إن المخطط لا يوفر فقط المدخلات

ولتخفيض هذه التكاليف الأخيرة، فإنه يوصى بتطبيق مجموعة من الطرق لإيجاد ضغط شعبي مناسب للوفاء بمبلغ الائتمان. إن توافر المدخلات يعتبر ذو أهمية عالية، وذلك بسبب الخدمات الاستشارية والتسويق المضمون.

- يجب أن يكون هناك إطار تشريعي مناسب وقسري وذلك حتى تتم حماية مصالح المتعاقدين ولكي تكون لديهم بعض الحماية في حالة عدم احترام العقد. وإذا لم يحدث هذا، فإنه من الصعوبة اعتماد النهج التكاملي.
- ويجب التخطيط لترتيبات التسويق وذلك قبل توفير الدعم للإنتاج، وذلك لضمان أن أي إنتاج زائد سوف يجد طريقه إلى السوق وبأسعار مربحة، وإلا فإن المنتجين الآخرين سوف يصيبهم الإحباط نحو زيادة الإنتاج لبعض الوقت في المستقبل.

• المعارض التجارية للمدخلات (ITFs): هذا

النهج يعتمد على السوق لتوفير البذور، والأسمدة والأدوات للمزارعين المعرضين للخطر من خلال معارض منظمة بشكل خاص بمشاركة تجار المدخلات الاقتصاديين والمزارعين بآعي البذور. ويتم توفير إيصالات للمستفيدين، والذين يمكن مبادلتها بالمدخلات في هذه المعارض. إن المعارض التجارية للمدخلات قد تم تنظيمها بمساعدة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في ليسوتو، وموزمبيق وسوازيلاندا وفي العديد من الدول الأخرى بمساعدة المنظمات غير الحكومية. وفي زامبيا، منحت المعدات الصغيرة للإنتاج وما بعد الحصاد على شكل وحدة.

التأثرات الرئيسية: في الحالات التي تكون فيها مشاكل في الوصول إلى المدخلات (عدم وجود وسائل للشراء)، فإن المزارعين المعرضين للخطر هم قادرين على اختيار المدخلات التي يحتاجونها للموسم القادم وذلك للقيام بالإنتاج الزراعي. وهي تستطيع تقوية النظام المحلي للبذور.

شروط النجاح: يتطلب هذا النهج تنظيم المزارعين، ومنسقي المعارض، وتجار المدخلات والمزارعين منتجي البذور وذلك لتنظيم معارض البذور لألف مزارع كحد أقصى لكل معرض مدخلات لكل يوم. وهناك حاجة للتحقق من جودة البذور قبل وخلال المعرض، والتأكد من توافر تنوع كافي من البذور لتناسب الظروف والتفضيلات المحلية. يجب تنظيم المعارض التجارية للمدخلات تماما قبل موسم الزراعة؛ وهناك حاجة إلى أن يكون المزارعون

قادرين على الذهاب إلى المعارض، بالإضافة إلى أن هناك حاجة إلى تعاون وتنظيم جيد بين الحكومة المستضيفة، والتجار والمنفذين المحليين مثل المنظمات غير الحكومية لتنظيم المعارض.

تنبيه: قد يكون من الصعوبة الوصول إلى أعداد كبيرة من المزارعين، وإذا كان هناك جفاف أو فيضان، فإن الإنتاج الغذائي قد لا يزيد.

وأيضا، يجب تنظيم ترتيبات التسويق قبل توفير الدعم إلى الإنتاج، وذلك لضمان أن أي إنتاج زائد سوف يجد طريقه إلى الأسواق وبأسعار مربحة.

- **التوزيع المباشر للبذور.** إن مجموعات العلب المعدة مسبقا للبذور والمدخلات الأخرى يتم توفيرها للمزارعين المعرضين للخطر وذلك عندما تكون هناك مشكلة في الوصول (لا توجد وسائل للشراء) والوفرة (التوافر المكاني) للمدخلات. ومثل هذه البرامج قد تم تطبيقها في بروندي، وكوت ديفوار، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإثيوبيا وتنزانيا.

التأثيرات المباشرة: إن المزارعين المستفيدين لديهم وصول إلى المدخلات التي تسمح لهم بإنتاج الغذاء.

شروط النجاح: يجب اقتناء كل اللوازم قبل موسم الإنتاج؛ ويجب أن يكون هناك مصدر جيد للبذور ذات الجودة العالية والقدرة على توصيلها إلى المزارعين المعرضين للخطر، بالإضافة إلى نظام التحقق من جودة البذور.

تنبيه: إن وقت التوصيل المناسب هو أمر أساسي بالنسبة للمزارعين. وجميع المزارعين هم بحاجة إلى نفس البذور وفي نفس الوقت في منطقة معينة. وهذا النهج لا يأسس غالبا نظاما محليا للبذور، وإذا كان هناك جفاف أو فيضان، فإن الإنتاج الغذائي قد لا يزيد.

وأيضا، يجب تنظيم ترتيبات التسويق قبل توفير الدعم إلى الإنتاج، وذلك لضمان أن أي إنتاج زائد سيجد طريقه إلى الأسواق وبأسعار مربحة.

- **إجراءات ضمان توافر الأسمدة.** إن الدول ذات العجز الغذائي والدخل المنخفض سوف تكون بحاجة إلى دعم الميزانية وتوازن المدفوعات وذلك لتكون قادرة على استيراد الأسمدة بكميات كافية. وذلك بما أنها تواجه أيضا زيادة فواتير استيراد الغذاء وتكاليف عالية للطاقة. وبالإضافة إلى التسهيلات التي يمكن أن يوفرها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فإن الحكومات مع شركائها الآخرين قد تكون راغبة أيضا في اكتشاف الفرص لتحسين دعم الميزانية لتخفيف العوائق التي تواجهها في

تمويل الواردات. إن الموارد التي تحصل عليها بهذه الطريقة، بالإضافة إلى تحديد الموارد الخاصة من ميزانية الحكومة، سوف تساعد في وضع خطة ائتمان للقطاع الخاص وتنظيم عملية شراء على الصعيد الوطني وشبه الإقليمي.

”إنه من الأسهل سياسيا تحريك الدعم للحلول السريعة، مثل الأسمدة مجانا مقارنة بالحلول الأخرى الضرورية ولكن على المدى الطويل. مثل بناء الطرق وتدريب العلماء الزراعيين... (ولكن). الدعم اللامحدود للأسمدة من دون موارد كافية لأساسيات البنية التحتية، التكنولوجيا والتدريب سوف تترك أفريقيا بعيدة بموسم واحد عند حدوث الأزمة التالية للغذاء.“⁵

وأكثر من ذلك، فإن توزيع الأسمدة، إذا لم يكن مدعوما بالتدريب والإرشاد، فقد يعطي نتائج عكسية تؤدي إلى الاستخدام غير المناسب، والهدر، والسلبيات الخارجية.

إن إجراءات رفع وفرة الأسمدة يجب أن تصاحب بتوقيع عقود مع القطاع الخاص أو المنظمات غير الحكومية لتوزيع أو تأسيس نظام الإيصالات (وقد تم من قبل فهم أنه لتشغيل نظام الإيصالات بشكل جيد، فإنه لا بد من توافر مدخلات كافية). كما يمكن استخدام بعضا من الدعم المتنقل لإنشاء صندوق تقاسم المخاطر وذلك لتسهيل إصدار رسائل الائتمان. وهذا سوف يساعد صغار المستوردين الموثوق بهم (وبالتحديد أولئك المرتبطين مباشرة بالقطاع الزراعي) للدخول وتحقيق الموازنة في السوق الذي يسيطر عليه حاليا عدد قليل من كبار المستوردين، وبالتالي زيادة التنافسية في القطاع. وسوف يتم السماح للاقتناء في الوقت المناسب وذلك عن طريق إعلان كميات وطبيعة دعم الأسمدة قبل عدة شهور من بداية الموسم الزراعي. إن توفير خطوط الائتمان لتجار المدخلات المحليين والتعاونيات أو مجموعات المزارعين لضمان طلب الحزونات في وقتها للقيام بعملية الزرع سوف يسهل من تحسين وفرة المدخلات. ويجب تشجيع إقامة المعارض المحلية للمدخلات في المناطق الريفية حيث تجلب المعروضات واللوازم للمزارعين.

التأثيرات الرئيسية:

- سوف تتوفر الأسمدة في البلد في وقتها وبكميات وجودة مناسبة.

ذوي المصلحة من القطاع العام والقطاع الخاص للأسمدة وذلك للقيام بمناقشات مثمرة حول كيفية المضي قدما. وهذا يمكن عمله عن طريق مراجعة الأرضية الموجودة أو إيجاد فريق عمل تطوعي لفترة من الوقت تتراوح ما بين ثلاث إلى خمس سنوات.

وفي حالة اختيار دعم المدخلات باستخدام الإيصالات، فإنه من الضروري التأكد من أن المدخلات متوفرة بكميات كبيرة، والا فإن الإيصالات سوف تحدث ببساطة تضخما في الأسعار المحلية للمدخلات. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه من الضروري التشاور مع القطاع الخاص في تصميم وتطبيق أي عملية تجريبية، سواء بالنسبة للفعالية على المدى القصير والعامل المساعد على المدى المتوسط. إن القطاع الخاص يوفر الأمل الحقيقي الوحيد القادر على توسيع نطاق المناهج الناجحة بسرعة. وأخيرا، فإنه يجب ادراك أن دعم الأسمدة قد لا يكون لديه تأثير دائم (أو حتى تأثير قصير الأمد) إذا لم تصاحبه استثمارات طويلة الأمد وذلك لتخفيف العوائق الهيكلية مثل النقص في الطرق والأسواق، نقص التحكم في المياه والنقص في أدوات إدارة المخاطر المرتبطة بالسوق.

• الأسمدة المدعومة عالميا (غير المستهدفة).

هذا إجراء تم تطبيقه في العديد من الدول على أساس أن أسعار الأسمدة، وعلى وجه الخصوص، تزداد بسرعة بسبب زيادة الطلب وارتفاع تكاليف الإنتاج (أسعار الأسمدة النيتروجينية مرتبطة بقوة بأسعار الطاقة). وفي بعض الحالات، فإن هذه السياسات قد تم تبريرها بان مع النقص الحاصل في المدخلات في الأسواق، استعمال الأسمدة في العديد من الدول دون المستوى الأمثل. وفي حالات أخرى، فقد تم استخدامها على أساس أن تمويل دعم الأسمدة هو أقل تكلفة (واردات الأسمدة) من دعم المواد الغذائية (والواردات الغذائية المرتبطة بها).

إن الارتفاع الحاد في أسعار الأسمدة، والذي هو ليس بشكل كامل نتيجة لارتفاع في أسعار الحاصل، يجعل من الأسمدة أقل جاذبية وسوف ينخفض استهلاكها، خيارات السياسة لعكس هذا الاتجاه تتضمن إعادة تأسيس دعم الأسمدة، ويتم تطبيق الدعم العالمي للأسمدة في نيجيريا؛ كما أن المكسيك أيضا تتجه إلى تطبيقه.

شروط النجاح: ولضمان نجاح هذا المخطط، فإنه من المهم تأسيس أرضية تكون مقبولة من طرف

5 McPherson, P., and R. Rabbinge. 2006. Statement at African Union Special Summit of Heads of State and Government, African Fertilizer Summit, Abuja, Nigeria, June 13, 2006.

التأثيرات الرئيسية:

- عندما تعمل أسواق المدخلات، فإن دعم المدخلات سوف يؤثر سلبا على قرارات الإنتاج ويشجع على الاستعمال الزائد للمدخلات.
- عندما تكون أسواق المدخلات ناقصة (وهي الحالة الموجودة في العديد من الدول النامية)، فإن دعم المدخلات يمكن أن يزيد من فعالية الاقتصاد. ومع ذلك، فإن مبلغ الدعم المتوفر بحاجة إلى تحديد بطريقة تظهر أنه ليس كبير جدا وبالتالي يزيد استخدام الأسمدة إلى أكثر من الحد الذي يكون عندها مربحا اجتماعيا (على سبيل المثال فإن الاستخدام الإضافي "الهامشي" للأسمدة بسبب الدعم الزائد لا يؤدي إلى زيادة مقابله في الإنتاج، أو أن الاستخدام الإضافي للأسمدة بسبب الدعم الزائد يتسبب بتأثيرات بيئية سلبية مثل تلوث المياه).
- بالنسبة للعديد من المزارعين الصغار الذين لديهم مشكله في جمع ما يكفي من النقود لشراء الأسمدة، فإن الدعم قد يؤدي إلى أن يصبح شراء الأسمدة مجديا ومسعى أكثر جاذبية.
- من خلال المساهمة في رفع كميات المحاصيل، فإن الاستخدام الإضافي للأسمدة الناتج عن دعم الأسمدة يساعد على كسر الحلقة المفرغة للفقر وانعدام الأمن الغذائي. ومع ذلك، فإن العديد من المعلقين والدراسات تستمر في استنتاج أن الدعم لديه تأثير محدود فقط.
- وإلى جانب ذلك، فإن الدعم العالمي يفيد أولئك الذين يستهلكون أكثر الأسمدة وبالتالي فإن المزارعين الكبار سوف يستفيدون أكثر من المزارعين الصغار والفقراء منهم.
- وأكثر من ذلك، فإن التجربة أظهرت أيضا أن النسبة الكبيرة من دعم الأسمدة تذهب إلى الصناعة، إذا كان هناك مثل هذا الدعم في البلد. وعلى سبيل المثال، فقد أظهرت دراسة في الهند قام بها المعهد الوطني للسياسة والتمويل العام (NIPFP) أنه خلال العشرين سنة الأخيرة 38 في المائة من دعم الأسمدة قد ذهب إلى الصناعة و فقط 62 في المائة ذهب إلى المزارعين.
- إن دعم المدخلات يحمل أيضا في طياته خطر تشجيع التهريب من المناطق الحدودية إلى الدول المجاورة والتي لا يكون فيها دعم (هناك حاجة إلى توحيد للسياسات بين مجموعة من الدول من نفس شبه المنطقة).

شروط النجاح:

- إن النجاح هو من الأرجح أن يكون في المناطق التي تكون فيها الأمطار كافية أو موثوق بها أو في المناطق المروية.
 - وجود أنظمة تسليم موثوق بها، مثل أسواق المناطق الحضرية المحسنة. إن دعم كل من صغار وكبار تجار القطاع الخاص سوف يضمن توافر الأسمدة للمزارعين عندما تكون هناك الحاجة إليها.
- تنبيه: من خلال تجربة دعم الأسمدة، فقد تبين أن الأسمدة المدعومة غالبا ما تنتهي في يد أشخاص قليلين من أصحاب النفوذ السياسي ولا تنفع الغالبية العظمى من المزارعين. وأكثر من ذلك، وحتى عندما تكون الأسمدة المدعومة موزعة بشكل جيد، فإن الدعم يتجه إلى تشجيع نوع من الإتكالية لدى بعض المزارعين. إن هدف الدعم غالبا ما يكون تشجيع المزارعين على البدء في استخدام الأسمدة أو استخدامها بشكل أكبر. وهذا الدعم قد يحقق نجاحا على المدى القصير وبالتالي يمكن من الاستجابة إلى الارتفاع في الأسعار، ولكن على المدى الطويل، هناك قليل من الأدلة أو انعدامها لتبرهن على أن دعم الأسمدة يؤدي حتما إلى زيادة استخدام الأسمدة من قبل صغار المزارعين.
- في الأنظمة الزراعية المعرضة للجفاف والمروية بالأمطار، فإن استخدام الأسمدة هو نشاط محفوف بالمخاطر. وبالتالي فإن دعم الأسمدة لديه خطر عالي يتمثل في عدم نجاحه. إن المناخ غير المضمون يمكن أن يجعل استجابة المحاصيل للأسمدة متغيرة بشكل كبير. كما أن خفض التكاليف من خلال الدعم يزيد من فرص حدوث هذا الخطر للمزارعين، وينطوي على خطر كبير في فقدان الموارد.
- كما يجب أيضا الإدراك بأن دعم الأسمدة قد لا يكون لديه تأثير دائم (أو حتى تأثير قصير الأمد) إذا لم تصاحبه استثمارات طويلة الأمد للتخفيف من العوائق الهيكلية مثل النقص في الطرق والأسواق، والنقص في التحكم بالمياه والنقص في أدوات إدارة المخاطر المرتبطة بالسوق.
- وهناك حاجة ماسة لمراقبة التحسن في فعالية استخدام الأسمدة، وبالتحديد في الإجراءات التي تهدف إلى تحسين إنتاجية رأس المال العامل المستثمر في الأسمدة من قبل المزارعين. ويجب بذل جهود متواصلة لجمع البيانات من المزارعين حول استخدام الأسمدة لكل محصول وربط هذه البيانات بتكلفة الأسمدة وأسعار الإنتاج عند باب المزرعة بالإضافة إلى دخل الأسر لإيجاد ربحية الأسمدة وقدرة المزارعين على الدفع للأسمدة، إن النمو في

القروض الموفرة تستوجب مراقبة جيدة. ويمكن بحث تقسيم تكاليف المراقبة بين الحكومة والبنوك، وذلك بما أن هذا يساعد في ادخال البنوك في العملية. يجب أن تتم مفاوضاتهم. **تنبيه:** إن الخطر يتمثل في انخفاض إعادة دفع القروض وأن ضمان الدعم قد أستنفذ بعد سنة أو سنتين.

- توفير دعم تقني ومالي لزيادة الأرض المزروعة، وبالتحديد للمحاصيل الغذائية. وهذا يمكن عمله عن طريق تقاسم التكلفة أو تسهيلات الائتمان لعمليات تهيئة الأرض، ومدمج مع الائتمان (كما هو اعلاه) للمدخلات.

التأثيرات الرئيسية:

- المساحة المزروعة في الموسم القادم سوف تزداد، ومن الأرجح أن يرتفع الإنتاج ويتوفر الغذاء.
- احتمالية تكثيف أنظمة الزراعة الحالية إلى ابعدها من الاستدامة، بالتجاوز مع الأرض المراحة.
- إن زيادة الأرض المزروعة يمكن أن يكون على حساب الغابات، والمراعي أو أنواع أخرى من الأراضي، مع المخاطر والنتائج المرتبطة بها.

شروط النجاح:

- الوسائل الميكانيكية لزيادة المنطقة المزروعة هي متوفرة وغير مستغلة حالياً؛
- سوف يكون للمزارعين القدرة على الإدارة المناسبة للمنطقة المزروعة الإضافية لضمان محاصيل ناجحة وتجنب فقدان الموارد.

تنبيه: الأرض الإضافية المزروعة يجب أن لا تخذ من نظام الزراعة الحالي، وبالتحديد جوانب إدارة خصوبة الأرض. وإذا لم يكن كذلك، فإنه يجب القيام بإجراءات للمحافظة على خصوبة الأرض لكامل النظام (وليس فقط الأرض المزروعة الإضافية). الأرض المزروعة يجب أن لا تهدد التوازن البيئي المحلي أو أن تشجع زحف المحاصيل على الأراضي الهامشية.

وأيضاً، يجب التخطيط لترتيبات السوق قبل وقت تقديم الدعم للإنتاج لضمان أن أي إنتاج زائد سوف يجد طريقه إلى السوق وبأسعار مربحة.

- إيصالات طاقة المزرعة ذات النطاق التجريبي. يتم ادخال وتجربة هذا الإجراء مع الشركاء المحليين والذي سوف يسمح لصغار المزارعين بالوصول إلى طاقة المزرعة ومعدات لها للإنتاج الزراعي وللوصول إلى النقل/التسويق.

الأعمال التجارية في الزراعة يتطلب التنبؤ بشكل أفضل حول المتطلبات المستقبلية للأسمدة، والتي تتضمن تقييم الجدوى الاقتصادية للوفاء بالطلب المستقبلي من خلال الاستيراد أو القدرة التصنيعية المحلية. كما أن القدرة المؤسسية الجيدة هو شرط للمساهمة بشكل كبير في تطوير برامج تنمية الأسمدة على المستوى الوطني.

كما أن هناك أيضاً حاجة لتوضيح فعالية التطبيقات المتوازنة للنيتروجين (N)، الفسفور (P_2O_5) والكالسيوم (K_2O) على محاصيل الغذاء، وبالتحديد عن طريق زيادة الفسفور (P_2O_5) واستخدام جرعة ثابتة على الأقل من (K_2O) وذلك لفحص النقص المتزايد لبوتاسيوم التربة. إن النسبة المثالية N:P هي 3:2.

وبالمثل، فإن ترتيبات السوق أمر لا مفر منه لضمان أن أي إنتاج زائد سوف يجد طريقه إلى السوق وبأسعار مربحة. والا فإن المنتجين الآخرين سوف يصيبنهم الإحباط لزيادة الإنتاج لبعض الوقت في المستقبل.

- رفع الضمان وتأسيس صندوق ضمان حكومي يمكن أن يساعد في زيادة وصول المزارعين إلى الدعم لشراء المدخلات، ومعدات صغيرة وإعادة تأهيل الأصول المنتجة. ومع بعض الضمانات من الحكومة، فإن البنوك سوف تكون مفتوحة أكثر لتوفير الائتمانات للمزارعين الصغار والذين ليس لهم ضمانات لتأمين القروض. وقد ترغب الحكومة في المناقشة مع شركاء التنمية لاكتشاف ما إذا كانوا جاهزين للمساهمة في صندوق الضمان ومن ناحية أخرى، فإن مشاركة نظام البنوك الخاصة في مثل هذا الصندوق يمكن أن يكون ذو أهمية كبيرة، وذلك بما أنه قد يضمن استدامة الضمان.

التأثيرات الرئيسية:

- المزارعون، وخاصة صغارهم، سيكون لديهم الحق في الحصول على بعض القروض لشراء المدخلات والمعدات الصغيرة وللمشاركة في تأهيل الأصول المنتجة.
- زيادة الإنتاج على الفور (الموسم الزراعي القادم) وعلى المدى المتوسط.

شروط النجاح: يجب أن يكون واضحاً للمزارعين انهم يحصلون على بعض المال عن طريق الائتمان وانهم مضطرون لتسديده إذا كانوا يرغبون في استمرارية هذه التسهيلات العام القادم. إن

التأثيرات الرئيسية:

- المزارعون المتضررون يمكنهم الوصول إلى طاقة المزرعة والمعدات الخاصة بتجهيز الأرض والزرع ونقل المنتجات.
- كما هو الحال مع الإيصالات الأخرى، فإن هذه الأخيرة قد تصبح عملة موازية يمكن أن يستخدمها المزارعون الضعفاء لأغراض غير تلك المتمثلة في الحصول على خدمات الطاقة.
- في حالة التوافر المحدود لخدمات ومعدات الطاقة، فإن نظام الإيصالات يمكن أن يساهم في جعلها أكثر كلفة (تأثير تضخمي) في المناطق التجريبية حيث يتم اختبار هذا النهج؛
- وبالإضافة إلى إمكانية زيادة الإنتاجية، فإن مثل هذه التدخلات، إذا تم استعمالها على نحو فعال، يمكن أن تحسن رفاهية الفقراء.

- **شروط النجاح:** إن نظام الإيصالات يتطلب وجود شبكة موثوقة من موردي الطاقة ومعدات المزرعة وتعمل بشكل جيد والتي يمكن للحكومة (أو المنظمات غير الحكومية أو المشاريع) أن تعمل معها على شكل ترتيبات تعاقدية، وتستطيع مواجهة الطلب الذي يحدثه توزيع الإيصالات.
- وأيضاً، يجب التخطيط لترتيبات السوق قبل وقت تقديم الدعم للإنتاج لضمان أن أي إنتاج زائد سيجد طريقه إلى السوق وبأسعار مريحة.
- إيقاف أي دعم أو تشجيع للإنتاج الحيواني الذي يساهم في تغذيتها بالمنتجات الغذائية، وخاصة الحبوب. وهذا الإجراء يهدف إلى إعاقة الدعم للأنشطة الاقتصادية غير المستدامة التي قد تتنافس مع استهلاك الإنسان للحبوب.

التأثيرات الرئيسية:

- تخفيض في الإنتاج الحيواني غير المستدام اقتصادياً مع ما يصاحبه من انخفاض العرض من المنتجات الحيوانية والأسعار العالية لهذه المنتجات الغذائية، والتي هي بشكل عام تستهلك من قبل مجموعات السكان الغنية نسبياً.
- زيادة توافر بعض الحبوب المعينة للاستهلاك البشري.
- زيادة توافر الأراضي لإنتاج الحبوب الموجهة للاستهلاك البشري.

تنبيه: من المرجح أن يستغرق هذا الإجراء بعض الوقت قبل أن يكون لديه تأثير محسوس على توافر الغذاء؛ وهو الوقت الذي يحتاجه منتجي أعلاف الحيوانات للعودة إلى إنتاج الحبوب لصالح الاستهلاك البشري.

التكثيف المستدام لنظام الإنتاج

لتحقيق نتائج مستدامة وطويلة الأمد، فإن هناك حاجة إلى طرق قائمة أكثر على النظام والتي تبدأ بتحسين فرص الوصول إلى المدخلات اللازمة لزيادة فائض الإنتاج في الأسواق في إطار الأنظمة الزراعية السائدة. ونظراً لضرورة تحقيق تحسن في إطار زمني قصير، فإنه يجب بناء البرامج المستمرة ذات الصلة وتوسيع نطاقها. ويجب أن يكون التركيز على زيادة توافر المدخلات، وزيادة إنتاجية الحقل لكل وحدة مدخلات (من دون عواقب سلبية على النظام البيئي الزراعي). وتحسين توزيع المدخلات من خلال روابط تسويقية أفضل.

العنصر الرئيسي في زيادة الإنتاج هو جودة عالية للبذور للمحصول أو التشكيلة المناسبة. إن الوصول الطويل الأمد للمزارعين إلى البذور ذات الجودة العالية قد تحسن من خلال تقوية النظام الوطني لتوزيع البذور، والذي قد يشمل: زيادة إنتاج بذور الجيل الأول؛ وبناء القدرات لصالح خدمات البذور الوطنية؛ وتعديل سياسة البذور؛ وتأسيس مؤسسات بذور المزارعين؛ والقيام بالتوعية من أجل ممارسات أحسن للإنتاج والتشكيلات الجديدة المحسنة من خلال التوضيحات التجريبية لمجموعات السكان كما أن هناك حاجة لسد النقص في المواد المغذية للنباتات في التربة المستنفذة والمستخدم من قبل المزارعين الصغار وذلك لتجنب الانخفاض الحاد في الإنتاجية ولزيادة الإنتاج. وهذا يحدث بشكل أساسي في أفريقيا حيث الدخل المتاح للعائلة منخفض جداً للسماح للمزارعين للتحويل من نظام الزراعة القائم على المدخل الضعيف/المخرج الضعيف وذلك من دون إراحة الأرض (ينتج عنه تقليل المواد المغذية). إلى نظام إنتاج أكثر كثافة وتخصيصية يستجيب لاحتياجات المستهلكين والذي يتطلب استثمارات أكبر في الزراعة، والحلول التقنية لمثل هذه المشاكل موجودة في مناطق زراعية-بيئية مختلفة. إن تحسين صحة التربة يحتاج إلى وقت، ومعرفة وامتلاك أمن للأرض. والتحدي الآخر هو إيجاد طرق للتغلب على العوائق أمام زيادة استخدام الأسمدة عن طريق تنظيم عرض الأسمدة، وبالأخص الوصول إلى أسواق مخرجات الغذاء والسلع. وهناك حاجة لإشراك أصحاب الشأن من القطاعين العام والخاص وذلك بهدف زيادة وصول المزارعين إلى الأسمدة المناسبة والائتمان، في كل من الإجراءات القصيرة والطويلة الأمد.

إن زيادة الإنتاج لا يتطلب فقط الوصول إلى المدخلات ولكن طرق أفضل لإنتاج المحاصيل. ومن خلال الطرق الإرشادية التي تتضمن مدارس المزارع الميدانية، فإنه يمكن توفير الجهاز المناسب من خلال

التوضيحات العملية في المزرعة حول تكثيف استدامة الإنتاج، والممارسات الجيدة للزراعة، والزراعة المحافظة، وإدارة خصوبة التربة، والإدارة المتكاملة للحشرات وتنوع المحاصيل.

زيادة الخدمات الإرشادية والاستشارية حول إنتاج الغذاء. تعتبر الخدمات الاستشارية والإرشادية، سواء تم توصيلها من قبل القطاع العام، والقطاع الخاص (مرتبطة ببيع المدخلات) أو المنظمات غير الحكومية أو أصحاب الشأن الآخرين أمر حرج في تكثيف إنتاج المحاصيل. والتغييرات المطلوبة تنطوي على اعتماد مناهج المعرفة المكثفة. بعض التصادم مع الطرق التقليدية هو أمر مضاد لإدراك المزارعين. وفي حالات أخرى، فإن التقنيات بحاجة إلى نوع من التهيئة لتناسب الظروف المحلية قبل تطبيقها.

إن زيادة برامج المدارس الميدانية للمزارعين هو استثمار ثمين على المدى القصير والمتوسط وذلك من أجل البحث عن تكثيف أنظمة إنتاج المحاصيل، وتكميل توزيع المدخلات والإجراءات قصيرة الأمد الأخرى المشروحة أعلاه، وتتوفر وثائق لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة حول طرق المدارس الميدانية للمزارعين وذلك على موقع

<http://www.farmerfieldschool.info/>
http://www.fao.org/bestpractices/content/12/12_01_en.htm

بعض الأمثلة الرئيسية على الاختيارات قصيرة ومتوسطة الأمد:

- إنتاج بذور من طرف جماعات المزارعين: يسعى هذا النهج إلى تحسين فرص الوصول إلى البذور ذات الجودة العالية (لكل من الأنواع التقليدية والحديثة) على مستوى الجماعات، ويتم إنتاج البذور من قبل المزارعين الفرديين، والمدارس الميدانية للمزارعين، ومجموعات أو تعاونيات المزارعين وذلك تحت إشراف الموظفين التقنيين. ويمكن عندها توفير البذور أو تسويقها إلى المجتمع بطريقة تناسب الوضع القائم. وهذا يمكن تتبعه عن طريق تشكيلة من المبادرات التقدمية. وهذه الطريقة تستخدم بشكل واسع في إعادة التأهيل والتنمية في بوركينا فاسو، والكاميرون، وإثيوبيا، وليسوتو، والسودان، وسوازيلاند إلخ.

التأثيرات الرئيسية: سوف يتم تحسين المعروض من البذور من أصناف المحصول المناسب.

شروط النجاح: مصدر بذور ذات جودة، وإشراف تقني، ومزارعين تقدميين أو مجموعات المزارعين لمضاعفة البذور.

تنبيه: هطول أمطار أو ري كافي لإنتاج المحاصيل، وإشراف تقني كافي، ومزارعين منظمين أو مجموعات مزارعين، وتسويق منظم بشكل جيد للبذور المنتجة.

- **الزراعة باستخدام الطريقة الميكانيكية قليلة التكلفة:** مزيج من الزراعة بدون حرث مع استخدام الأسمدة، باستخدام محطات زراعة دائمة وبدون مبيدات. عملية الزرع يمكن أن يتم بمجرقة صغيرة لفتح محطة الزرع، أو مع الزرع بالطعن اليدوي، والذي لديه ميزة إضافية تتمثل في قياس جرعة الأسمدة المتماثل لكل محطة زرع، وهذه الطريقة قد استخدمت في ليسوتو، وجنوب أفريقيا، وسوازيلاند، وزامبيا، وزيمبابوي والآخرين. وكانت هي الأساس لبرنامج الطوارئ لإعادة التأهيل في زيمبابوي كما تم استخدامه أيضا في برامج مشابهة في ليسوتو وسوازيلاند.

التأثيرات الرئيسية: مع الوقت فإن هذا الإجراء سوف يحسن تركيبة التربة ويقلل من العمل الشاق في حفر/حرث الأراضي؛ ويمكن إعداد محطات الزرع قبل بدء موسم الأمطار وفي المحاصيل اللاحقة فإن عمل الزرع ينخفض بشكل هام؛ وجذور المحاصيل تتبع قنوات الجذور للمحاصيل السابقة، مما يحسن من وصول الماء من المحصول الثاني؛ وتحسين فعالية الأسمدة، والمحصول غالبا ما يزيد (مع استعمال الأسمدة) من البداية.

شروط النجاح: يعمل هذا الإجراء بشكل أفضل حيث المنافسة مع بقايا الماشية لا تمثل مشكلة خطيرة (أو يمكن حلها مع ترتيبات المجتمع فيما يخص تنظيم الرعي) وعندما تكون الرطوبة متوفرة بشكل كافي لزراعة المحاصيل وتغطيتها طوال السنة، وتزيد المنافع إذا استمرت الزراعة التقليدية المحافظة مع مرور الوقت.

تنبيه: هذا الإجراء لا يقتصر على عرض المدخل البسيط، وهو يتطلب تدريباً تقنياً واهتماماً مبدئياً لإدارة الأعشاب. وهناك حاجة لمعدات محددة، ويجب استخدام تدوير المحاصيل أو تنوع تشكيلات المحاصيل. وأيضاً، يجب التخطيط لترتيبات السوق قبل وقت تقديم الدعم للإنتاج لضمان أن أي فائض في الإنتاج سيجد طريقه إلى السوق وبأسعار مربحة.

- **المكافحة المتكاملة للحشرات (IPM):** هذه الإدارة تعتمد على الفهم الشامل للأنظمة البيئية الزراعية، والسماح للمزارعين باتخاذ قرارات من أجل مكافحة الحشرات، وعند زراعة محاصيل صحية، فإن الملاحظات الدورية وضوابط الحماية البيئية هي حجر الأساس لهذه المكافحة المتكاملة للحشرات.

واللوبيا، والفاصولياء، والبقول السوداني، والسمك الجفف والكوبرا (جوز الهند مجفف) جميعها مكونات ممتازة لمثل هذه المنتجات الغذائية، والتي في الأساس يمكن أن تصنع عن طريق المصنعين الريفيين بواسطة طرق بسيطة من التخمير، والتحميص، والطبخ، والتجفيف، والطحن والخلط. ويمكن إنتاج هذه المنتجات الغذائية لأغراض المعيشة، أو للتسويق المحلي و/أو الخارجي.

التأثيرات الرئيسية:

- تقليل الخسائر لما بعد الحصاد:
- تخفيض تكلفة النقل؛
- الأطعمة المغذية متوفرة بشكل فوري في المناطق الريفية:
- الربح من خلال القيمة المضافة يرجع إلى الفقراء؛
- التوظيف والدخل لغير المزارعين من سكان المناطق الريفية.

شروط النجاح:

- المكونات ذات الجودة العالية، والمعدات والطاقة متوفرة للمصنعين الريفيين؛
- تم فحص وتحسين تقنيات التصنيع؛
- تم تدريب المصنعين الريفيين على التقنية المحسنة، وجودة الإدارة وأساسيات إدارة الأعمال والتسويق؛
- مواد التعليب والترقيم متوفرة تبعا للسوق المستهدفة.

- تشجيع إنتاج الحبوب الأقل تصنيعا من قبل المصنعين. في العديد من الدول كان هناك زيادة في الطلب على الحبوب المصنعة بشكل عالي، وبالأخص للذرة الصفراء. إن تشجيع إنتاج الذرة المنخولة المصنعة بشكل أقل أو طحين الحبوب الأسمر بدلا عن الذرة المنخولة أو منزوعة البذرة أو طحين الحبوب سوف يسمح بمعدل استخراج عالي وبالتالي إنتاج كميات أكبر من المنتجات المصنعة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المنتجات الأقل تصنيعا/ المنقاة توفر تغذية أفضل للسكان.

التأثيرات الرئيسية:

- معدلات استخراج أعلى وبالتالي وفرة أكثر (فقدان أقل للمنتجات الجانبية).
- جودة غذائية عالية للمنتجات.

شروط النجاح: هناك حاجة لمناقشتها والاتفاق مع المصنعين. حملات لتوعية السكان بالجودة الغذائية العالية للمنتجات.

إن مكافحة المتكاملة للحشرات تسمح للمزارعين بتخفيض استخدام المبيدات. إن الاستخدام الزائد أو إساءة استخدام المبيدات الحشرية يمكن أن يؤدي إلى التشويش في الأنظمة البيئية الزراعية، وتزيد من مشاكل الحشرات. الحالة الموثقة جيدا هي الأرز، حيث أدى الاستعمال الزائد للمبيدات الحشرية إلى ظهور وباء البلاثوبر البني. وقد اتخذت الحكومات في آسيا العديد من الإجراءات لتشجيع مكافحة المتكاملة للحشرات، وتتضمن إزالة الدعم عن المبيدات الحشرية، وبرامج توعية المزارعين. إن برنامج مكافحة المتكاملة يستخدم في العديد من الدول في مناطق مختلفة. ولا يوصى بدعم المبيدات الحشرية كإجراء لتشجيع الإنتاج.

التأثيرات الرئيسية:

- إنتاج أكثر فعالية (خفض استعمال مبيدات حشرية مكلفة نسبيا)؛
- خفض مخاطر حدوث أوبئة نتيجة لاستعمال المبيدات الحشرية؛
- خفض المخاطر على البيئة والصحة العامة بسبب خفض/تقليل استخدام المبيدات الحشرية.

شروط النجاح:

- تدريب كافي للمزارعين والمرشدين الزراعيين في طرق مكافحة المتكاملة للحشرات؛
- إطار تشريعي مثمر لتشجيع مكافحة المتكاملة للحشرات وتتضمن:
 - إزالة الدعم على المبيدات الحشرية المضرّة.
 - تشجيع بحوث مكافحة المتكاملة للحشرات.
 - وجود معايير لمستويات متبقيات المبيدات الحشرية يمكن أن يوفر حوافز لتطبيق المكافحة المتكاملة للحشرات.
 - تحسين قوانين التوزيع للمبيدات الحشرية عن طريق تجار المدخلات.

• تقليل الخسائر لما بعد الحصاد وتشجيع المنتجات ذات فترة الصلاحية الطويلة

وهذا من خلال تشجيع التصنيع والقيمة المضافة للمنتجات الزراعية الرئيسية في المجتمعات الريفية - وبالأخص النساء والمنتجات المعتمدة على البروتين - في شكل منتجات جافة نهائية (مطبوخة أو محمصة) والتي تكون جاهزة للأكل وبالتالي تسوق كأغذية فورية مع فترة صلاحية طويلة وجودة وقيمة غذائية عالية. غاري وهو من نبات الكسافا يعتبر مثالا جيدا. إذا ما تم تقويته ببعض المنتجات البروتينية، الحبوب، والجذور والدرنات النباتية، وثمره الخبز، والموز/لسان الحمل.

الإنتاج. ويثبت الأسواق. ويزيد من تنوع المنتجات الغذائية المتوفرة في السوق ويوفر الوظائف.

- **تعليق تراخيص البناء في الأراضي المزروعة.** تم تحديد توسيع البناء. وبالتحديد في المناطق الحضرية كسبب مهم في تخفيض توافر الأراضي للزراعة. وهذا الإجراء يهدف إلى حماية الأراضي المزروعة وقد تم تطبيقه حديثا في الفلبين.

التأثيرات الرئيسية:

- الحد من توسيع البناء في الأراضي الزراعية.
- سوف يحدث توتر في المناطق الحضرية وذلك بسبب انخفاض توافر البيوت وقد تصبح مكلفة أكثر.
- يمكن أن يشكل فرصا للإيجار وممارسات الفساد.

- **إبلاغ القطاع الخاص حول تأثير ارتفاع الأسعار على ربحية الاستثمارات في الزراعة وسلاسل المواد الغذائية.** هناك حاجة لجمع الأدلة لتوضيح أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية يساهم في رفع ربحية الاستثمار في الزراعة وسلاسل المواد الغذائية. ويجب مناقشة هذا الدليل مع أصحاب الشأن والمستثمرين المحتملين في منتدى الاستثمار. إن المناقشات يجب أن تؤدي أيضا إلى تحديد العوائق الأخرى التي تعوق الاستثمار في الزراعة وسلاسل المواد الغذائية.

التأثيرات الرئيسية: بشكل فوري تحديد الإجراءات المصاحبة التي تزيد من الاستثمار في الزراعة وسلاسل المواد الغذائية. وفي المدى المتوسط. زيادة تدفق الاستثمار في القطاع. الأمر الذي سوف يزيد

الملحق 1:

جدول تلخيصي بشأن السياسة الفورية والإجراءات المبرمجة -

(مبادرة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بشأن ارتفاع أسعار المواد الغذائية)

إجراءات التجارة	إجراء السياسة أو الإجراء المبرمج	التأثيرات المتوقعة	الشروط للتوصيات	تنبيه
- تخفيض ضرائب الاستيراد على المواد الغذائية، معدات ومدخلات الزراعة (2.3)	- تخفيض سعر السلع المستوردة	- يحفز الاستيراد	- يوصى به، بشرط أن يعاد تنظيم الميزانية لتجنب التضخم الزائد	- يجب مراقبة التأثير على الأسعار
- تخفيضات ضريبية للمستوردين (2.3)	- مثل ما هو مذكور أعلاه	- مثل ما هو مذكور أعلاه	- مثل ما هو مذكور أعلاه	- مثل ما هو مذكور أعلاه
- الدعم المالي أو القروض للقطاع الخاص لتمويل استيراد السلع الغذائية (2.3)	- مثل ما هو مذكور أعلاه	- مثل ما هو مذكور أعلاه	- مثل ما هو مذكور أعلاه	- إذا طبقت العديد من الدول هذا الإجراء، فإنه يمكن أن يزيد الأسعار العالمية
- تخفيض الإجراءات الجمركية والشكليات الأخرى لاستيراد المواد الغذائية (محل الحطة الواحدة) مع أو بدون التراخي في القوانين (2.3)	- مثل ما هو مذكور أعلاه	- يسرع من الاستيراد	- يحتاج إلى عناية لتجنب زيادة مخاطر الصحة والسلامة من السلع الغذائية المستوردة	- لا يوصى به كإجراء كسياسة قصير الأمد
- المشاركة في العقود المبكرة لاستيراد المواد الغذائية لتأمين توافر الغذاء في المدى المتوسط (2.3)	- ليست فعالة في حل مشكلة ارتفاع الأسعار	- لا يوصى به كإجراء كسياسة قصير الأمد	- لا يوصى به كإجراء كسياسة قصير الأمد	- لا يوصى به كإجراء كسياسة قصير الأمد
- تخفيض، منع أو فرض ضرائب على صادرات السلع الغذائية الاستراتيجية (2.3)	- يخفض الأسعار	- تأثيرات متوسطة إلى طويلة الأمد على المنتجين	- خطر التهريب وممارسات الفساد	- خطر التهريب وممارسات الفساد
الإجراءات لصالح المستهلك				
السياسات الضريبية				
- خفض أو إزالة ضريبة القيمة المضافة و/أو الضرائب الأخرى على منتجات الأغذية (1.3.3)	- تخفيض سعر الغذاء	- تأثير سلبي على دخل ميزانية البلد	- أكثر فعالية إذا كانت هناك منافسة في السوق المحلي	- يجب مراقبة التأثير على الأسعار
- إزالة حواجز الطرق والضرائب (1.3.3)	- يسهل من تدفق السلع	- يخفض من فروقات الأسعار بين المنتجين والمستهلكين	- يسهل من تدفق السلع	- من الصعب تطبيق الانتقائية على السلع الغذائية
- خفض الضريبة على وقود النقل (1.3.3)	- يخفض من فروقات الأسعار بين المنتجين والمستهلكين	- تأثير سلبي على دخل ميزانية البلد	- من الصعب استهداف الغذاء أو السلع الزراعية؛ خطر عالي من التسربات	- من الصعب تطبيق الانتقائية على السلع الغذائية
			- يتضمن إعادة تنظيم الميزانية لتجنب التضخم الزائد	

تنبيه	الشروط للتوصيات	التأثيرات المتوقعة	إجراء السياسة أو الإجراء المبرمج
- غير موصى به وذلك لأنها لن تفيد الفئات الفقيرة		- زيادة الدخل المتاح للمجموعات المستهدفة	- خفض الضريبة على الدخل المستهدف (1.3.3)
سياسات إدارة الأسواق			
- صعوبة محتملة في سرعة إيجاد الكمية الكافية من المواد الغذائية والمطلوبة بأسعار معقولة في الأسواق العالمية - سوف يساهم في رفع الأسعار العالمية عن طريق زيادة الطلب	- يجب أن يطبق بالتشاور مع مشغلي القطاع الخاص	- زيادة توافر الغذاء في القنوات العادية للسوق - يمكن أن يحد من التخمين	- رفع الواردات الغذائية الممولة عن طريق التوازن بين المدفوعات، وتمويل الواردات ودعم الميزانية (2.3.3)
- سوف يساهم في رفع الأسعار العالمية عن طريق زيادة الطلب	- فقط في حالة تأكيد عدم كفاية توافر المواد الغذائية في البلد - فقط عندما تستغرق القنوات "العادية" وقتاً كبيراً للاقتناء الطارئ للمواد الغذائية المطلوبة	- يزيد من توافر المواد الغذائية بسرعة للتطبيق الفوري لشروط شبكات الأمان المتعددة المنقذة للحياة	- المساعدة الغذائية حسب النوع (2.3.3)
- ينصح به فقط في الحالات الشديدة، وفيما عدا ذلك لا يوصى به	- تحتاج الحكومة إلى موارد مالية	- يزيد من التوافر الفوري للمواد الغذائية إلى بعض الحد - أصحاب المخازن قد يقومون بإخفائها - القطاع الخاص سوف يرفض الاحتفاظ بالمخازن في السنوات القادمة	- طلب المخازن الخاصة (الاقتناء الإجمالي) (2.3.3)
- يجب التخطيط لإعادة بناء المخازن الاحتياطية/ الخففة للصدمة في البرنامج - هناك حاجة إلى تنسيق قريب مع القطاع الخاص	- المخازن يجب أن تكون ذات حجم كافي ليكون لديها تأثير حقيقي	- يمكن بشكل مؤقت أن يحسن من التوافر في السوق - يمكن أن يساعد في وضع شبكات الأمان موضع التنفيذ	- الاطلاق التدمري للغذاء المخزن في الاحتياطات الغذائية العامة (2.3.3)
- هذا الإجراء لا يوصى به وذلك لأنه مرتبط بتضخيم الأزمة فوراً وفي المستقبل (السنة القادمة)		- جميع المستهلكين يستفيدون من الأسعار الثابتة والمتوسطة - من المحتمل أن تؤثر سلباً على أسعار المنتجين قد يكون هناك إنتاج أقل في المستقبل - خطر السوق السوداء	- التحكم في أسعار منتجات الغذاء الرئيسية الثابتة من خلال القوانين (2.3.3)
شبكات الأمان			
- إذا تم فقط قبول الإيصالات من قبل محلات عامة معتمدة فإن هناك خطر الحد من نظام توزيع وتسويق الغذاء	- عندما تعمل الأسواق عند توافر الغذاء يستهدف بشكل فعال من خلال النقد/الإيصال للعمل أو غيره من تحديد للمستوى الجغرافي أو العائلي - توزيع غير مشروط وبسيط عندما تكون الأوضاع شديدة	- المستفيدين لديهم موارد إضافية لشراء المواد الغذائية - يمكن أن يساهم في المحافظة على جودة المواد الغذائية - يمكن أن يكون لديه تأثير تضخمي - الإيصالات يمكن أن تصبح عملة موازنة - عرضة للتسرب، والاختلاس، وممارسات الفساد ومخاطر الأمان مكلف للميزانية	- التحويلات المالية أو الإيصالات الغذائية (3.3.3)
	- عندما لا تعمل الأسواق عندما لا تتوافر المواد الغذائية يستهدف بشكل فعال من خلال الغذاء للعمل، وتغذية المدارس أو التوزيع السهل للأغذية عندما تكون الأوضاع شديدة	- المستفيدين لديهم وصول مباشر ومجاني لكمية محددة من المواد الغذائية (حصص) - إذا تم شراء المواد الغذائية محلياً، فإنه قد يحفز الإنتاج - في حالة العروض الناقص، فإن الشراء المحلي سوف يكون لديه تأثير تضخمي - إذا تم جلب المواد الغذائية فإنه قد يخفف الأسعار المحلية - يمكن أن يشكل عادات غذائية جديدة - عرضة للتسربات، وممارسات الفساد ومخاطر الأمان مكلف للميزانية	- توزيع الغذاء حسب النوع (3.3.3)

تنبيه	الشروط للتوصيات	التأثيرات المتوقعة	إجراء السياسة أو الإجراء المبرمج
- إن نقل المواد الغذائية عبر القنوات العامة غير موصى به عند تأسيسه، يكون من الصعب إزالته - خطر التهريب عبر الحدود	- إذا تم بيع المواد الغذائية من خلال القنوات العادية للسوق، فإنه يجب الوصول إلى اتفاقات مع المشغلين الرئيسيين للسوق	- كل شخص لديه وصول إلى المواد الغذائية المدعومة - احتمالية الاستهداف عن طريق التركيز على السلع الثابتة المختارة - مكلفة جدا مع نتائج خطيرة - محتملة على الاقتصاد الكلي - خطر السوق السوداء في حالة الحصر	- الدعم الشامل للغذاء (3.3.3)
الإجراءات الأخرى المؤثرة في الدخل المتاح			
- مفيد من الناحية السياسية (الإيقاف الشغب في المناطق الحضرية)، ولكنه خطر من ناحية الاقتصاد الكلي		- تحسين رفاهية الموظفين المدنيين - خطر التضخم	- زيادة الرواتب في الخدمة المدنية والمنافع الأخرى (3.3.4)
- لا يوصى به، قد يؤدي إلى تسريع التضخم		- ينفع بشكل أفضل خارج المجموعات	- تسهيلات الائتمان للمستهلكين (3.3.4)
	- بعض القدرة البشرية والبنية التحتية مطلوبة	- يحفز النمو الاقتصادي - يوفر فرص العمل والدخل - يفي بمتطلبات المستهلكين الحضريين	- تعزيز القدرة (التدريب والمعدات) في أنشطة توليد الدخل من خلال القيمة المضافة على المنتجات الزراعية والغذائية (3.3.4)
الإجراءات لصالح المنتجين			
إجراءات إدارة الأسواق			
- يمكن أن تعافد الحكومة مع شركات خاصة (إذا كانت القدرة الخاصة متوفرة) وذلك للتحكم في التكاليف - تأخذ وقتا لتأسيسها وليكون لها تأثير	- الموارد - التوزيع الجيد للمعلومات - يجب الإبقاء على السوق حرا - ليستجيب المشغلون للإشارات	- يتم تبليغ المشغلين الاقتصاديين بشكل أفضل حول الفرص الموجودة في السوق - يحدد من جزء السوق المزارعون وصغار التجار سوف يكونون في وضع قوي للمفاوضات حول الأسعار - يمكن تحديد المناطق التي بها مشاكل أسواق	- النظام الوطني لمعلومات السوق (ملاحظة الأسعار) (3.4.1)
		- قرارات، وإجراءات والتزامات متفق عليها من قبل مختلف المشغلين الاقتصاديين والحكومة لتحسين وظيفة والتحكم في سلسلة القيمة وتطوير ثقة متبادلة	- تحليل سلسلة القيمة و/أو ورش عمل التنمية (3.4.1)
- تتطلب تشاورا بين أصحاب الشأن باستخدام طريقة ورش عمل سلسلة القيمة أعلاه		- تساهم في التوزيع العادل للقيمة المضافة عبر السلسلة	- مفاوضات الهوامش التجارية مع القطاع الخاص (3.4.1)
- من اجل المحاصيل الغذائية ومع تعدد المشترين، فإن المزارعين قد يميلون إلى عدم احترام العقد	- أكثر الخبرة للمحاصيل النقدية، وبالتحديد للتصدير - يحتاج إلى إطار تشريعي جيد ومطبق بشكل جيد	- توفير ضمان كبير في السوق للمزارعين وبالتالي إزالة بعض الخطر من الزراعة - فتح التسهيلات أمام الحصول على الدعم الفني وفي حالات عرض المدخلات على أساس قروض ائتمانية - يمكن أن تساهم في تحسين الاستثمار	- عمل/تسهيل ترتيبات عقد الزراعة (3.4.1)
- أظهرت الخبرة أن هذا لا يمكن بشكل عام أن يوصى به	- فقط في المناطق النائية والتي لا يعمل فيها القطاع الخاص، بشرط أن هناك موافقة على دعم هذا النشاط	- تسعى إلى الحد من التخمين من قبل جَار القطاع الخاص	- إعادة ارتباط الحكومة بالتسويق (3.4.1)
- لا يوصى به		- السوق السوداء - غير محفز للإنتاج	- الاقتناء الإجباري (3.4.1)
- الخبرة القديمة أظهرت أن تطبيق الحكومات للسعر الأدنى هو أمر صعب جدا	- إن السعر الأدنى يجب أن يكون نتيجة تشاور بين أصحاب الشأن	- الثبات وزيادة العرض من السلع الغذائية - تخفيض المخاطر على المزارعين، الأمر الذي يشجعهم على زراعة السلع والاستثمار	- أقل سعر إنتاج للسلع الغذائية النابتة الرئيسية (3.4.1)

تنبيه	الشروط للتوصيات	التأثيرات المتوقعة	إجراء السياسة أو الإجراء المبرمج
			إجراءات دعم الإنتاج
<ul style="list-style-type: none"> - بعض الخطر من البحث عن الإيجار - الخطر المتمثل في أن برنامج الدعم يصبح نشاطاً عادياً ومن الصعب إيقافه في المستقبل. الحاجة إلى اتفاق على استراتيجية للخروج مع أصحاب الشأن - يجب التخطيط لترتيبات التسويق بشكل مسبق الاهتمام الزائد بالاستهداف يمكن أن يزيد في الوقت المطلوب لوضع البرنامج موضع التنفيذ 	<ul style="list-style-type: none"> - في المناطق التي تعمل فيها الأسواق بشكل جيد نسبياً والمدخلات متوفرة. فإن نظام الإيصالات يوصى به - في المناطق التي لا تعمل فيها أسواق المدخلات، فإنه يبحث عن عمل عقود مع التجار الخاصين لتوزيع أكياس المدخلات أو عمل ترتيبات مع المنظمات غير الحكومية. وخدمات المشاريع والحكومة - يجب توفير المدخلات 	<ul style="list-style-type: none"> - الإنتاج السريع للمحاصيل ذات الدورة القصيرة وتتضمن الخضروات في المناطق الحضرية وفي مناطق الري - معروض بعض المواد الغذائية المحددة سوف يتحسن في بعض المناطق وأسواقها - من المحتمل انخفاض أسعار أنواع غذائية محددة في بعض الأسواق - إذا كان الاستهداف فعالاً، فإن هذا الإجراء يمكن أن يساهم في تحسين رفاهية المزارعين الصغار الفقراء 	<ul style="list-style-type: none"> - الدعم الفوري للإنتاج في الحدائق ومناطق الري العائلية (3.4.2)
<ul style="list-style-type: none"> - خطر بأن تصبح الإيصالات مثل العملة الموازية - يجب التخطيط لترتيبات التسويق بشكل مسبق لا يوصى به في المناطق التي يكون بها احتمال كبير للجفاف أو الفيضان، وذلك بسبب الخطر الكبير، وبالتالي تخفيض ميزات هذه الطريقة 	<ul style="list-style-type: none"> - تتطلب شبكة موثوق بها وتعمل بشكل جيد - هناك حاجة لنظام مناسب للتحقق من جودة المدخلات، وبالتحديد البذور 	<ul style="list-style-type: none"> - المزارعون المعرضون للخطر يمكن أن يقرروا أي المدخلات من البذور الأسمدة والأدوات يريدون الحصول عليها - أنه من الأرخص توزيع إيصالات المدخلات عوضاً عن توزيع المواد الغذائية للأشخاص المعرضين للخطر - يمكن أن يحسن من رفاهية الفقراء 	<ul style="list-style-type: none"> - إيصالات المدخلات (البذور، الأسمدة والأدوات) للمزارعين المعرضين للخطر (3.4.2)
<ul style="list-style-type: none"> - من المحتمل انخفاض أسعار مواد غذائية محددة وبالتحديد في المناطق الأقل وصولاً - يجب التخطيط لترتيبات التسويق بشكل مسبق 	<ul style="list-style-type: none"> - الفوائد توزع بشكل جيد بين أصحاب الشأن - الدعم الدور الأولي يجب أن يحافظ على نسبة 100 في المائة من قوته الشرائية المبدئية وذلك لكي يكون المخطط مستداماً - هذه الطريقة التكاملية تتطلب إطاراً تشريعياً مطبقاً بشكل جيد للعقود 	<ul style="list-style-type: none"> - منافع كبيرة لصغار المزارعين - تحسين توافر بعض المواد الغذائية المحددة للأسر في المناطق التجريبية وفي الأسواق القريبة - مع الاستهداف الجيد، يمكن هذا أن يساهم في تحسين رفاهية صغار المزارعين 	<ul style="list-style-type: none"> - المخططات التجريبية لانتظام مدخلات الأسمدة والبذور للمزارعين الصغار لموسم الحاصل القادم (3.4.2)
<ul style="list-style-type: none"> - قد يكون من الصعوبة الوصول إلى عدد كبير من المزارعين 	<ul style="list-style-type: none"> - يتطلب قدرة تنظيمية جيدة - يوفر الفرصة للتحكم في جودة البذور - يجب تنظيم هذه المعارض تماماً قبل الموسم الزراعي 	<ul style="list-style-type: none"> - المزارعون المعرضون للخطر قادرون على اختيار المدخلات (وتعني بذلك البذور، الأسمدة والأدوات) التي يحتاجونها - يستطيع تقوية نظام البذور المحلي 	<ul style="list-style-type: none"> - المعارض التجارية للمدخلات (3.4.2)
<ul style="list-style-type: none"> - غالباً هذه الطريقة لا تبني النظام المحلي للبذور - يجب التخطيط لترتيبات التسويق بشكل مسبق 	<ul style="list-style-type: none"> - يجب عمل الاقتناء بشكل جيد مسبقاً قبل موسم الإنتاج - مصدر جيد للبذور ذات الجودة - القدرة على توصيلها إلى المزارعين المعرضين للخطر - نظام التحقق من الجودة 	<ul style="list-style-type: none"> - المزارعون المستفيدين لديهم وصول إلى المدخلات التي تسمح لهم بإنتاج المواد الغذائية 	<ul style="list-style-type: none"> - التوزيع المباشر للبذور (3.4.2)
	<ul style="list-style-type: none"> - أرضية حوار منم بين أصحاب الشأن للأسمدة من القطاعين العام والخاص 	<ul style="list-style-type: none"> - تخصيص موارد الميزانية الحكومية - لخط الائتمان للقطاع الخاص - تنظيم اقتناء ضخ على المستوى الوطني وشبه الإقليمي - إيجاد دعم يوزع المخاطر لتسهيل إصدار رسائل الائتمان - الأسمدة متوفرة في الوقت المطلوب وبكميات وجودة مناسبة 	<ul style="list-style-type: none"> - إجراءات ضمان توافر الأسمدة (3.4.2)

تنبيه	الشروط للتوصيات	التأثيرات المتوقعة	إجراء السياسة أو الإجراء المبرمج
<ul style="list-style-type: none"> - يجب تحديد كمية الدعم بدقه لتجنب الاستخدام الزائد للأسمدة - إن الدعم العالمي للأسمدة يفيد كبار المزارعين الذين يستخدمون كميات كبيرة من الأسمدة وعددا قليلا من الأشخاص من ذوي النفوذ السياسي - نسبة كبيرة من دعم الأسمدة تذهب إلى الصناعة (إذا كانت هناك واحدة في البلد) - تهريب الأسمدة من الحدود إلى الدول المجاورة - لا يوصى به إذا كانت الأسواق تعمل بشكل جيد أو المناطق المعرضة للجفاف/الفيضانات - ترتيبات التسويق أمر لا مفر منه لضمان أن أي إنتاج زائد سوف يجد طريقه إلى الأسواق وبأسعار مربحة 	<ul style="list-style-type: none"> - النجاح من المحتمل أن يحدث أكثر في المناطق التي يكون فيها المطر كافيا أو موثوقا به أو في المناطق المروية - وجود أنظمة توصيل موثوق بها 	<ul style="list-style-type: none"> - إذا عملت الأسواق، فإن الدعم سوف يشوه قرارات الإنتاج ويشجع على الاستخدام الزائد - إذا كانت الأسواق ناقصة فإن الدعم يمكن أن يزيد من فعالية الاقتصاد - صغار المزارعين لديهم وصول سهل للأسمدة ويمكن أن يزيد الإنتاج 	<ul style="list-style-type: none"> - الأسمدة المدعومة عالميا (غير المستهدفة) (3.4.2)
<ul style="list-style-type: none"> - خطر ضعف إعادة دفع الديون وأن ضمان القروض يستنفذ بسرعة 	<ul style="list-style-type: none"> - يجب أن يكون واضحا للمزارعين أنهم يحصلون على بعض المال كإئتمان وأن عليهم إعادتها لاحقا - يجب مراقبة القروض الموفرة بشكل جيد - يمكن بحث تقاسم تكاليف ومراقبة القروض بين الحكومة والبنوك 	<ul style="list-style-type: none"> - المزارعون، وخاصة صغارهم، سيكون لديهم الحق في الحصول على بعض القروض لشراء المدخلات والمعدات الصغيرة وللمشاركة في تأهيل الاصول المنتجة - زيادة الإنتاج 	<ul style="list-style-type: none"> - رفع الضمان وتأسيس صندوق ضمان حكومي (3.4.2)
<ul style="list-style-type: none"> - احتمالية تكثيف أنظمة الزراعة الموجودة إلى أبعد من الاستدامة عن طريق التعدي على الأرض المراحة - إن زيادة المنطقة المزروعة يمكن أن تكون على حساب الغابات، المراعي وأنواع أخرى من الأرض مع النتائج والمخاطر المرتبطة بها - يجب التخطيط لترتيبات التسويق بشكل مسبق 	<ul style="list-style-type: none"> - طرق ميكانيكية لزيادة المساحة المزروعة متوفرة وغير مستخدمة حاليا - المزارعون سوف يكون لديهم القدرة على الإدارة الجيدة للمنطقة الإضافية المزروعة لضمان نجاح المحاصيل وجنب فقدان الموارد 	<ul style="list-style-type: none"> - زيادة المساحة المزروعة، الإنتاج وتوافر الغذاء في الموسم القادم 	<ul style="list-style-type: none"> - توفير دعم فني ومالي لزيادة الأرض المزروعة (3.4.2)
<ul style="list-style-type: none"> - يمكن أن تصبح الإيصالات عملة موازية - يجب التخطيط لترتيبات التسويق بشكل مسبق 	<ul style="list-style-type: none"> - يتطلب وجود شبكة من موفري الطاقة ومعدات الزراعة موثوق بها وتعمل بشكل جيد والتي يمكن للحكومة (أو المنظمات غير الحكومية أو المشاريع) أن تعمل معها ترتيبات تعاقدية 	<ul style="list-style-type: none"> - المزارعون المتضررون يمكنهم الوصول إلى طاقة المزرعة والمعدات الخاصة بتجهيز الأرض، الزرع ونقل المنتجات - في حالة التوافر المحدود لخدمات الطاقة والمعدات، فإن نظام الإيصالات يمكن أن يساهم على جعلها مكلفة - تحسين رفاهية الفقراء 	<ul style="list-style-type: none"> - إيصالات طاقة المزرعة ذات النطاق التجريبي (3.4.2)
<ul style="list-style-type: none"> - هذا الإجراء قد يأخذ بعض الوقت ليكون لديه تأثير محسوس على توافر الغذاء؛ وهو الوقت الذي يحتاجه منتجو أغذية الحيوانات للرجوع إلى إنتاج الحبوب لصالح الاستهلاك البشري 		<ul style="list-style-type: none"> - تخفيض في الإنتاج الحيواني الاقتصادي غير المستدام اقتصاديا مع ما يصاحبه من انخفاض العرض من المنتجات الحيوانية والأسعار العالية لهذه المنتجات الغذائية - زيادة توافر بعض الحبوب المعينة للاستهلاك البشري 	<ul style="list-style-type: none"> - إيقاف أي دعم أو تشجيع للإنتاج الحيواني (3.4.2)

تنبيه	الشروط للتوصيات	التأثيرات المتوقعة	إجراء السياسة أو الإجراء المبرمج
	<ul style="list-style-type: none"> - الوصول إلى المدخلات وتطبيق ممارسات الزراعة المستدامة مثل الزراعة المحافظة، المكافحة المتكاملة للحشرات، الممارسات الجيدة للزراعة، إلخ - تقنيات فعالة للإرشاد وتتضمن استخدام المدارس الميدانية للمزارعين - توافر خدمات إرشادية محترفة وقادرة على التوصيل 	<ul style="list-style-type: none"> - طريقة قائمة على المنهج للتنمية الزراعية وأنظمة الزراعة المستدامة - المشاركة المحلية للمزارعين في البحوث التطبيقية - تحسين معيشة المزارعين وقل تأثير بيئي مرتبط بالتكثيف 	<ul style="list-style-type: none"> - التكثيف المستدام لنظام الإنتاج
	<ul style="list-style-type: none"> - حاجة للبحوث العلمية 	<ul style="list-style-type: none"> - استخدام فعال أكثر للأسمدة، مع الأخذ في الاعتبار أسعارها العالية 	<ul style="list-style-type: none"> - زيادة الخدمات الإرشادية والاستشارية حول إنتاج الغذاء (3.4.2)
<ul style="list-style-type: none"> - يتطلب بعض التدريب التقني والاهتمام الأولي بإدارة الأعشاب - معدات محددة مطلوبة - يجب التخطيط لترتيبات التسويق بشكل مسبق 	<ul style="list-style-type: none"> - تعمل جيدا عندما لا تكون المنافسة للمبيدات المرتبطة بالماشية مشكلة كبيرة - بحاجة إلى استخدام لبعض الوقت وذلك للاحساس الكامل بمنافعها 	<ul style="list-style-type: none"> - تحسين تركيبة التربة وتخفيض العمل الشاق من الحفر/الحرارة للأرض - زيادة فعالية الأسمدة 	<ul style="list-style-type: none"> - الزراعة باستخدام الطريقة الميكانيكية قليلة التكلفة (3.4.2)
	<ul style="list-style-type: none"> - تدريب كافي للمزارعين والعاملين في الإرشاد - إطار سياسي مثمر (لا يوجد دعم على المبيدات الحشرية، تشجيع بحوث المكافحة المتكاملة للحشرات تعليم المزارعين، إلخ) - وجود معايير لمستويات مبيدات المبيدات الحشرية يمكن أن يوفر حوافزا لتطبيق المكافحة المتكاملة للحشرات 	<ul style="list-style-type: none"> - إنتاج أكثر فعالية - انخفاض مخاطر حدوث أوبئة - نتيجة استخدام المبيدات الحشرية انخفاض المخاطر على البيئة والصحة العامة بسبب انخفاض/تقليل استخدام المبيدات الحشرية 	<ul style="list-style-type: none"> - المكافحة المتكاملة للحشرات (IPM)
	<ul style="list-style-type: none"> - مكونات ذات جودة عالية، والمعدات والطاقة متوفرة - تم فحص وتحسين تقنية التصنيع - تم تدريب المصنعين الريفيين - مواد التعليب والترقيم متوفرة 	<ul style="list-style-type: none"> - تخفيض الخسائر لما بعد الحصاد - تخفيض تكلفة النقل - الأغذية المغذية متوفرة بشكل فوري في المناطق الريفية - الريح من خلال القيمة المضافة يذهب إلى الفقراء - التوظيف والدخل لسكان المناطق الريفية غير الزراعية 	<ul style="list-style-type: none"> - تخفيض الخسائر لما بعد الحصاد وتشجيع المنتجات ذات فترة الصلاحية الطويلة (3.4.2)
	<ul style="list-style-type: none"> - هناك حاجة لمنافستها والاتفاق مع المصنعين - حملات لتوعية السكان بالجودة الغذائية العالية للمنتجات 	<ul style="list-style-type: none"> - معدلات استخراج أعلى وبالتالي وفرة أكثر (فقدان أقل للمنتجات الجانبية) - جودة غذائية عالية للمنتجات 	<ul style="list-style-type: none"> - تشجيع إنتاج الجيوب المصنعة بشكل أقل من قبل المصنعين (3.4.2)
		<ul style="list-style-type: none"> - بشكل فوري يتم تحديد الإجراءات المصاحبة التي تزيد من الاستثمار في الزراعة وسلاسل المواد الغذائية - وفي المدى المتوسط، زيادة تدفق الاستثمار في القطاع، الأمر الذي سوف يزيد الإنتاج، يثبت الأسواق، يزيد من تنوع المنتجات الغذائية المتوفرة في السوق ويوفر الوظائف 	<ul style="list-style-type: none"> - إبلاغ القطاع الخاص حول تأثير ارتفاع الأسعار على ربحية الاستثمارات في الزراعة وسلاسل المواد الغذائية (3.4.2)
		<ul style="list-style-type: none"> - يحد من توسيع البناء في الأراضي الزراعية - سوف يحدث توتر في المناطق الحضرية وذلك بسبب انخفاض توافر البيوت وقد تصبح مكلفة أكثر - يمكن أن يشكل فرصا للإيجار وممارسات الفساد 	<ul style="list-style-type: none"> - تعليق تراخيص البناء في الأراضي المزروعة (3.4.2)

قراءات إضافية

الإجراءات المتعلقة بالتجارة

Trade reforms and food security - Conceptualizing the linkages

Commodity Policy and Projections Service

Trade and Markets Division, FAO, Rome, 2003

<http://www.fao.org/DOCREP/005/Y4671E/Y4671E00.HTM>

Towards appropriate agricultural trade policy for low-income developing countries

FAO Trade Policy Technical Notes on Issues related to the WTO and Agriculture

No.14

Trade and Markets Division, FAO, Rome, 2006

<ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/009/j7724e/j7724e00.pdf>

المعونات الغذائية

Food Aid in Response to Acute Food Insecurity

Christopher B. Barrett

ESA Working Paper No. 06-10

FAO, Rome, 2006

<ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/009/ag036e/ag036e00.pdf>

Food Aid's intended and unintended consequences

Christopher B. Barret

ESA Working Paper No. 06-05

FAO, Rome, 2006

<http://www.fao.org/docrep/009/ag301e/ag301e00.htm>

شبكات الأمان

Safety Nets and the Right to Food

FAO Information Paper, Rome

Intergovernmental working group for the elaboration of a set of voluntary guidelines

to support the progressive realization of the right to adequate food in the context of a

national food security

http://www.fao.org/DOCREP/MEETING/007/J1444E.HTM#P101_26844

Linking Social Protection and Support to Small Farmer Development

A paper commissioned by FAO

Stephen Devereux, Rachel Sabates, Bruce Guenther

April 2008

Introducing basic social protection in low-income countries:

Lessons from existing programmes

Armando Barrientos

Brooks World Poverty Institute, Working Paper 6

Manchester, October 2006

التحويلات النقدية أو الإيصالات الغذائية

The experience of conditional cash transfers in Latin America and the Caribbean
Sudhanshu Handa and Benjamin Davis
Agricultural and Development Economics Division, FAO, Rome, 2006
<http://www.fao.org/docrep/009/ag429e/ag429e00.htm>

An assessment of the impact of increasing wheat self-sufficiency and promoting
cash-transfer subsidies for consumers in Egypt: A multi-market model
Gamal M.Siam
Agricultural and Development Economics Division, FAO, Rome, 2006
<http://www.fao.org/docrep/008/af842e/af842e00.htm>

توزيع المواد الغذائية العينية

Food Aid as Part of a Coherent Strategy to Advance Food Security Objectives
Christopher B.Barrett
ESA Working Paper No. 06-09,
Agricultural and Development Economics Division, FAO, September 2006
<ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/009/ag037e/ag037e00.pdf>

Food-based Safety Nets and WFP
Wolfgang Herbinge
Strategy and Policy Division, World Food Program, Rome, 1998
[http://www.wfp.org/policies/policy/background/faad/FAAD_English/
faaq1_525e98.html](http://www.wfp.org/policies/policy/background/faad/FAAD_English/faaq1_525e98.html)

النظام الوطني للمعلومات عن السوق (رصد الأسعار)

Planning for the Future, synthesis report - An assessment of food security early warning
systems in sub-Saharan Africa
J. Tefft, M. McGuire, N. Maunder
Agricultural and Development Economics Division, FAO, Rome, 2006
ftp://ftp.fao.org/es/esa/ews_synthesis.pdf

Understanding and Using Market Information
Andrew W. Shepherd
Marketing Extension Guide 2
Marketing and Rural Finance Service, Agricultural Support Systems Division, FAO,
Rome, 2000
<http://www.fao.org/waicent/faoinfo/agricult/ags/AGSM/unmis/cont.pdf>

Market Information Services: Theory and Practice
Andrew W. Shepherd
FAO, Rome, 1997
<http://www.fao.org/waicent/faoinfo/agricult/ags/AGSM/mispref.pdf>

خليل سلسلة القيمة و/أو تطوير ورش العمل

Guidelines for rapid appraisals of agri-food chain performance in developing countries
Agricultural Management, Marketing and Finance Occasional Paper 20
Carlos A. da Silva, Hildo M. de Souza Filho
Agricultural Management, Marketing and Finance Service, Rural Infrastructure and
Agro-Industries Division, FAO, Rome, 2007
http://www.fao.org/AG/AGS/publications/docs/AGSF_OccasionalPapers/agsfop20.pdf

Governance, coordination, and distribution along commodity value chain
FAO Commodities and Trade Proceedings No.2
Trade and Markets Division, FAO, Rome, 2007
<ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/010/a1171e/a1171e.pdf>

هوامش التفاوض التجاري مع القطاع الخاص

A guide to MARKETING COSTS and how to calculate them
Marketing Extension Guide
Agricultural Management, Marketing and Finance Service, Rural Infrastructure and
Agro-Industries Division, FAO, Rome, revised 2007
http://www.fao.org/ag/ags/subjects/en/agmarket/U8770E_10.07.pdf

الزراعة التعاقدية

Contract farming – Partnerships for growth
A guide by Charles Eaton and Andrew W. Shepherd
FAO Agricultural Services Bulletin 145, FAO, Rome, 2001
<http://www.fao.org/ag/ags/subjects/en/agmarket/docs/cfmain.pdf>

Overview of small holder contract farming in developing countries
Phil Simmons
ESA Working Paper No. 02-04
Agricultural and Development Economics Division, FAO, 2002
<http://www.fao.org/docrep/007/ae023e/ae023e00.htm>

The growing role of contract farming in agri-food systems development: drivers,
theory and practice
Carlos Arthur B. da Silva
Agricultural Management, Marketing and Finance Service Working Document 9
FAO, Rome, July 2005
<http://www.fao.org/ag/ags/subjects/en/agmarket/docs/AGSF9.pdf>

المخططات التجريبية لائتمان مدخلات الأسمدة والبذور للمزارعين الصغار لموسم المحاصيل القادم

FERTICREDIT "Saving for Development" Credit for Small Farmers Groups
Land and Water Development Division, FAO
<http://www.fao.org/ag/agl/agll/fertcred/Default.htm>

إيصالات المدخلات للمزارعين الضعفاء

Preliminary assessment of the fertilizer voucher system
Report prepared by professor E.C. Nwagbo
Department of Agricultural Economics, University of Nigeria, NSUKKA for FAO
Special Program on Food Security, September 2005

مدخلات المعارض التجارية

Seed Vouchers and Fairs: A Manual for Seed-based Agricultural Recovery after
Disaster in Africa
Catholic Relief Services, in collaboration with Overseas Development Institute and
International Crops Research Institute for the Semi-Arid Tropics, 2002

التوزيع المباشر للبذور

Guidelines for Planning Local Seed Systems Interventions
"Improving the Efficiency in Seed Distribution" project
Published by International Crops Research Institute for the Semi-Arid Tropics
(ICRISAT) and Instituto Nacional de Investigación Agronómica (INIA), 2002

إنتاج البذور للمجتمع

Successful Community-Based Seed Production Strategies
Edited by Peter S. Sentimela, Emmanuel Monyo, Marianne Banzinger
International Maize and Wheat Improvement Center (CIMMYT) 2004

المزيد من المراجع المتعلقة بالدعم للبذور

Towards effective and sustainable seed relief activities
Report of the Workshop on Effective and Sustainable Seed Relief Activities,
Rome, 26-28 May 2003
FAO Plant Production and Protection Paper No. 181
Edited by Sperling, L.; Osborn, T.; Cooper, D.
FAO, Rome, 2004
<http://ftp.fao.org/docrep/fao/007/y5703e/y5703e00.pdf>

Moving towards more effective seed aid
L. Sperling, H.D. Cooper and T. Remington
Journal of Development Studies
Vol 44, No.4, 573-600, April 2008

Addressing Seed Security in Disaster Response: Linking Relief with Development.
L. Sperling, T. Remington, J. M Haugen, and S. Nagoda
International Center for Tropical Agriculture, 2004
<http://www.ciat.cgiar.org/africa/seeds.htm>

الأسمدة

Fertilizer Strategies

FAO and IFA, Rome, revised November 199

[ftp://ftp.fao.org/agl/agll/docs/fertstr.pdf](http://ftp.fao.org/agl/agll/docs/fertstr.pdf)

Fertilizer use in African Agriculture - Lessons learned and good practice guidelines

Michael Morris, Valerie A. Kelly, Ron J. Kopicki, and Derek Byerlee

The World Bank, Washington DC, 2007

الزراعة المحافظة على الموارد

Conservation Agriculture in Zambia: A case study of Southern Province

Frédéric Baudron, Herbert M. Mwanza, Bernard Triomphe, Martin Bwalya

Conservation agriculture in Africa Series

FAO, CIRAD, ACT, 2007

http://www.fao.org/ag/ca/doc/Zambia_casestudy.pdf

Conservation Agriculture in China and the Democratic People's Republic of Korea

Claire Mousques, Theodor Friedrich

FAO Crop and Grassland Service Working Paper

Plant Production and Protection Division, FAO, Rome, 2007

<http://www.fao.org/ag/ca/doc/WorkPaperKorea.pdf>

Conservation Agriculture - Case Studies in Latin America and Africa

FAO Soils Bulletin 78

FAO, Rome, 2001

<http://www.fao.org/docrep/003/y1730e/y1730e00.htm>



للمزيد من المعلومات، اتصل بـ:
Office of the Assistant
Director-General
Technical Cooperation Department
Food and Agriculture Organization
of the United Nations
Viale delle Terme di Caracalla
00153 Rome, Italy
هاتف: +39 06 57051
فاكس: +39 06 57053152
البريد الإلكتروني: FAO-HQ@FAO.org
www.fao.org